

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies



حصاد البيان

تشرين الثاني - كانون الأول ٢٠١٦

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



حصاد البيان ١٠

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٦

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٣٢٣٨ لسنة ٢٠١٦

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَالْأَرْضِ وَالْعَرْشِ الْمَجِيدِ

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، فضلاً عن قضايا أخرى، ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي كانت تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية. لهذا السبب فإن المركز يسعى لتقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية والإبداع. ويوجّه المركز أنشطته في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديم بصائر وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المدى القصير والطويل.

ويقوم المركز بتقديم وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع، لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط من أجل مقارنة قضايا العراق التي تخص السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز:

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهمّاً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلٍّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أياً كان موقعه، ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية، من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينقذ المركز هذه المهمة عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف:

- المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيسٍ على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.
- تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.
- تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.
- تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.
- إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.
- إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الآتية

- المجال الاقتصادي: (الطاقة، النفط، القطاع المصرفي، الموازنة، المصادر غير النفطية، السياحة، الاستثمار) وغيرها من الأمور المتعلقة بالجانب الاقتصادي.
- المجال السياسي: (السياسة الخارجية، السياسة الداخلية، الأمن، البرلمان، الحكومة، مشاريع القوانين).
- الإصلاح الإداري: يتضمن (منع الفساد، الروتين الإداري والبيروقراطية، إعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها).
- مجال التربية والتعليم: ويشمل (التوظيف، المناهج الدراسية، الأبنية المدرسية، الجامعات، نسب الخريجين من الجامعات، النظام التعليمي، الجامعات الأهلية).
- القضايا الاجتماعية: (العنف، التعايش السلمي في المجتمع، النظافة، المواطنة، الطائفية، المشاكل الأسرية، نسب الطلاق، القضايا النفسية).
- القطاع الزراعي: (الاكتفاء الذاتي، الثروة الحيوانية، المحاصيل الزراعية).

المقدمة

هذه باقة من أزهار (مركز البيان للدراسات والتخطيط) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب و مترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى إعادة الصحبة بين الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءً أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أم في إضافة هوامش على بعض المتون، أم في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرٌ جليسٍ في الزمان كتاب) حكمة دالة على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

المحتويات

مقالات

- المحور المصري يتقدم في ليبيا
أحمد حسن علي ١٣
- رفع الدعم الحكومي عن الطاقة وآثاره الاقتصادية
سجاد نشمي ١٩
- قراءة في التقرير النهائي لفريق استراتيجية الشرق الأوسط من المجلس الأطلسي للولايات المتحدة
عبد الله عبد الأمير ٢٥
- الموازنة الاتحادية في العراق لعام ٢٠١٧: السمات الرئيسة والاتجاهات
علي المولوي ٣١
- صعود الصين وقلق الولايات المتحدة
سجاد نشمي ٣٥
- دخول بنوك جديدة في القطاع المصرفي العراقي
سجاد نشمي ٣٩

مقالات مترجمة

- تحالف أردوغان مع الكماليين، ما تأثير ذلك على تشكيل السياسة الخارجية التركية؟
جونول تول - عمر تاسبينار ٤٥
- إدارة ترامب قد تقلب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط
ليز سلاي ٥١
- موقع السعودية متأرجح في "أوبك" بسبب عودة العراق وإيران
أنتوني ديباولو - سام يلكين ٥٥
- أوبك تتوصل إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط
بينوا فوكون - جورجي كانتشيف ٥٩

الناخبون النمساويون يعارضون الشعبية اليمينية المتطرفة

- ٦٣ رالف أتكينز - آرثر بيسلي
- ٢٠١٧ سيكون عام الحساب من أجل وحدة أوروبا
- ٦٧ ماركوس ووكر - أنطون ترونسكوفيسكي
- ما الذي يمكن للعالم أن يتعلمه من أحدث نتائج اختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)
- ٧١ صحيفة الإيكونوميست
- ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وتأثيره على العملات المرتبطة به
- ٧٥ مايك بيرد - جريجور ستوارت
- ريكس تيلرسون: من مدير لشركة نפט كبرى إلى وزير الخارجية
- ٧٩ ستيف كول
- حكومة إقليم كردستان تعرض أصولاً نفطية كبرى لتركيا في بحثها عن إنقاذ مالي
- ٨٣ باتريك أوسغود - بين فان

دراسات مترجمة

النمو المتعثر في العراق: في منظور التنمية البشرية والاقتصادية

- ٩١ بسام يوسف
- البرنامج الدولي لتقييم الطلبة نتائج ٢٠١٥
- ١٢٩ ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط

المحور المصري يتقدم في ليبيا

أحمد حسن علي *

٢٠١٦/١١/٢٦

ليس من السهل معرفة ما يجري على الأرض الليبية بسبب تعقيدات القوى المتصارعة عليها، إلا أنه من المؤكد وجود ثلاث حكومات وأربعة جيوش تتقاتل فيما بينها في حرب بالوكالة بين محورين أساسيين هما محور مصر - الإمارات، ومحور تركيا - قطر، وتقف الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي لمراقبة الصراع الذي بدأ منذ العام ٢٠١٤، إلا أن الكفة بدأت تميل لصالح المحور المصري منذ الشهر الماضي بعد تطورات ميدانية تقدمت فيها القوات الليبية بقيادة الجنرال حفتر وحققت انتصارات كبيرة.

أعقب سقوط الدكتاتور معمر القذافي حالة من الفوضى عمت البلاد؛ بسبب طول فترة حكمه التي امتدت إلى ٤٢ عاماً، هدم خلالها البناء المؤسسي للدولة بممارسة أسوأ أنظمة الحكم من طريق إقامة توازنات داخلية اعتمدت على تقريب قبائل واستبعاد أخرى، وتقوية أطراف على حساب أخرى، وتهميش مناطق على حساب مناطق، وإغداق الأموال على قيادات قبلية وحرمان آخرين، وكل ذلك حصل من دون إنشاء قوات مسلحة متماسكة وقوية على الرغم من تحمة السلاح الذي كان يستورده لأسباب سياسية فقط في سياسة مشاهمة حالياً لسياسة المملكة العربية السعودية.

وبعد أن أنهت بعض دول حلف الناتو حرباً قصيرة لمساعدة القوى الراضية لنظام القذافي على التخلص منه، تركت دول الناتو ليبيا تواجه قدرها دون بذل أدنى جهد لترتيب أوضاع مستقرة فيها، أو على الأقل المساعدة في مواجهة واقع دولة أفرغت من المؤسسات في سنوات حكم القذافي، وتعددت فيها الميليشيات المسلحة وقواتها العسكرية المنقسمة والضعيفة، والأخطر كان في استغلال الجهاديين الفرصة في محاولة الاستيلاء على الدولة، ولعل الخطأ الثاني الذي ارتكبته دول حلف الناتو أنها على الرغم من رعايتها المباشرة للانتخابات البرلمانية الليبية عبر الأمم المتحدة في العام ٢٠١٤ إلا أنها لم تساند الحكومة التي جاءت عبر الانتخابات، وتساهلت في التعامل مع حكومة ثانية موازية.

تبدأ القصة حينما جرت الانتخابات الليبية العامة الأولى في العام ٢٠١٢ بعد مصرع القذافي بتسعة أشهر تقريباً، وتمكنت فيها الأحزاب الإسلامية من تشكيل الحكومة بقيادة الإخوان المسلمين الليبيين، في وقت فاز فيه الإخوان في مصر وتونس أيضاً بالانتخابات، وشكلا الحكومة في بلديهما، لكن

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الحكومة الإسلامية الليبية لم تنجح في معالجة مشكلات البلاد؛ فخسرت مقاعدها النيابية في انتخابات ٢٠١٤ لتحصل على ٢٣ مقعداً فقط من أصل ٢٠٠، ولم تتقبل الأحزاب الإسلامية الحاكمة نتائج الانتخابات، وعرقلت عمل مجلس النواب المنتخب، ثم أعلنت أنها لن تعترف بشرعية مجلس النواب الجديد أو قراراته.

في الجانب الآخر قرر بقية الأعضاء في المجلس الجديد الاستمرار في عملهم وتشكيل حكومة جديدة ومنحها ما تحتاجه من صالحيات، ولكنهم لم يستطيعوا العمل في العاصمة طرابلس فتوجهوا إلى بنغازي شرق البلاد، وأسسوا هناك حكومة جديدة ذات طابع علماني، فيما شكلت الأحزاب الإسلامية حكومة جديدة أيضاً في طرابلس، والجدير بالذكر أن سياسة الولايات المتحدة في عهد الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلنتون كانت تتوجه بنحوٍ صريحٍ لدعم الإخوان المسلمين لتحقيق توافق يرضي جميع الأطراف الليبية، ومن هنا بدأت الأزمة.

تعددت الميلشيات المتناحرة في ليبيا - التي تستخدم السلاح لفرض الرأي حتى ولو كان مخالفاً للإجماع الشعبي -، وكما هي العادة يؤدي الجهاديون الدور الأبرز والرئيس في تأجيج الخلاف السياسي والجروح به نحو العنف المسلح، وقد استغلت الميلشيات المسلحة غياب سلطة الدولة وبدأت بفرض سيطرة على الأرض على وفق توجهات كل ميليشيا التي تكون غالبيتها العظمى غير معنية بالمصالح الوطنية للدولة جرياً وراء تنفيذ أجندتها الخاصة.

اليوم يوجد في ليبيا ثلاث حكومات تتنازع على السلطة هي:

الطرف الأول: حكومة طرابلس ولديها برلمان يسيطر عليه أعضاء حزب العدالة والبناء التابع لجماعة الإخوان المسلمين، وتدعم هذه الحكومة عدداً من الفصائل الليبية المسلحة ذات الطابع الجهادي مثل جماعة (فجر ليبيا) أبرز الفصائل الليبية المسلحة التي تسيطر على العاصمة الليبية طرابلس.

الطرف الثاني: حكومة بنغازي التي شكلها برلمان انتخابات ٢٠١٤ ولديه أيضاً برلمان، ويدعم هذا الطرف عسكرياً الجيش الليبي الجديد بقيادة الجنرال خليفة حفتر الذي يتخذ من بنغازي مقراً له، وهذه هي القوة النظامية الوحيدة في البلاد التي يمكن أن يطلق عليها وصف (قوات مسلحة) بما يتوافر فيها من هيكل تنظيمي تتعدد فيه المؤسسات العسكرية.

الطرف الثالث: حكومة الوفاق الوطني التي تم الاتفاق عليها برعاية الأمم المتحدة في مؤتمر الصخيرات بالمغرب في كانون الأول من العام ٢٠١٥ التي تدعمها الولايات المتحدة وأوروبا دعماً كاملاً، ونالت حكومة الوفاق دعماً من كتائب (مصراتة) التي تعدُّ من أقوى الميلشيات الليبية وبدأت في قتال

تنظيم داعش، وفيما بعد أعلن تشكيل عسكري يدعى (حراس المنشآت النفطية) دعمه لحكومة الوفاق، وهذا التشكيل العسكري غير الرسمي يعدُّ القوة العسكرية الأكبر بعد الجيش الليبي، وله هيكل تنظيمي بدائي لكنه ذو تسليح جيد كقوة برية كان منوطاً به حماية المنشآت النفطية وهو مكون من عدة آلاف من العناصر.

وفضلاً عن هذه الأطراف الثلاثة - التي يقاتل بعضها بعضاً - هناك تنظيم داعش الذي دخل إلى ليبيا مستغلاً حالة التشرذم السياسي وتدهور الأوضاع الأمنية، وأخطر ما تواجهه ليبيا أن عدد المنضمين إلى هذا التنظيم يتزايد من العناصر الليبية المتطرفة والأجانب على اختلاف جنسياتهم، وجميع عناصره مسلحة ومدربة تدريباً عسكرياً متقدماً ويجيدون مهارات القتال

وما زاد الأمور تعقيداً هو قيام الجيش الليبي بقيادة الجنرال حفتر في أيلول ٢٠١٦ بالسيطرة على الموانئ النفطية، أو ما يعرف بالهلال النفطي، وهذه الموانئ كانت تحت حماية حراس المنشآت النفطية الذين مع إعلانهم الانضمام إلى قوات حكومة الوفاق تحرك الجنرال حفتر ليطردهم من المناطق النفطية ويسيطر عليها، ويتساءل المراقبون: هل في مقدور حكومة الوفاق استعادة الموانئ؟! حالياً، لا تستطيع؛ لأنها تعتمد عسكرياً على قوات معظمها كتائب تتبع مدينة مصراتة التي لا تزال غارقة إلى حد كبير في القتال مع تنظيم داعش في سرت، وخسرت ميليشياتها كثيراً من العناصر واستنفدت لوجستياً في المعركة؛ مما جعل الجنرال حفتر يستفيد من تلك الفرصة ويفرض سيطرته العسكرية على الهلال النفطي؛ لذلك إذا قدمت أي مساعدة من مصراتة لحرس المنشآت فلن تكون فعالة لأنهم مشغولون بالقتال في سرت، وسيخشون فقدان المزيد من عناصرهم في الشرق، وأيضاً هناك سبب جوهري هو أن داعش في سرت يمثل تهديداً وجودياً لمصراتة على عكس هجوم الجيش الليبي في الشرق.

تكمن أهمية الهلال النفطي في أنه يُعدُّ أغنى موقع للنفط في ليبيا، ويضم أكبر مخزون للنفط الليبي، فضلاً عن مصافي النفط ومنشآت التكرير التي يتم نقل النفط منها للتصدير مباشرة عبر موانئ السدرة ورأس النوف والبريقة، وتحتوي هذه المنطقة على ٨٠٪ من احتياطي النفط الليبي المورد الوحيد لليبيا، ويقع بين بنغازي - مقرر قوات الجيش الليبي الذي يقوده حفتر - وسرت - المنطقة التي تقاتل فيها قوات حكومة الوفاق لإخراج تنظيم داعش -.

يعدُّ الهلال النفطي منطقة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى دول مثل إيطاليا التي تدعم حكومة الوفاق في طرابلس، إذ تعدُّ إيطاليا أهم مستورد لنفط الهلال النفطي في ليبيا؛ وهذا الأمر جعلها تهتم بنحوٍ خاص بالمنطقة، فقد فكرت جدياً في العام ٢٠١٥ في التدخل العسكري في ليبيا، ولاسيما أن استثمارات عدد كبير من الشركات الإيطالية تتعلق بالمنطقة، إلى جانب شركات أخرى تعمل في ليبيا منذ

عام ٢٠٠٨.

إن عوائد تصدير النفط بمنطقة الهلال النفطي سيؤدي إلى تعزيز شرعية حكومة بنغازي وسيسمح بتمويل مزيد من العمليات ضد الجماعات الجهادية في مقابل حكومة الوفاق.

من الواضح أن ما يحدث في ليبيا هو نزاع على مصالح اقتصادية وأيدلوجية بالدرجة الأولى، وما يدل على ذلك هو دعم القوى الخارجية لطرف دون آخر؛ لأن من يسيطر عسكرياً على ليبيا بالطبع ستكون له السيطرة الكبرى على منابع النفط؛ مما يؤدي إلى الاعتراف الدولي به عاجلاً إن لم يكن عاجلاً، ومن يدعم المسيطر المفترض هناك سيكون له النفوذ الأكبر في الداخل الليبي؛ مما يؤدي إلى وجود أوراق لعب بيده يضغط بها على الجارتين المباشرين مصر والجزائر. هناك توجه من بعض الدول لدعم الجنرال حفتر وتحديداً من الإمارات بشكل أساس، ثم مصر، وفرنسا وهدف هذه الدول هو إجهاض أي دور للتيار الإسلامي في حكم ليبيا عبر حكومة الوفاق الوطني.

إن سيطرة الجيش الليبي بقيادة الجنرال حفتر على الهلال النفطي من شأنها أن تحرم حكومة الوفاق من أهم مواردها المالية، ومن ثم إضعافها واختيارها، وفي الطرف الآخر تدعم قطر وتركيا حكومة طرابلس ممثلة حركة الإخوان المسلمين والمليشيات الداعمة لها مثل فجر ليبيا في طرابلس.

ووسط هذه التناقضات دخلت روسيا لتأييد المحور المصري ولاسيما أن لديها في ليبيا تاريخاً من العلاقات، وترى أن الغرب قد طعنها من الخلف في هذا البلد؛ لذا وجدت في الجنرال حفتر صورة الرجل القوي الذي يمكن أن يؤمن لها من جديد موطئ قدم في شمال أفريقيا، فمن هنا حرصت على عدم صدور قرارات إدانة دولية ضده. ومع أن روسيا تقول إنها تدعم حكومة الوفاق فإنها تشترط أن تحصل هذه الحكومة على ثقة برلمان طبرق الداعم للجنرال حفتر الذي زار موسكو والتقى وزير الدفاع الروسي وأمين مجلس الأمن الروسي ونائب وزير الخارجية وناقش معهم مسألة توريد الأسلحة الروسية إلى ليبيا، ولاسيما أن سلاح الجيش الليبي يأتي دوماً من روسيا، وأن الخبرات العسكرية لدى هذا الجيش أتت على أيدي الخبراء الروس أيضاً.

يحظى حفتر بتأييد شعبي في المنطقة الشرقية، حيث يقدم نفسه كقائد لجيش نظامي منضبط بديل عن فوضى الميليشيات وإرهاب المتطرفين الذين رَوَّع كثيرٌ منهم الناس، وانخرط بعضهم في أعمال إجرامية، وأن الحراك الشعبي في الشرق الليبي الغاضب من استئثار طرابلس في الغرب بالسلطة السياسية واستحواده على معظم العوائد النفطية على الرغم من وقوع معظم الحقول في الشرق يدعم حفتر كضابط يعيد إلى الشرق أهميته وقوته في المشهد الليبي.

وفيما رحب حلفاء الجنرال حفتر بفوز دونالد ترامب بانتخابات الرئاسة الأمريكية مرهين على الحصول على مزيد من الدعم لموقفهم المناهض للإخوان المسلمين والجهاديين، يبدو أن توجهات ترامب ستكون لصالح الطرف الذي فيه مصر؛ مما يعني ترجيح كفة الدعم الغربي للجنرال حفتر ضد حكومة الوفاق وحكومة طرابلس، وبدا ذلك واضحاً في حديث القادة المقربين من حفتر الذين يتوقعون من الجمهوريين خطوات حاسمة في مساعدتهم .

من المرجح أن يتمخض فوز ترامب عن تراجع الدعم الأمريكي لقيادة حكومة الوفاق الوطني التي تواجه صعوبات، على الرغم من أن الإدارة الديمقراطية الأمريكية هي من أكبر مؤيديها، وقد يفيد حفتر -الذي سيطر في أيلول على المرفئ النفطية الرئيسة وأخرج حرس المنشآت المتحالف مع حكومة الوفاق الوطني- أن يقدم نفسه كقائد حقيقي أمام ترامب، وأن يستطيع وقف إطلاق النار في عموم الدولة الليبية، ويجمع السلاح من أيدي الميليشيات، ويعمل على بناء الدولة الحديثة وحكم القانون، ويسعى إلى إصلاح الوضع الاقتصادي، وإعادة النازحين واللاجئين الليبيين، ويقضي على تنظيم داعش الذي يمثل تهديداً للأمن الغربي.

إن هذا التقدم العسكري في السيطرة على الهلال النفطي تلاه تقدم على الأرض بالسيطرة على مناطق غرب بنغازي وطرد تنظيمات جهادية؛ مما جعل الاتحاد الأوروبي يشيد في بيان له بانتصارات الجيش الليبي بقيادة حفتر، فيما كان الاتحاد الأوروبي يصف الجيش سابقاً بالقوات الموالية لمجلس نواب طبرق، وقد أضاف بيان الاتحاد الأوروبي اعترافاً آخر بوصف الجماعات التي يقاطلها الجيش الليبي في بنغازي بأنها إرهابية.

إن التغيير الأوروبي جاء بعد التغيير في الموقف الأمريكي عبر مبعوث أمريكا الخاص إلى ليبيا الذي أشاد بالجيش الوطني الليبي في مكافحة الإرهاب، ويبدو أن ما تبقى في بنغازي هو جيوب لبقايا الميليشيات، وإذا ما تم القضاء على هذه الجيوب فإن الجيش سيتوجه إلى العاصمة طرابلس.

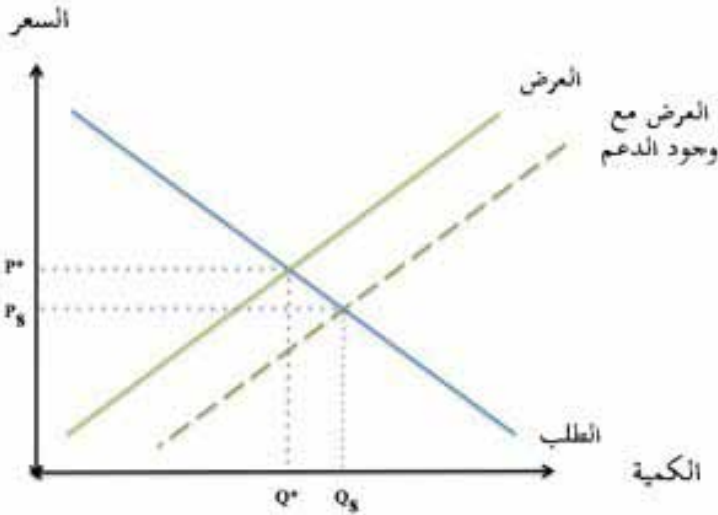
رفع الدعم الحكومي عن الطاقة وآثاره الاقتصادية

سجاد نشمي *

٢٠١٦/١٢/١٠

إن الحكم على ما إذا كان التغيير في سياسة (حكومة ما) هو "قرار اقتصادي جيد" يعتمد على ما سيتم تحقيقه من هذه السياسة الجديدة وعمّا إذا كانت السياسة الجديدة تقتصر على اقتصاد الدولة أو تؤثر على الدولة بنحوٍ عام؛ في هذه الحالة إذا أخذنا فكرة تقليل أو رفع دعم الطاقة بنحوٍ منفصل فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في الإنفاق العام الذي يُعدُّ ظاهرياً قراراً اقتصادياً جيداً.

يوضح الشكل (١) تأثير الدعم الحكومي على تقليل سعر سلعة ما؛ مما يؤدي إلى زيادة في الطلب، وأن تقليل الدعم له تأثير مماثل على الرسوم الجمركية أو الضرائب التي تؤدي إلى زيادة في الأسعار وانخفاض الطلب، ويعد الدعم من المصروفات المباشرة للحكومة ([١]).



الشكل (١): الدعم يقلل من سعر السلعة من P^* إلى P_s الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الطلب من Q^* إلى Q_s

* المدير التنفيذي، باحث ومحلل سياسي في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

إن تخفيض النفقات تعني أن بإمكان الحكومة التحكم بميزانيتها بنحو أفضل (على افتراض أنها لا تنفق ما ادخرته على استثمارات أخرى)، وهذا قد يعني أن الحكومة ستقوم باقتراض أقل أو ستواجه نسبة أقل لتكلفة الاقتراض أو غيرها من الآثار المالية الإيجابية.

وحتى الآن فإن الإجابة على السؤال: هل إن تخفيض الدعم الحكومي هو قرار اقتصادي جيد؟ هي نعم، وإذا تم تطبيق هذه السياسة مع سياسات أخرى مثل استخدام بعض المدخرات ليتم استثمارها في التعليم وغيرها من الجوانب الاجتماعية فيمكننا القول في هذه الحالة إن هناك أثراً إيجابياً متمثلاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي، وإن رفع الدعم عن بعض السلع مثل النفط سيؤدي بالتأكيد إلى تراجع نسبة الطلب - بسبب ارتفاع الأسعار-؛ وبالتالي فإن نسب الكربون والملوثات الصادرة عن مشتقات النفط -التي تسبب بآثار بيئية وصحية سلبية- ستراجع، وهو أثر إيجابي آخر لهذه السياسة، وأخيراً، إذا كان البلد المعني هو بلد مصدر للنفط والغاز فإن تراجع الاستهلاك؛ وبسبب انخفاض أو رفع الدعم الحكومي سيزيد من كمية صادرات النفط والغاز؛ مما يزيد من عائدات التصدير -على افتراض أن الأسعار العالمية للنفط لا تتراجع بشكل كبير-؛ وبالتالي يُعدُّ ذلك إيجابية أخرى.

يُعدُّ الدعم الحكومي إحدى سياسات دولة الرفاهية (٢)، وحينما يتم إجراء تعديل لإحدى السياسات أو إقرار واحدة جديدة فإن التحدي يكمن لدى تقييم المثلث الحديدي لها (الشكل ٢) (٣).

إن رفع الدعم عن الطاقة سيقوم بخفض التكاليف بنحو مؤكد ولكنه لن يقوم بتحسين مستوى معيشة الفقراء، وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية لتلك السياسات فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث انخفاض في مستويات معيشة الفقراء. إن تحسين حوافز العمل له تأثير مختلف لأن بعض الوظائف ستتأثر بارتفاع تكاليف الطاقة نتيجة التكلفة المباشرة على عملياتها، ولكنه قد يعني أيضاً أن الصناعات الأخرى التي لا تستفيد من الدعم الحكومي ستكون أكثر قدرة على المنافسة؛ وبذلك ستزداد نسبة الطلب والإنتاج، مما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل (على سبيل المثال: إذا تم رفع الدعم عن الوقود الأحفوري فإن منتجات الطاقة المتجددة التي لا تستفيد من ذلك الدعم ستكون أقل تكلفة ويزداد الطلب عليها)، وبناءً على ما سبق فيمكن أن تلجأ إلى استثمار الأموال التي ادخرتها من عملية رفع الدعم عن الطاقة في قطاع التوظيف؛ ولذلك من الممكن القول إن سياسة رفع الإعانات يمكن أن تؤدي إلى تحسين حوافز العمل.



الشكل (٢): هناك تنازلات ينبغي القيام بها لكي يتم تحقيق أي من هذه الأهداف الثلاثة

إن رفع الدعم عن الطاقة له تأثير معقد على المجتمع ويجب أخذها بعين الحسبان، مثل:

- هل تؤثر سياسة رفع الدعم سلباً على الأفراد الفقراء في المجتمع؟

يعتقد كثيرون أن الدعم الحكومي للطاقة يصبُّ في منفعة الأفراد الأكثر ثراءً؛ وذلك بسبب كثرة استهلاكهم للطاقة، وعلى الرغم من نوايا الأثرياء النبيلة إلا أنهم بالكاد ما يقدمون شيئاً يذكر لمساعدة الفقراء، إن الدعم المفتوح للسلع الاستهلاكية يقدم الفائدة للأشخاص الذين ليسوا بحاجة إليها؛ ولذلك فمن الممكن أن يتم رفع الدعم عن الطاقة بطريقة تصب في فائدة الأفراد الأكثر فقراً في المجتمع.

من الممكن أيضاً التمييز بين السلع في سياسة الدعم الحكومي، فعلى سبيل المثال تعدُّ الكهرباء والغاز من السلع بالغة الأهمية لدى الأسر العاطلة عن العمل أو ذات الدخل المنخفض بينما لا تشكل أسعار المحروقات أهمية لديهم لعدم امتلاكهم للسيارات، ففي هذه الحالة فإن رفع الدعم الحكومي عن الوقود لا تؤثر على الفقراء كتأثير رفع الدعم عن قطاع الكهرباء أو الغاز؛ ولذلك فإن إبقاء الدعم على بعض السلع يجب أن يتم النظر فيها، وبالتالي فإذا تم مراجعة الدعم الحكومي لقطاعات الطاقة بنحوٍ فردي فمن الممكن حينها تجنب الرسوم التي ستصدر عن ضرائب بيغوفيان ([٤]).

- هل ستؤدي سياسة رفع الدعم عن الطاقة إلى تراجع في الإنتاجية والعمالة أو ضغط على الخدمات العامة (مثل النقل)؟

لكي يتم اتخاذ قرار صائب فيما يخص سياسة رفع الدعم فيجب أن يتم الأخذ بعين الحسبان تأثيره على العمالة، فعلى سبيل المثال، سيواجه سائقو سيارات الأجرة انخفاضاً في الدخل - وربما فقدان وظائفهم - إذ تتأثر هذه الفئة من المجتمع مباشرةً من الدعم الحكومي للطاقة، ومن الممكن تجنب هذه المشكلة من خلال الوسائل التي ستلجأ إليها الحكومة في استعمال الأموال التي تم ادخارها جراء رفع الدعم، وباستطاعة الحكومة أن تستثمر في قطاعات تساهم في خلق فرص عمل جديدة؛ وبالتالي زيادة الإنتاجية وتعويض الخسائر الناتجة من رفع الدعم عن الطاقة.

- وهل ستؤدي سياسة رفع الدعم عن الطاقة إلى زيادة التفاوت في الدخل بين الأفراد؟

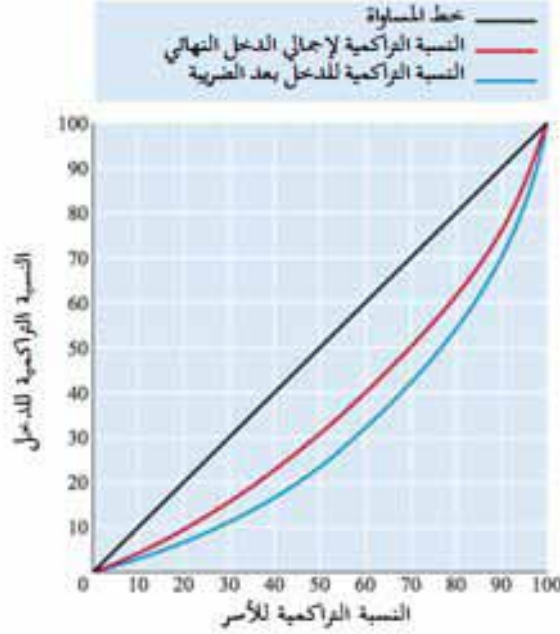
إن الجواب على السؤال بكل اختصار هو كلا؛ وذلك لأن الأفراد ذوي الدخل المرتفع يشكّلون النسبة الأعلى من مستهلكي الطاقة، وإذا تم التخفيف من آثار رفع الدعم عن الطاقة على الأفراد الفقراء في المجتمع، فإن نسبة التفاوت في الدخل بين الأفراد ستراجع، إذ سيحمل أثر ارتفاع الأسعار الأفراد الذين يحصلون على دخل مرتفع؛ وبالتالي تنخفض نسبة عدم المساواة بين أصحاب الدخل المرتفع والمنخفض.

لكي يتم الإجابة على السؤال بنحو سليم فإن ذلك يتطلب بيان الطريقة التي سيتم فيها استعمال الأموال التي ادخرتها الحكومة نتيجة رفع الدعم عن الطاقة، إذا قامت الحكومة بزيادة نسبة المزايا العينية (٥) وبالتالي زيادة دخل الأسر - من خلال التعليم مثلاً - فإن رفع الدعم سيكون قراراً اقتصادياً جيداً شريطة ألا يتأثر الأفراد الفقراء في المجتمع وأن يقوم الاستثمار بخلق فرص عمل جديدة لتعويض المتضررين الذين فقدوا وظائفهم نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة. يوضح الشكل (٣) أنه في حين أن تأثير خفض الدعم يشبه الضرائب غير المباشرة التي تقلل من الدخل فإن زيادة الاستثمار في المزايا العينية يؤدي إلى زيادة دخل الأسرة.



الشكل (٣): تقوم المزايا العينية بزيادة الدخل النهائي

حينما يتم تمثيل ما سبق باستعمال منحى لورنز (الشكل ٤) يمكننا أن نرى أن رفع الدخل النهائي يقلل من نسبة التفاوت في الدخل بين الأسر؛



الشكل (٤): أثر زيادة الدخل النهائي على الأسر من طريق زيادة المزايا العينية

وبالتالي فإنه بإمكاننا القول إن تخفيض الدعم الحكومي للطاقة هو قرار اقتصادي جيد؛ لأنه سيؤدي إلى حصول الدولة على المزيد من الأموال في ميزانيتها ليم إنفاقها بطريقة تحسن من دخل الأسر.

(١) المصروفات المباشرة هي جميع المصاريف الناتجة عن ضرورة شراء مواد مرتبطة مباشرة بالمنتج النهائي المباع.

(٢) دولة الرفاهية: هو مصطلح يعني أن الدولة تؤدي الدور الأساسي في حماية الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتوفيرها لمواطنيها.

(٣) المثلث الحديدي: هو مصطلح يصف السياسة المتبعة من قبل السلطات الرئيسة في الحكومة لتحقيق الركائز الثلاث التي يستند إليها المثلث.

(٤) ضريبة بيغوفيان: هي ضريبة تفرض على المتسبب بالتلوث تقدر بناء على الضرر المقدر التي

تبناها كثير من الاقتصاديين.

(٥) المزايا العينية: هي التي يلتزم صاحب العمل بتوفيرها للعامل مقابل عمله، بالنص عليها في عقد العمل أو في لائحة تنظيم العمل، وتقدر بحد أقصى يعادل الأجر الأساسي لمدة شهرين عن كل سنة مالم تقدر في عقد العمل أو لائحة تنظيم العمل بما يزيد على ذلك.

قراءة في التقرير النهائي لفريق استراتيجية الشرق الأوسط من المجلس الأطلسي للولايات المتحدة

عبد الله عبد الأمير *

٢٠١٦/١٢/١٠

نشر المجلس الأطلسي للولايات المتحدة في شهر تشرين الأول ٢٠١٦ تقريره النهائي لفريق عمله الذي عكف على صياغة مقترح استراتيجية أميركية للشرق الأوسط. وقد ترأس فريق العمل كل من مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية السابقة، وستيفن هادلي، مستشار الأمن القومي الأميركي السابق. وتعد هذه الاستراتيجية خطة عمل مقترحة للإدارة الأميركية لكيفية النظر الى مشكلات منطقة الشرق الأوسط والتعاطي معها من منطلق المصالح الأميركية. وتحدث عن وجود أربعة حروب أهلية في المنطقة في سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا.

تقع الاستراتيجية في ١٢٠ صفحة ويتضمن الفصل الثالث منها المبادئ التوجيهية للاستراتيجية، والفصل الرابع عناصر الاستراتيجية، والفصل الخامس صد العنف في المنطقة، والسادس أساليب تطوير القابليات البشرية في المنطقة.

المصالح الأميركية الموجهة للاستراتيجية

تحدثت الاستراتيجية عن تداخل المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، وأن ما يحدث في الشرق الأوسط له تأثيرات حيوية على الأميركيين، وهذه المصالح تلخصها الاستراتيجية كالآتي:

- حماية الولايات المتحدة والمواطنين الأميركيين من الإرهاب، وتعارض الاستراتيجية تقليل التعامل الأميركي في مواجهة الإرهاب، وأن الضمان لتأمين الولايات المتحدة ضد الإرهاب يتمثل في مواجهة الإرهاب في مصادره في الشرق الأوسط.
- حماية الاقتصاد الأميركي، حيث تمثل منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم الأسواق المستهلكة للمنتجات الأميركية، وقد استوردت المنطقة ما قيمته ٩٠ مليار دولار من البضائع والسلع الأميركية عام ٢٠١٥.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث تؤشر الاستراتيجية على خطورة أن تعتمد القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، بما فيهم أصدقاء الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، في حال تخلت الولايات المتحدة عن تفاعلها مع شؤون المنطقة، مما يعني تشكل أجواء خطيرة في ظل أوضاع هشّة وإمكانية وقوع تلك الأسلحة بأيدي مجاميع إرهابية.
- منع حصول كوارث إنسانية مهددة للاستقرار. حيث تشير الاستراتيجية إلى أن النزوح الجماعي للبشر في ظل الحروب والكوارث سيمثل وضعاً مهدداً للاستقرار في المنطقة والعالم، ومن أدلتها قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي وتسميم الأوضاع السياسية في الغرب.
- تمكين أصدقاء الولايات المتحدة وحلفائهم للوقوف بشكل أفضل في مواجهة التحديات المشتركة، إذ لا تستطيع الولايات المتحدة الوقوف لوحدها في مواجهة التحديات العالمية، فهي تتشارك مع بلدان أخرى لمواجهة التحديات أو للدفاع عن القيم والمصالح المشتركة كإسرائيل في المنطقة، أو أوروبا، فإن هؤلاء الحلفاء سيكونون أكثر استعداداً للانخراط في حل الأزمات إن وجدوا الولايات المتحدة تتعامل بشكل فاعل في مواجهة التطورات الخطيرة في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى.
- جعل العمليات العسكرية الأميركية في العالم أكثر قدرة، تعد القوة العسكرية للولايات المتحدة الأضخم في العالم، وتحدد قدرة هذه القوات في حماية الولايات المتحدة على قدرتها في تحريك أفرادها ومعداتها بحرية في العالم، ويُعدُّ تحريك هذه القوات بسرعة وفاعلية مع وجود قواعد عاملاً مهماً في توجيه أي رد قبل أن يصل الأراضي الأميركية، ويمثل الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط بين ثلاث قارات أمراً مهماً في هذا التوجه، ومع انتشار الفوضى في الشرق الأوسط، وتوجه قوى معادية للولايات المتحدة ملء الفراغ فيه، فإن الولايات المتحدة قد تفقد موقعاً حيوياً لها في هذا الجزء المهم من العالم.

الحدود ليست المشكلة وإنما سوء الحكم:

على الرغم من أن رسم الحدود في المنطقة على يد قوى استعمارية في الماضي قد أحدث الكثير من النزاعات والمشكلات، إلا أن "تصحيح" تلك الحدود، وإعادة رسم الخرائط الحالية لن يجلب وضعاً متجانساً للسكان، إذ إن مشكلة الشرق الأوسط الجوهريّة لا تتمثل في الحدود بحد ذاتها، وإنما في أداء الحكومات وسلوكها ضمن هذه الحدود، وقد تم تشكيل تلك الدول من قبل حاكميها سواء بسبب انعدام الكفاءة أو القصد، لكي تخدم مصالح مجموعات محددة دون غيرها، وقد وقع المواطنون فريسة سياسات "فرق تسد" التي انتهجتها دولهم دون أن يجدوا مهرباً منها. وعلى الرغم من أن الحدود التي رسمها الاستعمار في الماضي قد خلقت تحديات، إلا أن أطول خط حدود غير مراقب في العالم الآن هي

الحدود بين الولايات المتحدة وكندا، وقد تم رسم هذه الحدود من قبل قوى استعمارية متنازعة أدت إلى انشاء خطوط دينية وإثنية، إلا أنه في الشرق الأوسط، خلقت الحكومات والمجتمعات الضعيفة اختلافات في الهوية بنحوٍ خطير، وجعلت الحدود في دائرة المشكلات، ولكن يبقى الحل ليس في إقامة حدود جديدة التي ستنتج على الأرجح مشكلات وأزمات جديدة عبر خطوط الهوية، والانقسامات الإثنية والعشائرية.

المبادئ التوجيهية للاستراتيجية

• النظام القديم قد انتهى ولن يعود

أدت الأحداث التي حصلت خلال العقد الأخير إلى خلخلة الوضع القائم في الشرق الأوسط وقواعد النظام التقليدية، ولن يتحقق الاستقرار ما لم يتشكل نظام إقليمي جديد، ويبقى التحدي في تحديد هيئة هذا النظام الجديد وتطوير استراتيجية لتحقيقه.

• يجب أن تأخذ المنطقة المسؤولية على عاتقها لتحدي النظام الإقليمي الجديد:

حيث ولى الزمن الذي كانت فيه القوى الخارجية تفرض فيه نظامها أو مفهومها للنظام في المنطقة، وتشير التطورات بعد عام ٢٠١١ إلى أن مثل هذه التدخلات ستكون أقل نجاحاً في المستقبل.

• الانسحاب من المنطقة ليس حلاً عملياً بالنسبة للغرب:

ويعني الانسحاب من المنطقة وعدم إيلاء أزماتها الاهتمام اللازم انتشار تلك الأزمات وتعمقها.

• القوى الخارجية تستطيع تقديم المساعدة، وبعد ذلك جزء مهماً من مصالحها:

إن الظروف غير ملائمة في المنطقة كي تتمكن من وضع الحلول لنفسها بنفسها، وتعترف كثيرٌ من القوى في المنطقة بذلك، وترغب في العمل على مستوى الشراكة مع المساعدة الدولية الصحيحة، وتعاني القوى الخارجية من الإحساس بالسوء تجاهها للتدخل وفي الوقت نفسه لعدم التدخل، ولكن من الضروري فهم أن من مصلحة القوى الخارجية أن تقوم بما عليها لإيقاف النتائج العالمية لأي تدهور وفوضى في المنطقة.

• القوى الخارجية ينبغي أن تؤدي دوراً مختلفاً عما كانت تؤديه في السابق:

حيث ينبغي على أوروبا، والولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والقوى الدولية الأخرى أن تتحرك على وفق مقاربة المساندة والتسهيل للجهود الإيجابية للبلدان، القادة والشعوب في المنطقة.

- لا تستطيع اية استراتيجية للمنطقة أن تركز بشكل منفرد على مكافحة الإرهاب:

فقط حيث إن داعش والقاعدة ليسا هما السبب الوحيد للأزمة الحالية، وحتى إن اختفت هذه المجموعات، فإن الأزمات في المنطقة ستستمر في الاشتعال، ومجموعات أخرى ستنشأ بدلاً عنهما.

- الصراع الطائفي والإثني أمر لا مفر منه

الصراعات تشتعل بسبب الحروب الأهلية والتنافس الجيوسياسي بين دول المنطقة، وفك هذه الصراعات سيكون الخطوة الأولى لإطفاء التوترات.

- لن يمكن تحقيق الاستقرار مع استمرار تدخل القوى الإقليمية في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً:

حيث أدى انهيار النظام الإقليمي إلى تدخل الدول الإقليمية في شؤون جيرانها الداخلية، بشكل معلن وخفي، وإيران لديها منهج مأسس للتدخل كجزء من استراتيجيتها الأمنية، على كل الأطراف التوقف عن مثل هذه النشاطات والسماح لظهور نظام إقليمي أكثر استقراراً.

- سيادة الدول على أراضيها شيء مهم، ولكن تمكين الحكومات المحلية شرط ضروري إذا شاءت الدول أن تبقى ضمن حدودها الحالية.
- التركيز على شعوب المنطقة بدلاً من الدول:

لن يتمكن الشرق الأوسط من بناء مستقبل أفضل من دون وجود مشاركة فاعلة لشعوب المنطقة بما في ذلك الشباب والنساء والذين تم تشريدتهم بسبب الصراع.

- الحكومات يجب أن تكون مسؤولة أمام مواطنيها بشكل متساو:

تعود جذور انعدام النظام الحالي إلى وجود احساس لدى الناس بأنه يتم التعامل معهم بشكل مجحف وانهم لا يحصلون على نفس المستوى من الموارد والحماية مقارنة بالآخرين. توفير الحماية المساوية للمواطنين تحت حكم القانون سيكون الاساس لمجتمعات سليمة.

- يحتاج الشرق الأوسط إلى إطار أمني إقليمي خاص به إذا أراد أن يمضي قدماً نحو المستقبل:

تحدد شروط وقواعد هذا الاطار بلدان المنطقة، وتعد مثل هذه الأطر أساسية لتوفير الاستقرار والرفاهية في المنطقة والعالم.

• المقاربة يجب أن تتم على وفق التواضع والصبر:

تمثل الأزمة في الشرق الأوسط أصعب أزمة يواجهها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، ولا أحد يعرف على وجه التحديد كيف ستنتهي، أو أفضل طريقة لعلاجها، ولكن من الضروري تغيير مسار المنطقة نحو مسار أفضل، وتقبل أن العالم سيبقى يواجه هذه المجموعة من المشكلات لمدة طويلة من الزمن.

صد العنف

ويتحرك هذا الجزء من الاستراتيجية على وفق مبدأ التعامل مع السلطات والدول وليس مع الشعوب.

- جهود لتحقيق عقد إقليمي للشرق الأوسط، وهو عقد غير رسمي لتحقيق تحالف قائم على التفاهات ومستويات التعاون وليس على مستوى الاتفاقيات الرسمية بين بلدان المنطقة.
- أولوية حماية المدنيين. ويتضمن ذلك من بين أمور أخرى، التوسع في مساعي وقف إطلاق النار، تطبيق المعايير الدولية في حماية المدنيين وتقديم المعونة لهم، وإقامة مناطق آمنة حين الضرورة.
- الجهود العسكرية ضد داعش والقاعدة تتسع وتقوى، ويتم تحقيق ذلك من خلال تصعيد الجهود العسكرية الأميركية ضد داعش والقاعدة، تمكين القوى العشائرية التي تحارب حالياً داعش والقاعدة، وتوظيف القدرات الخاصة التي تمتلكها الولايات المتحدة كالمعلومات والنقل وغيرها من أمور في دعم القوى المحلية المقاتلة على الأرض، تدمير قدرات داعش بحيث لا تتمكن من أن تمثل خطراً على الولايات المتحدة أو حلفائها وأصدقائها في المنطقة وأوروبا، واستغلال التحسن في العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والقوى الإقليمية لتثبيت السلام في المنطقة عبر أساليب مختلفة مخصصة لكل قوة إقليمية.
- الجهود العسكرية لا تكفي لوحدها لإنهاء الإرهاب، ويتضمن ذلك من بين أمور أخرى، مراجعة وتحديث التعليم الديني في المنطقة، والتوسع في تدريس المواد في المدارس والمعاهد الدينية بحيث لا تقتصر على المواد الدينية فقط.
- العمل على تقليص حدة الحروب الأهلية ولاسيما في سوريا، حيث سيؤدي العمل الأميركي على تقليص حدة الحروب الأهلية في المنطقة إلى تقليل حدة المواجهة السعودية-الإيرانية وفي الوقت نفسه سيؤدي الانخراط الأميركي إلى تطمين العربية السعودية بأن الدعم الأميركي سيستمر لها وإيقاف واحتواء الجهود الإيرانية التي تتدخل في الشؤون الداخلية في البلدان المجاورة.

- الحرب الأهلية في العراق: ينبغي أن يقوم الجيش العراقي بقيادة الحرب لهزيمة داعش بسرعة ومن دون الاعتماد على الميليشيات الشيعية، وأن تقوم الحكومة العراقية على عجل بتطوير خطة للمصالحة، الحكم المحلي، والنهوض الاقتصادي للمناطق المحررة من داعش، أن تثبت الحكومة العراقية للسكان السنة أنها تستطيع ضمان مصالحهم أكثر من داعش، وأن تقوم حكومتا بغداد وإقليم كردستان بحل خلافاتهما، وأن تقوم المؤسسات الحاكمة في العراق بمواجهة الفساد.
- ردع واحتواء إيران، وفي الوقت نفسه التعاطي معها في مسائل المصالح المشتركة.
- وضع مقاربة جديدة من أجل مساعدة اللاجئين والمهجرين داخلياً ودعمهم.

تطوير القابليات البشرية في المنطقة:

- التركيز على تطوير الرأسمال البشري وتنميته ولاسيما الشباب والنساء.
- دعم الإصلاحات التنظيمية لتعزيز التجارة وتسهيل الاستثمار والتكامل الاقتصادي مع التركيز على أصحاب المشاريع الخاصة.
- تشجيع الحكومات التي تمكن مقاربات حل المشكلات التي تجعل المواطن في مركز عملها وقطاع الأعمال ذات الجانب الاجتماعي ومكافأتهما.
- تشجيع الدول في المنطقة التي تجعل الحكم الرشيد من أولوياتها، الذي يتضمن تمكين الحكم المحلي بموارد جيدة.
- التحرك باتجاه إطار إقليمي يتضمن آليات تسهل الحوار الإقليمي وإطفاء الأزمات والنزاعات.

الموازنة الاتحادية في العراق لعام ٢٠١٧: السمات الرئيسية والاتجاهات

علي المولوي *

٢٠١٦/١٢/١٣

بعد سلسلة من المحادثات الحادة والمثيرة للجدل التي شهدت انسحاب بعض الكتل من قبة البرلمان بسبب خلافات حول تقاسم العائدات المالية، أقرّ مجلس النواب العراقي في نهاية المطاف الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٧ في السابع من كانون الأول بحضور ١٨٩ عضواً.

قللت موازنة عام ٢٠١٧ من الإنفاق الحكومي بنحو ٥٪ مقارنة مع موازنة هذا العام، وتم تخصيص مبلغ ١٠٠,٧ ترليون دينار لنفقات عام ٢٠١٧، مع توقع الحكومة أن يصل إجمالي الإيرادات إلى ٧٩ ترليون دينار على أساس أن معدل سعر النفط ٤٢ دولاراً للبرميل ومعدل تصدير قدره ٣,٧٥ مليون برميل يومياً، استندت ميزانية عام ٢٠١٦ إلى توقعات تصدير ٣,٦ مليون برميل يومياً بمعدل سعر قدره ٤٥ دولاراً للبرميل، ومع ذلك كان الوصول إلى تلك الأهداف صعباً، مع وصول متوسط سعر خام البصرة إلى ٤١ دولاراً للبرميل في شهر تشرين الثاني الماضي، وبلغت صادرات هذا العام حتى الآن ما متوسطه ٣,٢٨ مليون برميل يومياً، بيد أن هناك بعض الأسباب للتفاوت في العام المقبل، إذ بلغت صادرات تشرين الثاني الماضي مستويات غير مسبوقه مع بلوغ معدل التصدير ٤,٠٥١ مليون برميل يومياً من جميع أنحاء العراق، ومن المتوقع أن تزداد الصادرات بوتيرة ثابتة خلال عام ٢٠١٧ وفق ما بينه مسؤولون في وزارة النفط.

ظل اتفاق تقاسم العائدات بين بغداد وأربيل دون تغيير في نص قانون الموازنة لعام ٢٠١٧، وألزم الاتفاق إقليم كردستان بنقل ٣٠٠,٠٠٠ برميل يومياً من حقول كركوك إلى شركة سومو، وتصدير ٢٥٠,٠٠٠ برميل يومياً من الحقول الواقعة ضمن الإقليم، وفي المقابل ستحافظ حكومة إقليم كردستان على حصتها من الإنفاق الوطني (ناقص خصم النفقات السيادية) التي تبلغ ١٧٪ من الموازنة الاتحادية، على الرغم من المناقشات الحادة داخل البرلمان حول ما إذا كان يجب تخفيض حصة حكومة إقليم كردستان لتتناسب مع أعداد سكان المنطقة، وينعكس هذا الخلاف في المادة ١٠ من قانون الموازنة، التي تنص على إعادة النظر في حصة إقليم كردستان لعام ٢٠١٨ بعد الحصول على نتائج التعداد السكاني الذي من

* رئيس قسم الأبحاث، مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المقرر أن يكتمل في عام ٢٠١٧.

ومن المرجح أن يبقى اتفاق تقاسم العائدات نافذاً بشكل جزئي، كما كان الحال خلال عام ٢٠١٦، وعلى الرغم من أن المادة ٢٩ من مشروع قانون الموازنة تنصُّ على أن في حال حصول فائض في الصادرات من قبل الحكومة الاتحادية والحكومات الكردية فإن الطرفين ملزمان بتسليم الإيرادات لحزينة الدولة، وستواصل حكومة إقليم كردستان التصدير بنحوٍ مستقل بلا شك، وتشير التقارير إلى أن وزارة الموارد الطبيعية التابعة لحكومة الإقليم تصدر حالياً بنحوٍ مستقل ما يصل إلى ٥٨٠,٠٠٠ برميل يومياً، ومن المرجح أن تردَّ بغداد من خلال دفع جزء من حصة ١٧٪ لحكومة إقليم كردستان.

إنَّ المادة ٨ (الفقرة الرابعة) في قانون الموازنة توضح أن هذه المخصصات متناسبة مع أي زيادات أو نقصان في الإيرادات المتولدة من جميع أنحاء البلاد، وكدليل على ما سيحدث في المستقبل، واعتباراً من شهر أيلول من هذا العام حصل العراق فقط على ٦٧٪ من الإيرادات المتوقعة وأنفق نحو ٥٧٪ من الإنفاق المتوقع.

وتعكس خطط خفض الإنفاق الحكومي لعام ٢٠١٧ أيضاً على العجز المالي، الذي من المتوقع أن يصل إلى ٢١,٧ ترليون دينار، بعد أن كان ٢٤,١ ترليون دينار في ميزانية عام ٢٠١٦. إن هذا الانخفاض مهم، على الرغم من القيام بالعديد من التخفيضات الكبيرة للسنة المقبلة، بما في ذلك تخفيض ٦٠٪ من صندوق إعمار وتنمية مشاريع الأقاليم والمحافظات الذي تراجع من ١,٢ ترليون دينار لعام ٢٠١٦ إلى ٥٠٠ مليار دينار لعام ٢٠١٧.

ظلت الإيرادات غير النفطية مستقرة عند حوالي ١١ ترليون دينار، أي ما يعادل ١٤٪ من إجمالي الإيرادات، وتقدم ميزانية عام ٢٠١٧ بعض العناصر الجديدة التي تبين أن هناك مزيداً من الجهود المتضافرة للحد من الأعباء المالية للقطاع العام، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وتعزيز ظهور موارد غير نفطية للحصول على إيرادات إضافية، وتشمل هذه على وجه التحديد:

- منح الإجازة مدفوعة الأجر لمدة ٤ سنوات للموظف، ويتلقى أولئك الذين يختارون الحصول على هذه الإجازة الراتب الاسمي الكامل لمدة أربع سنوات من دون أن يفقدوا الخدمة التي من شأنها أن تحتسب لأغراض التقاعد، وفضلاً عن ذلك يحق للمتعاقد مع الحكومة الذين يختارون إنهاء عقودهم الحصول على راتب ٣ أشهر عن كل سنة خدمة، وبالمثل، تمنح المادة ٢٢ موظفي القطاع العام الذين يختارون الانتقال إلى القطاع الخاص حق الحصول على نصف الراتب الاسمي لمدة عامين.

• استقطاع نسبة ٣,٨٪ من مجموع الرواتب والمخصصات لجميع الموظفين والمتقاعدين لسد احتياجات الدولة من نفقات الحشد الشعبي ودعم النازحين، بينما تذهب الإيرادات المجموعة من إقليم كردستان إلى تغطية نفقات البشمركة.

• فرض رسوم جمركية في جميع المعابر الحدودية على أن تعود العائدات إلى الحكومة المركزية، ومن المتوقع أن تزيد عائدات الجمارك بنحو كبير جداً خلال العام المقبل، على الرغم من أن للمحافظات التي تحتوي على معابر حدودية الحق بأخذ نصف العائدات، على وفق المادة ٥٦، شريطة أن تتفق تلك الأموال على إعادة تأهيل البنى التحتية لتلك المعابر، وفضلاً عن ذلك تنص المادة ٢٣ على تقديم إضافات مالية جديدة على تذاكر الطائرات (١٠,٠٠٠ دينار على الرحلات الداخلية و ٢٥,٠٠٠ دينار على الرحلات الدولية)، في حين تبقى ضريبة المبيعات ٢٠٪ على بطاقات الهاتف المحمول دون تغيير.

ومع تحديد الموازنة الاستثمارية بنسبة ٢٥,٣٪ من إجمالي الإنفاق (بالمقارنة مع ٢٤,٣٪ لعام ٢٠١٦)، تعتمد الحكومة على ٥,٦ ترليون دينار من القروض الأجنبية والمحلية لدعم هذا المسعى، ومن بين أولويات الاستثمار الرئيسة للموازنة هي الاستثمار في شبكة الكهرباء في البلاد في عام ٢٠١٧، إذ حصلت الحكومة على عدة قروض للقيام بذلك، وتشمل هذه القروض قرضاً من بنك اليابان للتعاون الدولي بقيمة ٥٠ مليون دولار، وقرضاً من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة ٥٠ مليون دولار، وقرضاً سويدياً بقيمة ٥٠٠ مليون دولار.

وهناك تركيز أيضاً على إعادة إعمار البنى التحتية، وخاصة في المناطق التي تم تحريرها من داعش، وتبرز هنا القروض من بنك اليابان للتعاون الدولي التي بلغت قيمة قرضه ٣٠٠ مليون دولار، والقرض من بنك التنمية الألماني التي بلغت قيمته ١٩٠ مليون دولار.

احتوى نص قانون الموازنة أيضاً على مواد تضيي الطابع المؤسسي على الحشد الشعبي، وذلك ما نراه في المادة ٥٢ التي تنص على ضرورة تغطية رواتب منتسبي الحشد الشعبي، مع التأكيد على تطويع ابناء المحافظات والمناطق التي شهدت عمليات عسكرية ضد تنظيم داعش بنسبة مساوية، وفضلاً عن ذلك، فإن المادة ٥٠ تنص على أن دفع الرواتب لأعضاء الصحة في صلاح الدين والأنبار والمناطق الأخرى يجب أن يكون بالتوازي مع حل دائرة نزع السلاح ودمج الميليشيات بحلول نهاية عام ٢٠١٧، ودمج أعضاء الصحة في الأجهزة الأمنية والحشد الشعبي.

عموماً، فإن ميزانية عام ٢٠١٧ التي وافق عليها البرلمان في نهاية المطاف تقدم بعض الحلول المتواضعة لتنويع مصادر الدخل، على الرغم من أنها تركز قليلاً على تخفيف أثر تقلبات أسعار النفط في

العام المقبل، وإذا ما أراد العراق أن يفي بالتزاماته تجاه صندوق النقد الدولي فسيحتاج إلى مواصلة البحث عن سبل لخفض الإنفاق، وهناك مجالان رئيسان يجب متابعتها خلال الأشهر القادمة، الجانب الأول هو مدى إستجابة موظفو القطاع العام لإجازة الأربع سنوات مدفوعة الأجر، والآخر هو قدرة الحكومة على تحصيل الرسوم الجمركية بنحوٍ فعال في جميع أنحاء البلاد.

المصادر

<http://ar.parliament.iq/LiveWebsites/Arabic/Container.aspx?LawID=18941>

<http://www.moj.gov.iq/uploaded/4394.pdf>

<http://www.iraqoilreport.com/news/iraq-breaks-export-records-20517/>

<http://www.reuters.com/article/us-asia-oil-appec-iraq-idUSKCN11D11K>

<http://www.iraqoilreport.com/news/iraq-passes-2017-budget-20596/>

صعود الصين وقلق الولايات المتحدة

سجاد نشمي *

٢٠١٦/١٢/١٧

لا توجد في النظام الدولي الأنراكي أو اللاسلطوي [١] دولة ذات سلطة عليا تسيطر على الدول الأخرى؛ إذ ليس هناك حكومة عالمية تتبعها بقية الدول كما يتبع المواطنون دولتهم، ويحدد إطار النظام الدولي القطاعات التي تمكن الأنظمة السياسية الحاكمة من التفاعل مع بعضها، وكان صعود الصين واضحاً في كل من هذه القطاعات، إذ أدت دوراً متزايد الأهمية في السياسة -على سبيل المثال في التعامل مع إيران وكوريا الشمالية-، والجيش -على سبيل المثال الوجود البحري في منطقة بحر الصين الجنوبي والجزر المتنازع عليها والحدود-، والاقتصادي، والتكنولوجي -على سبيل المثال تعد الصين الآن ثاني أكبر اقتصاد منتج للكثير من السلع-، والقطاعات الاجتماعية والثقافية -مثل بروز الصين على الصعيد العالمي، وزيادة انتشار الثقافة الصينية من خلال وسائل عدة مثل الأفلام-، وفي هذا الصدد فإن صعود الصين قد اعتمد إلى حد كبير على الصين نفسها: فقد انتقلت البلاد إلى اقتصاد سوق أكثر انفتاحاً، وعملت على زيادة الإنتاجية والإنتاج، وزيادة علاقاتها مع الدول الأخرى والهيئات الدولية التي سهلت التجارة، وأدت إلى حدوث تحسن في التعليم والتكنولوجيا الصينية، وفي معظم الحالات يعد صعود الصين مكسباً، إذ استفادت البلاد وغيرها من الدول الأخرى من هذا الصعود -مثال على ذلك التجارة مع الولايات المتحدة-، وربما يعزى الوصول إلى هذه النتيجة التعاونية إلى تطبيق النظام الدولي المتعدد الأقطاب (أي الذي لا يخضع رسمياً إلى حكومة سلطة عليا)، ولكن بما أن نمو الصين أدى إلى أن تنظر البلاد إلى الخارج، فإن هذا سيتغير حتماً، وحتى الآن كان صعود الصين سلمياً ولم يتسبب بأي صراع كبير مع الصين -بنحو مباشر أو غير مباشر- منذ نهاية الحرب الباردة، لكن التنافس على الموارد والسعي للتفوق عسكرياً وضع الصين في مسار تصادمي مع الولايات المتحدة، التي ترغب في تشجيع علاقة إيجابية -كما يتضح ذلك من سياسية إدارة أوباما نحو آسيا-، ولكنها تدرك أن صعود الصين من هنا قد يؤدي إلى الوصول لوضع لا يتم فيه الحصول على أي شيء؛ لذلك حذر أوباما الصين وأوجب عليها الالتزام بالحكم الصادر عن المحكمة الدولية في لاهاي حول الحقوق البحرية [٢].

إن صعود الصين السلمي يعني عدم تدخلها -بنحو مباشر أو غير مباشر- في صراع عسكري مع الدول الأخرى من أجل أن تدافع على قدرتها السياسية والأمنية أو تحافظ عليها، وكذلك على وضعها الاقتصادي، والتكنولوجي، والاجتماعي، والثقافي في العالم، وفي الوقت الراهن يبدو أن الصين تعمل انطلافاً

* المدير التنفيذي، باحث ومحلل سياسي في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

من النهج الدفاعي لأنها والإبقاء على كيانها - كما يتضح هذا من النزاع في بحر جنوب الصين، إذ تشهد البلاد تواجداً عدوانياً للولايات المتحدة قرب حدودها-، وإذا نظرنا إلى النوايا المرجحة للصين من خلال الواقعية الدفاعية لكينيث والتز، يمكننا أن ننظر آنذاك للصين على أنها تتجنب الصراع إذا شعرت أنها حققت الأمن، ولكن إذا نظرنا إلى نهج الواقعية الهجومية لجون مير شايمر فستتصرف الصين حينئذٍ بقوة من أجل تحقيق الأمن؛ وبالتالي ستشكل خطراً على أمن الدول الأخرى التي ستحتاج إلى إجهاض هذا.

يعني النظام الدولي الأنراكي أو اللاسلطوي أن كل دولة تعادل الدول الأخرى من الناحية الفنية، مع عدم وجود سلطة عليا تهيمن أو تحكم الدول الأخرى، وينظر لهذا المفهوم عملياً بنحو مختلف حسب السلطة التي تمتلكها كل دولة، ويؤخذ صعود الصين على أنه زيادة في قوتها في كل قطاع من قطاعات النظام الدولي بالمقارنة مع الدول الأخرى، وستستمر الصين بالصعود وهذا ما يبدو مؤكداً ولهذا سنرى الصين تلحق بالركب لتصبح قوى عظمى مع الولايات المتحدة، وفي بعض الحالات كصناعة للقرار، وفي حالات أخرى كمؤثر رئيس في السياسة الإقليمية والدولية.

من الصعب أن نرى السيناريو الذي يستمر فيه صعود الصين بنحوٍ مستقل تماماً عن الدول الأخرى، فلزيادة قوتها السياسية على الصين العمل مع الدول الأخرى، ولينمو اقتصادها تحتاج إلى التجارة مع الدول الأخرى، وينطبق الشيء نفسه على تلك الدول الأخرى أيضاً، فإذا أرادت هذه الدول رؤية السلام يتحقق فإنها ستحتاج إلى دولة صينية أكثر نشاطاً من الناحية السياسية، ولكي يشهدوا نمواً اقتصادياً مستمراً فإنهم يحتاجون إلى صين مزدهرة.

إن هذا الترابط أدى إلى صعود الصين ومنع نشوب صراع ما، لكن في الطريق نفسه يسمح هذا الترابط للنظام الأنراكي أو اللاسلطوي بالصعود، وهو يسمح أيضاً بحدوث النزاعات لغياب السلطة العليا لمنع ذلك، وإذا أسفر صعود الصين عن فوائد كافية لدول معينة فسيكون من المنطقي أن نتوقع تجنباً للصراعات، ولكن إذا سعدت الصين بتكاليف عالية أو منافع لا تكفي لإفادة الدول الأخرى، فمن البديهي ألا يوجد دليل على فشل النظام الأنراكي أو اللاسلطوي في تجنب حدوث الصراعات.

في التفسير الواقعي للنظام الأنراكي أو اللاسلطوي، يعمل صعود الصين على تغيير قطبية النظام، وإن الطبيعة المتأصلة للدول في هذا النظام مبنية على الانخراط في السعي التنافسي للأمن والسلطة لضمان بقائها، لهذا يعني البحث المستمر عن الأمن أن هناك آفاقاً للتعاون تقتصر بطبيعتها على السياسة الدولية، ويقتصر التعاون على التهديد المحتمل المستمر من الدول الأخرى، وحقيقة أن الدول عليها الاعتماد على قدراتها الخاصة لضمان البقاء على قيد الحياة، وسيؤدي ذلك إلى أن تصبح الصين أكثر حزماً مع الدول الأخرى مع التغيير في القطبية، وهذا سيقود دولاً أخرى للرد -مثل الولايات المتحدة- من أجل الدفاع عن سلطتها،

وعدم التعرض لخسارة نسبية، وينظر إلى فوائد التعاون الاقتصادي الذي يراه الليبراليون عنصراً هيكلياً في النظام الأنراكي على أنها تابعة للأهداف السياسية والعسكرية للأمن من قبل الواقعيين، وهذا ما سيحدد ما إذا كان صعود الصين سلمياً أو لا، إذا كانت ترى أن بقاء أمنها يعتمد على سياسات وتوجهات عسكرية عدوانية التي تُعدُّ سبباً لتحقيق النمو الاقتصادي والسلام والرخاء، أو أن التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل يجلب الأمن والاستقرار، ويعني النظام الأنراكي أو اللاسلطوي الكيفية التي تفهم الدول الأخرى فيها نوايا الصين الذي يكاد يكون بقدر أهمية رؤية الصين لنفسها كعنصر في هذه المعادلة.

على الرغم من أن التأريخ لا يمكن أن يفسر كيف سيكون المستقبل، إلا أنه قد يساعدك على اختبار نظريات العلاقات الدولية بنحوٍ محدود، إن صعود الاتحاد السوفيتي ربما يكون ماثلاً لصعود الصين، ركز السوفييت في البداية داخلياً ومن ثم أصبحوا قوة اقتصادية قوية، ومن ثم برزوا كقوة عظمى سياسياً وعسكرياً تنافس الولايات المتحدة، وهذا الذي قاد إلى الحرب الباردة، بالنسبة لأصحاب النظرية الواقعية، ساهم النظام الأنراكي أو اللاسلطوي بصعود الاتحاد السوفيتي، وكان التنافس محموماً مع الولايات المتحدة نتيجة لرغبة كل دولة لتحقيق والمحافظة على أمنها - وسيضيف الليبراليون أهمية التنافس الأيديولوجي إلى هذه النقطة -، وتتماه كما كان صعود الاتحاد السوفيتي غير سلمي فمن المرجح أن صعود الصين أيضاً لن يكون سلمياً - وعلى الرغم من أن الصراعات يمكن أن تتم بطريقة غير مباشرة وليس بالضرورة من خلال حرب مفتوحة بين الولايات المتحدة والصين -.

إن عدم وجود سلطة عليا في النظام الأنراكي أو اللاسلطوي يعني أن الصراع سيكون محتملاً، إذ تصبح المنافسة بين الدول شديدة، وسيرى الليبراليون الترابط الاقتصادي كعنصر أساس يروض الشهية للصراع العسكري.

إن النموذج الليبرالي للعلاقات الدولية الذي طرحه أندرو موراسيفج يفترض أن الدول ستتصرف بعقلانية في السعي لتحقيق مصالحها، وسيتم تقاسم هذه المصالح مع الجهات الفاعلة الأخرى، لهذا فإن هذا التقارب يحل الصراعات ويجعل محصلتها صفرًا، إن الدول ممثلة لمجتمعاتها، وكذلك في العلاقات الدولية، ولا تعد الحكومات الجهات الفاعلة الوحيدة، ولكن أيضاً مطالب الأفراد والجماعات داخل المجتمع الذين يشكلون وجهات نظرهم من خلال العولمة، وهو ما يعني أن النظام الدولي يمكن أن يتغير مع مرور الوقت؛ وبالتالي يتحرك بعيداً عن رغبة عدم الحصول على أي شيء للدول، إلى تحقيق الأمن كمبدأ توجيهي من العلاقات الدولية.

إن طبيعة النظام الأنراكي أو اللاسلطوي للنظام الدولي مقبولة من قبل الليبراليين، لكن هذا لا يسمح للدول بأن تتصرف بنحوٍ مستقل بطريقة غير محدود، فعلى سبيل المثال يخضع صعود الصين لقيود

الدول الأخرى وما الذي تحاول القيام به، في هذه النظرة المترابطة يمكن أن يكون صعود الصين سلمياً إذا كان مفيداً للدول الأخرى (والمجتمعات) التي تفوق فيها فوائد التعاون التكاليف بطريقة واضحة، وهذا يقود الدول لتغيير سلوكياتها على مر الزمن؛ وبالتالي فإن النظام الأنراكي أو اللاسلطوي يمتلك القدرة على السماح للصعود السلمي للصين، في كل من وجهة النظر الواقعية والليبرالية، ولكنهما يختلفان في الطريقة والأسباب والاحتمالات، حتى إذا نظرنا إلى المسألة من منظور نظري فإن الإجابة يجب أن تكون نعم، تستطيع الصين الصعود سلمياً في النظام الدولي الأنراكي أو اللاسلطوي لعدم وجود نظرية في العلاقات الدولية تنص على أن الصراع لازمٌ نتيجة لزيادة القوة، وبعبارة أخرى فإنه من الممكن بالنسبة للصين القيام بذلك، ولكن السؤال هو عمّا إذا كان هذا محتملاً أم لا، من الناحية العملية، تشارك الصين بالفعل في بعض الخلافات السياسية على مستوى منخفض مع الولايات المتحدة ودول أخرى، لكنها حتى الآن لم تتحول إلى صراعات عسكرية، حتى لو أصبحت الخلافات أكبر وأكثر وضوحاً، فإن غياب الصراع العسكري لا يزال يسمح لنا أن نقول إن الصين تصعد سلمياً.

إن صعود الصين يعني أن عليها تأدية دور أكبر في السياسة الدولية، والأمن، والاقتصاد العالمي، والعلاقات الدولية، وأدى هذا الارتفاع إلى فوائد جمّة على الصعيد العالمي، والنظام الأنراكي يتطلب حدوث مفاوضات بين الدول، وهذا من شأنه أن يسمح للصين بمواصلة الصعود، وإذا كان هذا سلمياً أم لا فهو أمرٌ يعود إلى الصين نفسها وإلى الكيفية التي تريد فيها تحقيق هذا الصعود والكيفية التي ستفاعل فيها الدول الأخرى مع هذا الصعود وكيف ستفهم نوايا الصين.

إن إمكانية الصعود السلمي موجودة (سواء أكان ينظر إليها من خلال الواقعية أم الليبرالية) ولكن لا يمكننا أن نكون واضحين حول احتمالية حدوث ذلك.

لقد غير انتخاب دونالد ترامب كرئيس للولايات المتحدة من الوضع الراهن، إذ أزجح المسؤولين الصينيين بعد إجرائه لمكالمة هاتفية مع الرئيس التايواني، وبعد انتقاده للصين بشدة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، ومن المرجح أن يرى الصينيون هذا كفرصة ليصبحوا أكثر حزماً، وربما الابتعاد عن النهج الدفاعي للأمن الذي عملت به إلى الآن. وبطريقة ما قد يؤدي التغيير في الإدارة الأمريكية على تشجيع صعود الصين.

[١] هي الفكرة القائلة على أن العالم يفتقر إلى أي سلطة عليا أو سيادية، وفي حالة فوضى، إذ لا يوجد ترتيب هرمي، أو قوة يمكنها حل النزاعات، وتفرض القانون، وتتحكم بنظام السياسة الدولية.

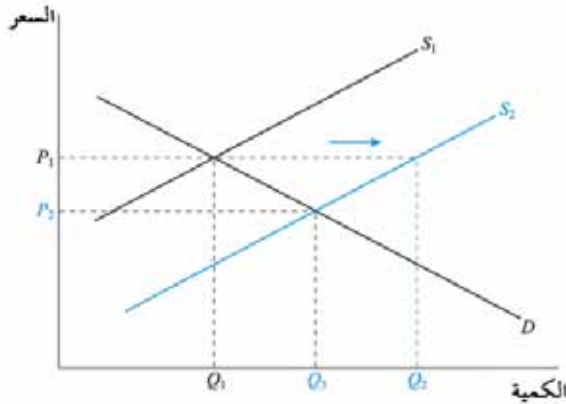
[2] Beatty A., Perry N. (2016) 'Obama warns China over South China Sea ruling', AFP, 8 September.

دخول بنوك جديدة في القطاع المصرفي العراقي

سجاد نشمي *

٢٠١٦/١٢/٢٥

تسبب دخول بنوك جديدة في القطاع المصرفي العراقي بتغيير توازن السوق بسبب زيادة العرض، إذ إن وجود قيود على القطاع المصرفي قد تعني أن المنافسة ليست عالية كما هو متوقع، وأن المستهلكين لا يحصلون على العروض المثلى وذلك لتراجع العرض، أما من ناحية الطلب فلا يبدو أن هناك تزايداً يستحق الذكر - بسبب الزيادة في حجم السوق بحركة أفقية حينما يقوم العملاء بتبديل حساباتهم من مصرف إلى آخر - وقد تكون المصارف الجديدة هي من تسببت بهذه الحالة، وما يحدث هو وجود تحول في منحنى العرض إلى جهة اليمين؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق توازن جديد في السوق (انظر الشكل (١) في أدناه)، تقوم البنوك الجديدة باستهداف مستهلكين جدد من خلال تقديم منتجات جديدة، وتحسين عملية الوصول إلى المصرف، واستخدام التكنولوجيا لجذب الزبائن من بنوك أخرى وتقويض منافسيهم.



الشكل (1): تحول في منحنى العرض وتوازن السوق الجديد

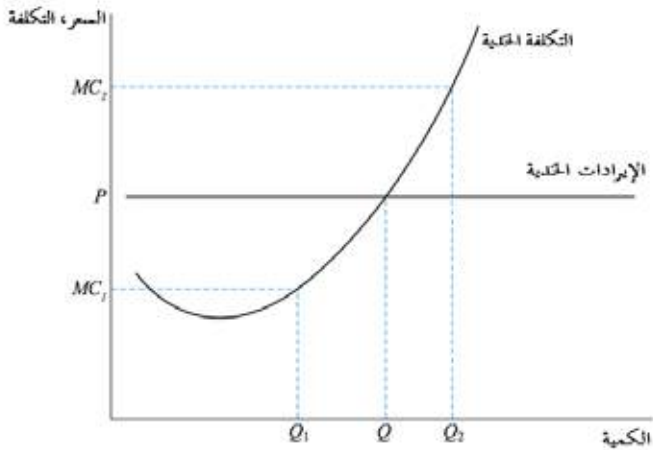
فيما مضى كان هناك العديد من العوائق التي تواجه المنافسين الجدد الذين يرغبون بالدخول في القطاع المصرفي العراقي، أما في الوقت الحالي فقد تم تسهيل تلك العوائق؛ الأمر الذي سهل من عملية دخول مزيد من البنوك في السوق، ومن العوائق التي تم التسهيل فيها هي إجراءات الموافقة على الترخيص،

* المدير التنفيذي، باحث ومحلل سياسي في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

ومتطلبات رأس المال من أجل تشجيع البنوك الجديدة بالدخول في السوق - التي ستقوم بأخذ حصتها من البنوك القديمة-، وإن لهذه البنوك الجديدة استراتيجيات معينة لجذب العملاء من طريق طرح منتجات غير متوافرة سابقاً، أو باستخدام التكنولوجيا الحديثة أو حتى عن طريق تخفيض الأسعار.

كانت هيكلية السوق القديمة خالية من المنافسة؛ مما أدت إلى حدوث حالة من احتكار القلة [١] وهو أمر لا يصب في مصلحة المستهلكين، وإن تدخل سلطات الدولة والبنك المركزي قد جعل السوق أكثر قدرة على المنافسة، إذ تمتلك البنوك الجديدة فرصة جيدة للنجاح باستقطاب العملاء من طريق استخدام التكنولوجيا، وإذا كانت التكاليف الثابتة الخاصة بهم أقل من البنوك القديمة فإنهم بوضع جيد بالفعل.

يجب على البنوك الجديدة أن تكون قادرة على المنافسة في المدى القصير؛ من أجل ضمان استمراريتها، وأفضل طريقة لذلك هي بأن تقوم بتخفيض التكاليف بنحو أكبر من منافسيها، أما بالنسبة للتكاليف المتغيرة فإن البنك التجاري العراقي -على سبيل المثال- يتطلع إلى استخدام التكنولوجيا للتقليل من التكلفة الحدية [٢]؛ وذلك لتحقيق أقصى قدر من الأرباح طالما أنه باستطاعة البنوك أن تبقي الإيرادات الحدية أعلى من تكاليفها فإن هذا من شأنه أن يزيد من نسبة الأرباح (انظر الشكل (٢) في أدناه)، إن الاعتماد على التكنولوجيا والأتمتة هي من وسائل تخفيض أجور العاملين ويُعدُّ عامل النجاح للبنك الجديد.



الشكل (2): الإنتاج الذي يعظم الربح لشركة تخوض منافسة كاملة

إن ما تم ذكره آنفاً لا يشير إلى أن البنوك الجديدة التي دخلت السوق نتيجة تسهيل بعض الأنظمة

ستقوم بزيادة حجم قاعدة السوق أو المستهلك، بل ستؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك التي ستحاول الحصول على العدد نفسه من العملاء، لذلك يجب أن تصبح البنوك أكثر قدرة على المنافسة من خلال خفض التكاليف وزيادة الإنتاج وتحقيق أقصى قدر من الأرباح.

تتطلع البنوك الجديدة بالحصول على مكانة بين المستهلكين لضمان حصتها في السوق، وبطبيعة الحال فإنه من المتوقع بأنه سيكون للبنوك القديمة رد فعل لهذا الأمر وستقوم بمنافستهم من خلال خفض التكاليف الخاصة بهم، أو تخفيض الأسعار، أو زيادة إنتاجها من أجل حماية حصتها في السوق.

إن جميع ما ذكر هو أمر يصبُّ في مصلحة العملاء إذ ستفتح أمامهم مزيد من الخيارات وستنخفض الأسعار وسيقدم لهم منتجات أفضل بسبب المنافسة بين البنوك، وتشير التقارير الأولية إلى أن محاولة البنوك بخفض الأسعار أو تقديم جودة أفضل لمنتجاتها لكسب حصتها في السوق يحدث بصورة بطيئة جداً؛ ولذلك يبدو أن على البنوك الجديدة أن تجد وسيلة بأن يكون متوسط التكاليف على المدى البعيد (LRAC) أقل من منافسيها وذلك لضمان استمراريتهن لمدة كافية للحصول على حصة كبيرة في السوق، وهناك طريقة واحدة للقيام بذلك هو عن طريق استخدام التكنولوجيا لتقليل التكلفة الحدية للإنتاج، ويمكن استخدام التكنولوجيا لأغراض التسويق أيضاً، من طريق طرح منتجات جديدة في الأسواق لكسب الزبائن الذين يجدون أن المنتجات الحالية لا تتناسب مع متطلباتهم.

تبحث الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي في سبل لوضع نظام جديد من شأنه يزيد من مستوى المنافسة ومنح العملاء خيارات متنوعة، وإن وجود بنوك جديدة سيغير حتماً من السوق، ولكن نجاحها اقتصادياً يُعدُّ أمراً غير مؤكداً في الوقت الحالي، وتعتمد البنوك الجديدة على النقاط القوية في التسويق لجذب عملاء جدد، وعرض منتجات جديدة، وخفض التكاليف لكسب حصة في السوق التي قد تكون صغيرة جداً، وهكذا سيكون الحال حينما تصبح السوق أكثر تنافسية؛ الأمر الذي سيدفع البنوك القديمة بالتكيف مع هذه المنافسة من أجل حماية حصتها في السوق.

[١] هو أحد أشكال احتكار السوق، وهو حالة تكون فيها السوق محكومةً من قبل عدد قليل من الموفرين للبضاعة بسبب وجود عدد قليل من المشاركين في السوق، فإن كل مختكر قلماً يكون واعياً ومتيقظاً لتحركات المنافسين. والأسواق الخاضعة لهذا الشكل من الاحتكار تمتاز بالتأثر المتبادل، وأن أي قرار يتخذه أحد أطراف الاحتكار يؤثر على البقية والعكس صحيح، والتخطيط بعيد المدى (الاستراتيجي) لمحتكري القلّة يأخذ دوماً بعين الحسبان ردود فعل المشاركين الآخرين في السوق.

[٢] التكلفة الحدية: هي التغير في التكلفة الكلية نتيجة تعيّر الكمية المنتجة بوحدة واحدة، أي إنها تكلفة إنتاج وحدة واحدة إضافية.

مقالات مترجمة

تحالف أردوغان مع الكماليين، ما تأثير ذلك على تشكيل السياسة الخارجية التركية؟

جونول تول* - عمر تاسبينار**

٢٠١٦/١١/١

نادراً ما يظهر قادة الجيش التركي بنحوٍ علني في الأحداث السياسية، ولكن في السابع من آب ظهر خلوصي آكار -رئيس أركان الجيش التركي- مرتدياً زيه الرسمي أمام تجمع لأكثر من مليون شخص في إسطنبول إلى جنب الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء بن علي يلديريم وقادة المعارضة التركية، تقدم آكار بشكره للمواطنين الأتراك لمساعدتهم في سحق محاولة الانقلاب التي حدثت في حزيران، قائلاً إن "الخنونة" وراء ذلك سيتم معاقبتهم بشدة.

إن صورة الوحدة بين الشعب والجيش والسياسيين المنتخبين تعد تناقضاً كبيراً للصور الدموية التي ظهرت بعد أحداث محاولة الانقلاب في شهر تموز، التي أظهرت قادة الجيش والجنود وهم يتعرضون للتعذيب على أيدي رجال الشرطة، وأبرزت أيضاً التحول الذي يجري حالياً في العلاقة بين الحكومة التركية وجيشها.

يحاول أردوغان تحقيق التوازن بين اثنتين من الضرورات في تعامله مع القوات المسلحة التركية، إذ يجب على الرئيس إعادة بناء الجيش المخطم وتحويله إلى مؤسسة قوية تحظى بالاحترام، ويمكن إبراز قوتها في مواجهة التحديات الأمنية التي تتمثل بالانفصاليين الأكراد وإرهاب تنظيم داعش من جهة، ومن جهة أخرى التأكد من أن الجيش يخضع لسلطته بالكامل؛ لتحقيق التوازن بين هذه المطالب فإن أردوغان سيعتمد على التحالف بين حكومته الإسلامية مع العناصر العلمانية المتطرفة في الجيش التركي والمجتمع، إذ إن هذا التحالف قصير المدى من شأنه إخماد آفاق السلام بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني، وقد يبعد تركيا عن الغرب ويدفعها باتجاه الصين وإيران وروسيا.

* جونول تول، مديرة مركز معهد الشرق الأوسط للدراسات التركية.
** عمر تاسبينار، أستاذ في دراسات الأمن القومي في كلية الحرب الوطنية.

تحالف أردوغان الجديد

إن الجيش لم يثق أبداً بالسياسيين للخضوع لهم بنحو تام كونهم حراس العلمانية في تركيا، إذ هدفت تدخلات الجيش في السياسة في الأعوام (١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧) إلى حماية الجمهورية مما كان يراه القادة العسكريون بأنها نوايا ضارة تصدر من السياسيين الأتراك، وكان الجيش في نظر الرأي العام التركي لفترة طويلة حارساً لرؤية مصطفى كمال أتاتورك للدولة القومية التركية العلمانية. من الناحية التاريخية، كان الجيش يؤدي أعماله في ظل غياب الرقابة المدنية، إذ بعد كل انقلاب، حرص القادة العسكريون على توسعة نفوذهم من خلال سن القوانين والأنظمة الجديدة؛ ونتيجة لذلك تمتع الجيش باستقلال كبير.

في الأشهر الأخيرة كانت مهمة أردوغان هي تجريد هذه الاستقلالية من القادة العسكريين من دون المساس بفعالية الجيش، وفي الأسابيع التي تلت محاولة الانقلاب وضعت الحكومة كل من خفر السواحل وقوات الدرك -وهي قوة الأمن الداخلي- تحت سيطرة وزارة الداخلية، وخضع الجيش والقوات الجوية والبحرية تحت سيطرة وزارة الدفاع، وقامت أنقرة بإغلاق المدارس العسكرية التركية، ومررت قوانين جديدة من شأنها السماح لخريجي مدارس (إمام خطيب الدينية) -التي تقوم بتدريب الخطباء- بالانضمام إلى القوات المسلحة، يحاول أردوغان كذلك بأن يضع رئيس هيئة الأركان العامة تحت السيطرة المباشرة لمكتب الرئيس، وإقامة نظام جديد الذي يخول الرئاسة بالموافقة على منح الترقية العسكرية رفيعة المستوى والتعيينات، إن نظام قانون الطوارئ الذي طبق بعد محاولة الانقلاب وتم تمديده إلى تشرين الأول يسمح للحزب الحاكم -الذي يسيطر عليه أردوغان- بتمرير هذه الإصلاحات الهيكلية من غير إشراف قضائي أو تشريعي حقيقي.

من شأن هذه الإجراءات أن توجه تركيا نحو إحلال السيطرة المدنية الكاملة على الجيش، ومع ذلك فإنها سوف تقوّض صلاحيات القوات المسلحة وتسييسها، إذ تسببت حملات أردوغان التطهيرية -التي استهدفت الآلاف من الموظفين العسكريين وما يقارب من نصف الجنرالات الأتراك- بإضعاف الجيش، ومن المرجح أن تقوم التغييرات المؤسسية المتسارعة بتعطيل سلسلة من الأوامر وزرع الانقسامات والمنافسة في صفوف الجيش، وعلى المدى البعيد، فإن خطة أردوغان لزرع الفكر المحافظ والإسلام في الجيش وملء مؤسساتها مع الموالين للحكومة قد يؤدي إلى تسييس الضباط؛ وبالتالي إضعاف الجيش.

إن الجيش حالياً أضعف من أن يقاوم هذه التغييرات أو حتى بالحفاظ على استقلالته، ويظهر ذلك في التوغل العسكري التركي في سوريا الذي بدأ في آب -بعد أن قاوموا مطالب أردوغان في التدخل لعدة سنوات- وذلك كإثبات على ولائهم.

إن الطريقة المثلى في إخضاع الجيش لسيطرة أردوغان مع الحفاظ على فعاليته ستكون -كما

ذكرنا- باللجوء إلى العلمانيين -الكمايين- الذين غالباً ما تعرضوا للتجريح من قبل أردوغان منذ وصوله إلى السلطة في عام ٢٠٠٢، ومن دون تعاون تلك المجموعة -التي ينتمي إليها أعداد هائلة من الأفراد في الجيش- فإن حكومة أردوغان ستعاني بنحوٍ كبير في استبدال الآلاف من ضباط الجيش، أما من وجهة نظر الكمايين فإن التعاون مع أردوغان في الوقت الحالي من شأنه أن يساعد في إصلاح سمعة الجيش المتضررة وحماية أيديولوجياتها من الاعتداءات.

إن تصريح الحكومة المتمثل باتهام أتباع رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية -فتح الله غولن- في شن الانقلاب ضد الحكومة سيقوم بتسيير هذا التعاون، نظراً لكونها قد تغاضت عن دور الكمايين في أعمال العنف، ويوجد عدد كبير لأتباع غولن في الجيش التركي الذين تم تجميد رتبهم منذ عام ٢٠٠٢ -حينما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة- ونتيجة لذلك كانت معظم رتبهم على مستوى عقيد وما دون، والجدير بالذكر أن اعترافات بعض الضباط الكمايين فضلاً عن أعداد الجنرالات المشاركين في محاولة الانقلاب مع تصريحات الحكومة تتناقض باتهام أتباع غولن حصراً في محاولة شن الانقلاب. سيواصل كل من القادة المدنيين وكبار الضباط في إنكار تورط الكمايين، إذ إن اعتبار أنصار غولن المسؤولين الرئيسيين لمحاولة الانقلاب هو ما شكّل حجر الأساس لتحالف الحكومة مع الكمايين، وإن شروط هذه الشراكة واضحة وهي: أن يخضع الجيش للحكومة الإسلامية، وبالمقابل سيسمح أردوغان بزيادة قوة الكمايين على المدى القصير.

قد يسفر عن تحالف الحكومة مع الكمايين ظهور دولة تركية استبدادية وقومية ومناهضة للغرب: هناك دلائل تشير إلى أن هذا التحالف بدأ يتشكل، إذ في أعقاب محاولة الانقلاب فإن عشرة ضباط كمايين برتبة عقيد -الذين قد حكم عليهم بالسجن في محاكمات جماعية- تمت ترفيتهم إلى رتبة عميد، وصرّح العديد من المسؤولين الحكوميين مراراً باعتبار أتاتورك رمزاً للوحدة في تركيا، وقد وضعت صورة لأتاتورك على واجهة مقر حزب العدالة والتنمية، وأعرب الكماليون في الجيش عن دعمهم الكامل للحكومة المنتخبة.

ومع ذلك فإن الحفاظ على تحالف الحكومة مع الكمايين لمدة طويلة سيكون أمراً صعباً، وعلى الرغم من اعتبار أنصار غولن بمنزلة كبش فداء فإن أردوغان لا يزال قلقاً من انقلاب قادة الكمايين، فضلاً عن الرؤية المختلفة لكلا الجانبين حول مستقبل هذا البلد والجيش، إذ يرى الكماليون أن الحل الأمثل للتخلص من الفوضى في تركيا هي بالعودة إلى المبادئ العلمانية، بينما يفضل أردوغان وأتباعه الخضوع الكلي للجيش وزرع الفكر الإسلامي والمحافظ بنحوٍ تدريجي في صفوفه؛ ولذلك فإنه من المرجح أن يحدث اشتباك بين الطرفين في نهاية المطاف نتيجة لجهود أردوغان في محاولة إعادة هيكلة الجيش، وفي الوقت الحالي فإن كلاً من الحكومة التركية والجيش سيركزان على التخلص من العدو المشترك.

محور أورآسيا

إن تأثير التحالف بين أردوغان وقادة الجيش سيظهر في الصراع مع حزب العمال الكردستاني، فمنذ انتهاء فترة إيقاف إطلاق النار بين تركيا وهذه المجموعة في تموز عام ٢٠١٥ قتل أكثر من ١٧٠٠ شخص في هذا القتال، وتم نزوح أكثر من ٣٥٠ ألف شخص، وسعيًا منه إلى حشد الدعم القومي انتهج أردوغان سياسة التصعيد ضد حزب العمال الكردستاني.

إن احتمالية استئناف المحادثات بين أنقرة وحزب العمال الكردستاني معدومة، وستزداد صعوبة في ظل تحالف الحكومة مع الكماليين، فالجيش التركي كان من أشد المعارضين فيما يخص محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني؛ ولذلك سيستمر أردوغان بالقتال ضد تلك الجماعة؛ لضمان حصوله على دعم كبار قادة الجيش، ويرى الجيش بأن هذه الحملة هي فرصة لاستعادة صورتها التي تضررت بنحو كبير لدى عامة الشعب.

من المرجح أن يقوم التحالف بين الحكومة والكماليين إلى إبعاد تركيا عن الغرب، ففي الأشهر الأخيرة كانت المشاعر المناهضة للغرب في أعلى مستوياتها في تركيا، إذ يعتقد معظم الأتراك أن الولايات المتحدة -التي يقيم فيها غولن بنحو دائم- قد أدت دوراً في محاولة الانقلاب، فكانت الحركة المعادية للولايات المتحدة كبيرة داخل المؤسسة العسكرية ولاسيما منذ المحاكمات الجماعية، إذ شكّل كبار القادة مجموعة داخل المؤسسة العسكرية أظهرت عداً كبيراً تجاه الولايات المتحدة ولاسيما في فترة الاستجوابات؛ لأنهم اشتبهوا في أن واشنطن استخدمت غولن لتطهير الجيش من معارضي حلف الشمال الأطلسي.

في أعقاب محاولة الانقلاب عاد كبار قادة الجيش المعادون إلى الولايات المتحدة البالغ عددهم ١٠ أشخاص، الذين تمت ترقيتهم بعدما حكم عليهم بالسجن في المحاكمات الجماعية في تموز وهم أنصار لإعادة الهيكلة الاستراتيجية. قامت حكومة أردوغان منذ شهر تموز بطرد المئات من الموظفين العسكريين الذين تلقوا تعليمهم في الغرب والذين كانوا يعملون مع منظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا والولايات المتحدة، وفي مقر حلف شمال الأطلسي في بلجيكا -حيث كلفت تركيا ٥٠ موظفاً عسكرياً للعمل هناك فيما مضى- لم يتبق سوى ٩ موظفين وذلك في تشرين الأول من هذا العام، في الوقت الذي يزداد فيه التوتر بين أنقرة وواشنطن بشأن تسليم غولن للحكومة التركية فمن المرجح أن تحالف الكماليين مع الحكومة قد يزداد قوة.

من المحتمل أن يسفر عن تحالف الحكومة مع الكماليين ظهور دولة تركية استبدادية وقومية ومناهضة للغرب بنحو أكبر، إذ لا يؤمن كل من حكومة أردوغان الدينية المحافظة ولا عناصر الجيش العلمانيين بالديمقراطية الليبرالية أو السياسات الموالية للغرب، وعلى العكس من ذلك فإن القومية

ومناهضة الغرب وسيادة تركيا هي النزعات الرئيسة التي توحد جميع الأطراف، وفي حالة عدم وجود حل للصراع مع حزب العمال الكردستاني وعدم تسليم غولن إلى الحكومة التركية، فإن تلك النزعات ستزداد سوءاً، لا يمكننا سوى أن نأمل بأن أولئك الذين وقفوا ضد الدبابات في ١٥ تموز سيدافعون عن الديمقراطية والعلمانية ضد هذه النزعات المخيفة.

المصدر:

<https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2016-10-27/erdogans-turn-kemalists>

إدارة ترامب قد تقلب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط

ليز سلاي *

٢٠١٦/١١/٢٣

تستعد منطقة الشرق الأوسط حالياً للتعامل مع رئيس أمريكي جديد، ويبدو أن هذا الرئيس عازمٌ على إعادة ترتيب موازين القوى في المنطقة جذرياً؛ مما قد ينذر ببدء مرحلة جديدة من عدم اليقين والاضطراب في منطقة تعاني من الحروب المتعددة.

إن التصريحات الغامضة والمتناقضة أحياناً التي أدلى بها الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية، قد تسببت بالحيرة لدى المحللين في تفسيرها على مستوى العالم، ولم يتبين بعد أيٌّ من تلك التصريحات التي يريد ترامب الوفاء بها.

وعلى وفق أكثر تصريحات ترامب اتساقاً -بجانب التصريحات التي أدلى بها مستشاروه للمحللين والمسؤولين- فإن ترامب سيسعى إلى إعادة ترتيب النظام القائم في الشرق الأوسط الذي سيصب في صالح روسيا وبعيداً عن إيران والمحور الشيعي ويخدم مصالح دول الخليج السنية وتركيا.

أن بعضاً من أهداف ترامب المعلنة لم تكن مختلفة بنحوٍ كبير عن سياسات إدارة الرئيس باراك أوباما التي تم إهمالها، ولم تتحقق بسبب صعوبة إنجازها -على سبيل المثال فشل إحراز تقدم في التعاون مع روسيا ضد الجماعات الإرهابية في سوريا، والتوقعات الأمريكية بأن الدول العربية ستفعل المزيد، وتدفع بشكل أكثر من أجل الأمن الإقليمي-.

أما بالنسبة للجزء الآخر من سياسات ترامب فهي تختلف بنحوٍ جذري عن سياسات أوباما، ولاسيما فيما يخص التهديدات بالتراجع عن الاتفاق النووي مع إيران -وهو ما يعد إنجازاً في ملف السياسة الخارجية لإدارة الرئيس أوباما- فضلاً عن احتمالية أن يقوم ترامب بإيقاف دعم واشنطن للمعارضة السورية والتحالف عوضاً منها مع حكومة الرئيس السوري بشار الأسد.

إن الهجوم الذي استهدف إحدى المناطق الخاضعة للمعارضة السورية فيما سبق على يد الأسطول الروسي الجديد المنتشر في البحر المتوسط يعدُّ مثلاً لما سيجري في المستقبل، إذ حدث الهجوم عقب ساعات من أول مكالمات هاتفية تتم بين ترامب والرئيس الروسي فلاديمير بوتين حول سبل تحسين العلاقات

* رئيسة مكتب واشنطن بوست في بيروت، وتغطي حالياً الاضطرابات في الشرق الأوسط.

بين الولايات المتحدة وروسيا، بما في ذلك التعاون لتسوية الأزمة السورية الذي من شأنه أن يفتح المجال لروسيا في سحق المعارضة التي تطالب بإسقاط نظام الأسد.

ومع ذلك فإن ثمة مواقف أخرى يصعب التوافق بشأنها، مثل تعهد ترامب بفعل المزيد من أجل قتال تنظيم داعش الإرهابي، بينما يتعهد في الوقت نفسه بالتراجع عن تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الخارجية.

هل سيصبح ترامب انعزالياً ويميل لسياسة أوباما فيما يخص تجنب المخاطر؟ أم إنه سيمارس النهج التدخلية على غرار الرئيس السابق جورج بوش؛ الذي تسببت حربه العالمية ضد الإرهاب في دخول الولايات المتحدة متاهات الحروب في العراق وأفغانستان؟

توقع ثيودور كاراسيك المستشار في مركز أبحاث دول الخليج في واشنطن - بعدما ناقش مستقبل المنطقة خلال الأشهر القادمة مع مستشاري ترامب- أن تكون سياسة ترامب خليطاً بين الرئيسين أوباما وبوش، ولكنه سيكون مختلفاً في الوقت عينه، وقال: "إن ترامب سيحارب تنظيم داعش، بينما سيستعين بمصادر خارجية في التعامل مع أمن المنطقة كروسيا والدول العربية". وأضاف كاراسيك: "أن هناك احتمالاً لاستخدام عامل الفوضى، ولكن الفكرة التي تبرز حالياً تتمثل في زلزلة ترتيب النظام في دول المنطقة؛ من أجل المضي قدماً والسماح لهذه الدول بأن تؤمن نفسها"، وأضاف قائلاً: "إن كلمات مثل (الديمقراطية) و(الاعتدال) لن تكون ضمن المفردات التي سيستخدمها ترامب في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، وقال: "نحن الآن منخرطون في السياسة الواقعية".

أما بالنسبة لرجال المنطقة الأقوياء -الذين توترت علاقاتهم مع إدارة الرئيس أوباما- فإن هذه التوقعات تمثل أنباءً جيدة بالنسبة إليهم، وقد عدّ كلٌّ من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة فرصة لإعادة العلاقات المتوترة مع واشنطن.

على الرغم من تحفظات المملكة العربية السعودية ودول الخليج ذات الأغلبية السنية حول تصريحات ترامب بشأن المسلمين، إلا أنهم اظهروا ارتياحاً لانتخاب رئيس جمهوري مرة أخرى، وهم يأملون أيضاً بأن يكون ترامب أكثر صرامةً مع إيران من الرئيس السابق، وقال عبد الله الشمري -وهو دبلوماسي ومحلل سياسي سعودي سابق-: "نحن لا نتوقع أن يكون السيد ترامب أكثر سوءاً من السيد أوباما"، وأضاف: "إن معظم أعضاء العائلة المالكة سعداء بالنتيجة".

ونقلًا عن بسام أبي عبد الله -وهو أستاذ في جامعة دمشق ويدعم الأسد- فهو يرى أن حكومة

الأسد هي الأخرى ابتهجت بانتخاب ترامب بسبب تعهداته بالإشتراك مع قوات الأسد ضد تنظيم داعش والمعارضة السورية؛ لذا فإن التوقعات في دمشق الآن تدور حول أن واشنطن لن تدعم أبداً بعد ذلك المعارضة السورية، بل سوف تشترك معها ومع روسيا في ضربها وربما تعيد علاقتها الدبلوماسية مع نظام الأسد، وبالتأكيد فإن ذلك يعد أمراً جيداً بالنسبة لسوريا، إذ يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقوم بتغيير النظام.

قال بسام بريندي -الذي يعمل مع المعارضة السورية في واشنطن والذي اجتمع مع مستشاري ترامب-: "إن المعارضة السورية تظهر ارتياحاً لانتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة"، إذ يرى قادة المعارضة أن احتمالية تعاون روسيا مع الجمهوريين أمراً مستبعداً، وأضاف بريندي: "أن ذلك يعتمد على اختيار ترامب للشخصيات التي ستشغل مناصب في إدارته"، كان بعض موظفي ترامب متشددين حول العلاقات مع روسيا وسوريا، إذ اقترح بعضهم -مثل نائب الرئيس المنتخب مايك بنس الذي ترأس فريق حملة ترامب الانتخابية- فرض منطقة حظر طيران في سوريا، بينما اقترح بعضهم الآخر -مثل ستيفن هادلي- استخدام الصواريخ لكبح تقدم قوات الأسد، ويرى بسام بريندي أن الحرب ضد الإرهاب هو أمر مهم جداً بالنسبة لترامب، وهو لا يعتقد أن سياسة ترامب الخارجية تختلف عن سياسة أوباما، إذ إن لدى أوباما فلسفته الخاصة، وأن ترامب هو رجل أعمال ويسعى نحو السبل التي ستوافر له المال.

إن إيران هي الحليف الأقرب للأسد في حربه ضد المتمردين السوريين، وهي تقدم الجزء الأكبر من القوات البرية لمواجهة التمرد المعارض للأسد. يتساءل أندرو تابلر -من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى- عن الطرق التي ستبعتها إدارة ترامب لتقلص النفوذ الإيراني، وكيف ستقوي علاقاتها مع روسيا والأسد من دون منح إيران الفرصة لتعزيز نفوذها في المنطقة.

إن اتباع مواقف متشددة مع إيران من شأنها أن تزيد من التوترات في المنطقة؛ الأمر الذي سيشجع المملكة العربية السعودية إلى دفع الولايات المتحدة إلى التفاوض عن مصالحها مع إيران وحلفائها الإقليميين، وذلك سيؤدي إلى صعوبة انتشار القوات الأمريكية في العراق لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، إذ يعد العراق حليفاً مقرباً لإيران، وقد أصدر مقتدى الصدر -رجل الدين الشيعي المناهض للولايات المتحدة الأمريكية- تحذيراً مبطناً لهذا الموضوع الأسبوع الماضي، إذ أعلن "العداء الأبدي" نحو ترامب، ودان موقف الرئيس المنتخب تجاه المسلمين، وأضاف: "إن التطرف الذي يدعو إليه ترامب سيولد مزيداً من التطرف، وحذر الصدر في بيانه بقوله: "إذا لم تعيّر الولايات المتحدة سياساتها، فإننا لن نصمت، وسنقاومها كما فعلنا من قبل"، وبفيما يخص التوقعات التركية فهي ترى أن إدارة ترامب ستقوم بإيقاف سياسة إدارة أوباما بالاعتماد على الأكراد السوريين لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي؛ الأمر الذي قد ينهي

بعض العقبات في الحرب لكنه قد يكون عقبات جديدة.

قال عماد سلامة -من الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت- إن التوفيق بين جميع هذه الأهداف المتضاربة ليست مستحيلة، وقد يقوم ترامب بتحقيق المصالحة بين تركيا والأكراد، وإن محاولة إدارة ترامب في الوقوف بوجه التدخل الإيراني العسكري في كل من سوريا واليمن والبحرين من شأنه أن يشجع المملكة العربية السعودية إلى الموافقة على بقاء الأسد وتحقيق مصالحة إقليمية أوسع.

أما الصحفي السعودي جمال خاشقجي فقد قال: ”حينما سيطلع ترامب على خريطة المنطقة فإنه سيدرك على الفور أن دعم بوتين يعني دعم الأجندة الإيرانية، وهو ما يشعر المملكة العربية السعودية بالقلق، وهو دعم الهيمنة الإيرانية“. ولعل الخاسر الأكبر سيكون الأشخاص الذين يطالبون بالديمقراطية في المنطقة.

وقال أحمد صالح -وهو مهندس شارك في انتفاضة عام ٢٠١١ في مصر-: ”إن انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية هي بمنزلة نكسة كبيرة لنا، فكيف بإمكانك أن تأمل بالحصول على الحرية حينما لا يؤمن الرجل الأكثر نفوذاً في العالم بديمقراطيتنا؟“.

المصدر:

https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/a-trump-administration-could-upend-the-middle-east/2016/11/15/19ba63ea-a78a-11e6-ba46-53db57f0e351_story.html?postshare=541479254037088&tid=ss_tw-bottom

موقع السعودية متأرجح في "أوبك" بسبب عودة العراق وإيران

أنتوني ديبالو* - سام يلكين**

٢٠١٦/١١/٢٤

لم تعد هيمنة المملكة العربية السعودية في منظمة أوبك كما كانت عليه سابقاً، إذ بدأ العراق وإيران -بفعل التخلص من أغلال العقوبات والحرب- برفع إنتاجهما النفطي إلى مستويات قياسية، مما زاد من نفوذهما داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك"، إذ ينتج البلدان معاً أكثر من ٨ ملايين برميل نפט يومياً، وهذا يعادل ربع إنتاج النفط من قبل المنظمة، ويعمل البلدان على زيادة الإنتاج بنحو أكبر.



تمثل طموحات ثاني وثالث أكبر منتجي النفط في أوبك العقبة الرئيسة أمام الجهود المدعومة من قبل السعودية لخفض أسعار النفط المنتج من قبل المجموعة، فلو توصل الأعضاء إلى اتفاق الأسبوع المقبل، فإن عزوف العراق وإيران عن خفض الإنتاج يبشر بتعاون سيئ على المدى الطويل بين البلدين والمملكة، وصعوبة تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية.

صرح المدير التنفيذي لمجموعة المنار الاستشارية في أبو ظبي جعفر الطائي يوم الاثنين أن "إيران والعراق يريدان علاقة متكافئة مع السعودية داخل أوبك، وقال إنهما على اتفاق لأن الوضع الحالي يناسب مصالحهما المشتركة للحصول على أكبر حصة ممكنة".

سيجتمع وزراء أوبك يوم ٣٠ من تشرين الثاني الحالي للعمل على خفض الإنتاج بنحو مشترك

* أنتوني ديبالو، مراسل الطاقة في الشرق الأوسط في صحيفة بلومبرغ.
** سام يلكين، مراسل مهتم بشؤون الطاقة يعمل لصالح صحيفة بلومبرغ.

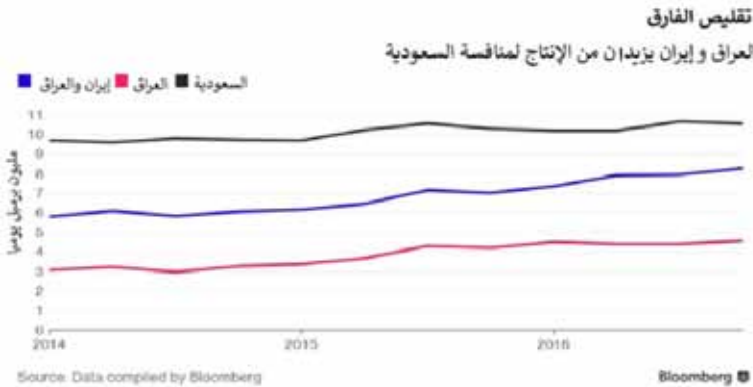
للوصول إلى ما بين ٣٢,٥ مليون و ٣٣ مليون برميل يومياً، إذ يمكن لخفض الإنتاج أن يساعد على خلق التوازن في سوق تعاني من وفرة المعروض، وعكس الانخفاض الحاد في الأسعار الذي أذى ميزانيات دول عديدة من فنزويلا إلى السعودية، إذ تراجع سعر برنت أكثر من ١١٥ دولاراً للبرميل في حزيران عام ٢٠١٤ ليصل إلى أقل من ٥٠ دولاراً هذا الأسبوع.

منح أعضاء المجموعة اهتماماً خاصاً لإيران في شهر أيلول الماضي حينما وصلوا إلى اتفاق في الجزائر لمساعدة البلاد على التعافي من العقوبات الدولية التي حُففت في كانون الثاني من هذا العام، ومع ضخ إيران الآن الكمية نفسها قبل فرض العقوبات، فإن على أوبك العمل على تحديد المستوى المطلوب لمحاولة الحد من إنتاج البلاد.

يضغط العراق أيضاً للحصول على إعفاء من تخفيض الإنتاج بسبب الحاجة الملحة للمال لتمويل هجومه ضد تنظيم داعش، إذ قال وزير النفط العراقي عبد الجبار اللعبي الشهر الماضي إن العراق لن يضح أقل من إنتاجه الرسمي في شهر أيلول الذي بلغ ٤,٧ ملايين برميل يومياً، إلا أن أوبك تشكك في صحة هذا الرقم وتقدر إنتاج العراق لذاك الشهر بأقل من ٤,٥ ملايين برميل يومياً.

ستعقد لجنة أوبك اجتماعاً يومي الاثنين والثلاثاء من الأسبوع القادم في فيينا لاتخاذ قرار بشأن كيفية تقاسم عبء اتفاقية الجزائر، لكنها قررت تأجيل مسألة مشاركة العراق وإيران في الاجتماع الوزاري يوم ٣٠ تشرين الثاني الحالي، على وفق ما قاله اثنان من المندوبين في المنظمة.

ازدادت أهمية إيران والعراق داخل أوبك بسبب زيادة إنتاجهما، إذ أضافت إيران حوالي ٨٨٠ ألف برميل يومياً منذ تخفيف العقوبات، وعزز العراق إنتاجه بنحو ٥٠ في المئة على مدى السنوات الثلاث الماضية، ليصل إلى مستوى قياسي في تشرين الأول الماضي.



إن كلا البلدين بحاجة إلى رفع الأسعار التي يمكن أن تنجم عن صفقة لجذب الاستثمار الأجنبي الحيوي لخطط الإنتاج على المدى الطويل، ويريدان أيضاً بيع النفط بشكل كبير قدر الإمكان على المدى القصير لدعم ميزانيتهما المضطربة، ومن خلال الحصول على الإعفاءات من أي تخفيضات، يمكن لإيران والعراق حل هذه المعضلة. لكن من شأن ذلك أن يترك المملكة العربية السعودية تتحمل العبء الأكبر من الخفض الجماعي، وهذا ما سيحدث لأول مرة في ثماني سنوات داخل أوبك، وهذا سيضر بالحصة السوقية للمملكة ولاسيما مع بقاء إنتاج اثنين من أكبر منافسيها في أوبك دون تغيير.

اعترض السعوديون على صفقة سابقة في شهر نيسان الماضي حينما رفضت إيران بإعتباره -المنافس السياسي والاقتصادي للسعودية- الموافقة على خفض الإنتاج. وقال مندوبون في هذا الأسبوع إن أوبك تعمل على التوصل إلى اتفاقية لمدة ستة أشهر، مبينين أنه في مثل هكذا فترة زمنية قصيرة سيكون من السهولة على العراق وإيران قبول شمولهما بتحديد الإنتاج، إذ لم يكن تخفيضه.

إن تحديد سقف الإنتاج خلق معايير لمزيد من تحديد الإنتاج بنحوٍ دائم لأعضاء أوبك، على وفق المدير في الشركة الاستشارية إيفي العالمية للطاقة توشار تارون بانسال التي مقرها في سنغافورة، إذ يقول بانسال: "إن العراق يتطلع إلى المستقبل، فهو يحاول المحافظة على مستوى أعلى من الإنتاج عند الموافقة على أي خفض؛ حتى يكون في وضع أفضل في المستقبل".

المصدر:

<http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-11-23/saudi-arabia-s-sway-in-opec-limited-by-resurgent-iraq-and-iran>

أوبك تتوصل إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط

بينوا فوكون* - جورجي كانتشيف**

٢٠١٦/١٢/٤

توصل ممثلو أوبك إلى اتفاق تاريخي لخفض إنتاج النفط؛ الأمر الذي رفع أسعار النفط الخام إلى أكثر من ٨٪ بعد أشهر من المشاحنات في سوق النفط حول قدرة منظمة أوبك في التوصل إلى اتفاق، وصرّحت المنظمة بأن البلدان المصدرة للنفط ستقوم بخفض إنتاج النفط من ٣٣,٦ مليون برميل يومياً بمقدار ١,٢ مليون برميل يومياً، وقالت إنها تتوقع أن يقوم منتجون خارج المنظمة - بما في ذلك روسيا - بالانضمام إلى اتفاقية تخفيض الإنتاج بمقدار ٦٠٠ ألف برميل يومياً.

كانت نسبة تخفيضات أوبك أكبر بكثير مما توقعه العديد من المحللين الذين توقعوا بأن تصل التخفيضات إلى ١٪ فقط من الإنتاج العالمي، ويأمل الأربعة عشر عضواً في منظمة أوبك بأن تقوم الاتفاقية بتقليص زيادة العرض من الغاز الصخري الأمريكي التي تسببت بانخفاض أسعار النفط لأكثر من عامين.

وفي الوقت نفسه فإن هذا الاتفاق يعود بالفائدة لمنتجي النفط من الصخور الزيتية، ومنحهم حافزاً لزيادة الإنتاج وهي الخطوة التي من المحتمل أن تضع الحد لأي ارتفاع في السوق النفطية؛ ونتيجة للاتفاقية فقد ارتفعت أسعار النفط وارتفعت معها قيمة أسهم أكثر من ٥٠ شركة أمريكية متخصصة في التنقيب عن النفط وإنتاجه بنسبة تزيد عن ١٠٪.

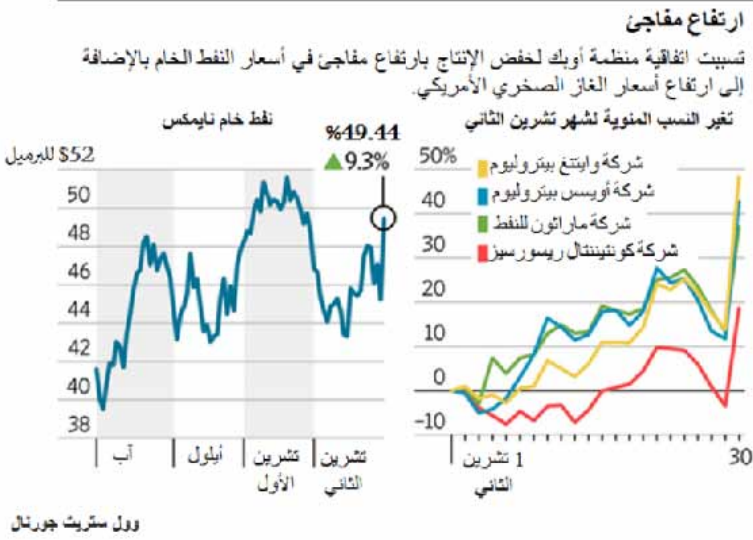
ارتفعت قيمة النفط الخام لشهر كانون الثاني نحو ٤,٢١ دولار (أو ٩,٣٪) إلى ٤٩,٤٤ دولاراً للبرميل الواحد، وارتفعت قيمة خام برنت - المؤشر العالمي لتحديد سعر النفط الخام - بحوالي ٤,٠٩ دولار (أو ٨,٨٪) إلى ٥٠,٤٧ دولاراً، وذلك على وفق العقود الأوروبية الآجلة.

كان المستفيد الأكبر من أسهم شركات الطاقة أولئك الذين يعملون في المناطق التي لم تكن قادرة على التنقيب عن النفط؛ نظراً لضعف اقتصادها في العامين الماضيين، إذ ارتفع قطاع الطاقة لمؤشر (ستاندرد آند بورز ٥٠٠) بنسبة ٤,٨٪.

*بينوا فوكون: كبير المراسلين في صحيفة وول ستريت جورنال.

**جورجي كانتشيف: مراسل صحيفة وول ستريت جورنال في لندن.

ومع ذلك، لا تزال هناك تساؤلات حول الأثر الذي ستتركه الاتفاقية على المدى البعيد وقدرة المنظمة في الحفاظ على هذه التخفيضات، ولاسيما أن للمنظمة تأريخاً متقلباً حول الالتزام بالاتفاقيات ولاسيما مع الدول التي غالباً ما تنتج أكثر من النسب التي تمت الموافقة عليها، وقال المحللون إن تجار النفط سيقومون بمراقبة مجريات الاتفاقية بنحوٍ حذر في الأسابيع المقبلة.



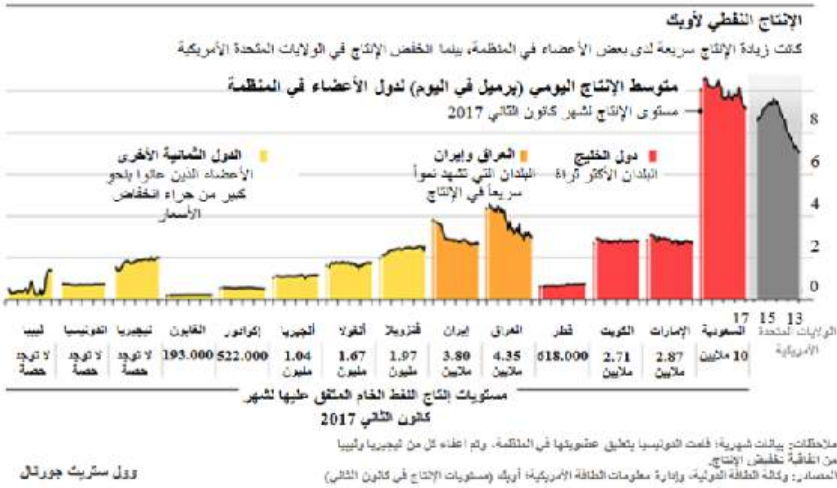
ذكر وزير النفط القطري وجود لجنة وزارية ستشكل برئاسة الكويت وعضوية الجزائر وفنزويلا، مهمتها مراقبة تنفيذ الاتفاقية، على الرغم من أنه لم يتم تحديد الكيفية التي من خلالها سيتم الكشف عن الدول المخالفة أو طرق ردها وعقابها.

كانت اتفاقية يوم الأربعاء بمنزلة تذكير للسلطة التي تمتلكها المنظمة التي تسيطر على ثلثي النفط في العالم، التي قررت أن تتخذ إجراءً حازماً نتيجة للضغط المادية المحلية والانقسامات السياسية - بين المملكة العربية السعودية وإيران - بعد أن سمحت بالتراجع الحاد في أسعار النفط لمدة عامين تقريباً.

قال دانييل يرغين - نائب رئيس مجلس إدارة شركة IHS وأحد المراجع في القضايا الدولية وتجارة النفط -: "تعرض الدول الأعضاء في منظمة أوبك لكارثة انخفاض أسعار النفط، التي تم التغلب عليها عن طريق السياسة"، وقال السيد يرغين في إحدى المقابلات: "لقد عادت أوبك إلى ساحة العمل، وتعد هذه الاتفاقية واحدة من القرارات التآريخية للمنظمة".

توصلت كل من المملكة العربية السعودية وإيران - اللتان عارضتا الاتفاقية التي سعت إلى تجميد

الإنتاج في وقت سابق من هذا العام- إلى تسوية حول النسب الإنتاجية التي سهلت من عملية إقرار هذه الاتفاقية، وتم السماح لإيران بزيادة إنتاجها بمقدار ٩٠ ألف برميل في اليوم، وهو ما يُعدُّ انتصاراً كبيراً لإيران التي تحاول إعادة بناء اقتصادها بعد رفع العقوبات الغربية.



قال خالد فالح -وزير الطاقة السعودي- بعدما تم التوصل إلى الاتفاق: ”إنه يوم جيد لسوق النفط، وهو يوم جيد للصناعات النفطية أيضاً“، وأضاف: ”أن الاتفاقية التي وافقت فيها السعودية على تحمل العبء الأكبر من التخفيضات التي تصل إلى ٤٨٦ ألف برميل يومياً، لم تكن ما أردناه فقط، بل هو ما كان ترغب به السوق كذلك“.

استطاعت السعودية إقناع دول منتجة للنفط خارج منظمة أوبك بتخفيض الإنتاج، إذ بعدما تمت الموافقة على الاتفاقية، اتصل السيد فالح بوزير الطاقة الروسي -ألكسندر نوفاك- وطلب منه التأكيد على خفض الإنتاج، وأجابت روسيا بأنها ستقوم بتخفيض الإنتاج بمقدار ٣٠٠,٠٠٠ برميل يومياً.

كان الدعم السعودي لخفض الإنتاج أمراً مفاجئاً، إذ كان لدى السعودية موقف معاكس طوال مدة المناقشات حول هذا الأمر، وكانت تسعى في الحفاظ على النسب العالية للإنتاج. وعلى الرغم من تراجع الإنتاج النفطي الأمريكي إلا أن منتجي الغاز الصخري قد أثبتوا أنهم أكثر مرونة مما توقع العديد، وقال هارولد هام -رئيس مجلس إدارة شركة كوتنيننتال ريسورسيز ومستشار الطاقة للرئيس المنتخب دونالد ترامب- إن إنتاج النفط الأمريكي سيرتفع في أعقاب تخفيضات أوبك.

قال السيد هام: ”إن المنتجين سيقومون بإعادة تشغيل آلاف الآبار التي تم حفرها في الولايات

المتحدة الأمريكية والتي لم يتم ضخها في السوق إلى يومنا هذا، ومع تخفيض الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يومياً فإن ذلك سيؤدي إلى سحب كميات هائلة من ذلك المخزون“.

يبين الدعم السعودي للاتفاقية التي من شأنها أن تساعد المنتجين الأمريكيين مدى حاجتهم بأن ترتفع أسعار النفط، وقد بدأت الحكومة بالعمل على خطة لتنويع اقتصادها الذي يتضمن تقديم اقتراح بإدراج شركة الطاقة العملاقة التابعة للدولة - شركة النفط العربية السعودية- في عام ٢٠١٨ ضمن منظمة أوبك.

لا يزال الدخل القادم من مبيعات النفط يمثل ثلثي إيرادات ميزانية السعودية، ويقدر المحللون أن السعودية بحاجة لتصدير النفط بسعر يصل إلى ٧٠ دولاراً للبرميل لكي تخرج من هذا العام من دون خسارة وذلك بعد أن سجلت المملكة عجزاً في الموازنة بلغ ٨٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥، ولكن يعتقد معظم المحللين بأن سعر برميل النفط الواحد لن يصل إلى ٧٠ دولاراً هذا العام، فحتى مع إجراء تخفيضات في الإنتاج إلا أن هناك مخزوناً كبيراً للنفط في جميع أنحاء العالم.

يسعى أعضاء أوبك إلى أن يصل سعر برميل النفط الواحد ما بين ٥٥ إلى ٦٠ دولاراً، وهو السعر الذي من شأنه أن يعزز الاقتصادات التي تعتمد على النفط والتي تضررت بشدة في العامين الماضيين جراء تراجع الأسعار التي وصلت في كثير من الأحيان إلى أقل من ٥٠ دولاراً للبرميل، ويقول الاقتصاديون إن هذه الزيادة في الأسعار لا تزال منخفضة ولكنها كافية لدعم النمو الاقتصادي.

المصدر:

<http://www.wsj.com/articles/opec-reaches-deal-to-cut-oil-production-1480518187>

الناخبون النمساويون يعارضون الشعبوية اليمنية المتطرفة

رالف أتكينز - آرثر بيسلي *

٢٠١٦/١٢/٦

عبت الأحزاب السياسية الرئيسية في أوروبا عن ارتياحها بعد أن صوتت النمسا ضد مرشح رئاسي قومي يميني متطرف في الانتخابات التي ينظر إليها على أنها الاختباران الأوليان للشعبوية في القارة يوم الأحد الماضي، وقد فاز السياسي المستقل ألكسندر فان دير بيلين في الانتخابات بعد حصوله على ٥٣,٣ بالمئة من الأصوات، بينما حصل منافسه اليميني المتطرف نوربرت هوفر من حزب الحرية على ٤٦,٧ بالمئة، على وفق توقعات مبنية على فرز شبه كامل.

وهناً رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز يوم الأحد فان دير بيلين، قائلاً إنه فاز في الانتخابات الرئاسية مع رسالة واضحة مؤيدة لأوروبا، وأضاف في تعريده له على حسابه في تويتر: "أن نصر فان دير بيلين يعد هزيمة ثقيلة للقومية، ومعاداة للفكر الأوروبي القديم الذي يبحث عن الشعبوية".

وقد أشاد وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير بهزيمة مرشح اليمين المتطرف، قائلاً: إنها "علامة جيدة ضد الشعبوية في أوروبا"، في حين رحب رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك "بمساهمة النمسا في استمرارية سعيها لإيجاد حلول أوروبية مشتركة". ومع ذلك، قللت نتائج الاستفتاء في إيطاليا حول مشروع رئيس الوزراء ماتيو رينزي لإصلاح الدستور من فرحة الأحزاب الأوروبية الرئيسية، وهذا أجبر رينزي على تقديم استقالته.

تشير نتائج الانتخابات النمساوية - التي أسفرت عن فوز السيد فان دير بيلين بفارق أوسع من الفارق الذي فاز فيه في الانتخابات التمهيدية في شهر آيار - إلى أن دعم الاضطرابات السياسية قد وصلت إلى أعلى حد لها أعقاب انتخاب دونالد ترامب كرئيس في الولايات المتحدة والتصويت في المملكة المتحدة على مغادرة الاتحاد الأوروبي.

قال المحلل السياسي في فيينا توماس هوفر: "إن الحديث عن عدم القدرة على وقف تقدم أصحاب هذا الفكر الشعبوي قد انتهى، وهذا أزال بعض الضغوط حول مستقبل أوروبا". وعزا فان دير بيلين فوزه "إلى الحركة الواسعة" للعديد من النمساويين المستقلين الذين تحشدوا وراء حملته "تأييداً لنمسا أوروبية".

* رالف أتكينز وآرثر بيسلي: صحفيان في الفايننشال تايمز.

وصرح مسؤول أوروبي رفيع المستوى في بروكسل بأنه استقبل النتيجة مع ”الشعور بالارتياح“، إذ بعد صدمة بريكست وانتصار دونالد ترامب، كان هناك قلق في عاصمة الاتحاد الأوروبي من أن نصر هوفر سيؤدي إلى إضعاف مرشحي اليمين المتطرف في هولندا وفرنسا وألمانيا في انتخابات العام المقبل.

وصرح العضو المنتدب في مجموعة يوراسيا مجتبي رحمن بأن نتائج الانتخابات النمساوية هذه ستشجع قادة التيار الأوروبي المعتدل قبل الانتخابات الفرنسية والألمانية والهولندية؛ ”وهذا سيبطئ زخم الشعبية في أوروبا ويعطي الأمل لأحزاب الوسط، وهذا يوحي بأن هناك فرصة للرد“.

ومع ذلك فإن الأداء القوي لحزب الحرية -الذي أسسه النازيون السابقون في الخمسينيات- لا يزال من المرجح أن ينظر إليه كدفعة لزعيم الجبهة الوطنية الفرنسية مارين لوبان قبل الانتخابات الرئاسية لبلاده العام المقبل.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن حزب الحرية سيصبح أكبر حزب سياسي في النمسا بعد الانتخابات البرلمانية المقررة في أيلول عام ٢٠١٨ التي من المرجح أن يتم تقديمها، ويمكن أن تؤدي هذه الانتخابات إلى تنصيب زعيم الحزب هاينز كريستيان شتراخه كمستشار قادم للبلاد، إذ ترى خيرة السياسة الأوروبية في معهد السياسة الأوروبية هيذر جراي أن ”هذه قد تكون مجرد راحة مؤقتة للقادة الأوروبيين؛ لأن النتائج تعزز فرص الحزب الحرية في الانتخابات البرلمانية“.

منذ عام ١٩٤٥ كان الرئيس النمساوي إما مرشحاً للحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي يمثل يسار الوسط وإما من يمين الوسط، ويشكل الاثنان ”ائتلافاً كبيراً“ لقيادة الحكومة، لكن الدعم لحزب الحرية ارتفع مع تدهور أداء اقتصاد البلاد بالمقارنة مع منافسيهم الأوروبيين، ووسط قلق الناخبين بشأن التدفق غير المنضبط للاجئين الفارين من الحروب في بلدان مثل سوريا.

ومع ذلك استفاد فان دير بيلين من مخاوف الناخبين بشأن تهديدات حزب الحرية بالدعوة إلى استفتاء على عضوية النمسا في الاتحاد الأوروبي، ولكونها دولة مصدرة صغيرة فإن النمسا تعتمد بنحو كبير على الروابط التجارية ولاسيما مع ألمانيا، وقد اشتكى شتراخه من مواجهة حزب الحرية ”حملة واسعة النطاق من خلال صنع القلق“.

لقد قال فان دير بيلين إنه سيقاوم تعيين مرشح حزب الحرية لمنصب المستشارية في النمسا، إلا أن الخبراء الدستوريين شككوا في قدرته على معارضة ائتلاف حكومي منتخب شعبياً، فضلاً عما أدته حملة هوفر على المخاوف الشعبية حول التأثير الإسلامي على الثقافة النمساوية.

في آيار الماضي فاز فان دير بيلين بـ ٣١٠٠٠ من أصوات الناخبين، وتم الإعلان عن عدم شرعية

هذه النتائج من قبل المحكمة الدستورية في البلاد بعد حدوث مخالفات في فرز الأصوات البريدية، وتأخرت الانتخابات المقرر إجراؤها أصلاً في شهر تشرين الأول الماضي بعد العثور على مشكلات في الغراء الذي يستخدم لإغلاق التصويت عن طريق البريد.

المصدر:

<https://www.ft.com/content/99d13024-ba3e-11e6-8b45-b8b81dd5d080>

٢٠١٧ سيكون عام الحساب من أجل وحدة أوروبا

ماركوس ووكر* - أنطون ترونسكوفيسكي*

٢٠١٦/١٢/١١

تتراوح مطالب المجموعات الشعبية الأوروبية من إقامة سياج حدودي إلى تفكيك اليورو، إذ تريد بعض الأطراف المتمردة فسحة مالية أكبر من أوروبا، ويريد آخرون أخذ أموالهم من الدول المجاورة، إلا أنهما يشتركان في شيء واحد هو أن أفكارهم تعمل على تدمير مشروع التكامل الأوروبي الذي استمر ٦٠ عاماً، لكن على هذه الجماعات المتنوعة الحصول على السلطة في أي بلد من البلدان الأساسية للاتحاد الأوروبي، وتزيد هذه الجماعات من الضغوط على الأحزاب الرئيسة في القارة وتسحب دول الاتحاد الأوروبي في اتجاهات مختلفة، مع محاولة الحكومات لتهدئة القناعة العامة المتزايد بأن أوروبا ليست كما كانت سابقاً.

هناك مجموعة من الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠١٧ لاختبار ما إذا كانت الجماعات الشعبية قادرة على الفوز على الأحزاب السائدة، وستنتقل الثورة السياسية ضد الوضع الراهن في أوروبا -التي بدأت في اليونان والمملكة المتحدة- إلى فرنسا، وألمانيا، وهولندا، وربما إيطاليا، ويمكن للتنازع في نهاية المطاف -إن لم يكن على الفور- تحديد مصير الاتحاد الأوروبي والحدود الداخلية المفتوحة والعملية الموحدة.

في قلب السؤال عن أوروبا الجديدة، تظهر خيبة الأمل حول أعباء الحياة في ظل اليورو والغضب بشأن الخسائر المفترضة من عدم السيطرة على الهجرة، إذ يوحي استفتاء حول التعديلات الدستورية في إيطاليا والانتخابات الرئاسية في النمسا أن الأوروبيين مقسمون بين أولئك الذين يرفضون الاتحاد الأوروبي وما يمثله، وأولئك الذين يعتقدون أن أوروبا بحاجة إلى التغيير من أجل البقاء.

وقالت النائب عن حزب النجوم الخمس الإيطالية، كاترينا بيفانو إن "الشيء الأساس والنهائي الذي يوحد أوروبا في هذا الوقت هو عدم الرضا".

وتشمل مطالب حزب النجوم الخمس إجراء استفتاء غير ملزم بشأن حفاظ إيطاليا على اليورو، إذ ذكرت بيفانو أن القيام بمثل هذه الخطوة قد يروع الأسواق المالية ويزعزع استقرار النظام المصرفي الهش

* ماركوس ووكر، مراسل في صحيفة وول ستريت جورنال.

** أنطون ترونسكوفيسكي، صحفي مختص بشؤون ألمانيا السياسية والاقتصادية لصحيفة وول ستريت جورنال.

في إيطاليا، ”وأن الهدف من وراء ذلك - كما تضيف- هو للضغط على أوروبا لكي تفهم أن هناك مشكلة، وهي ليست مقتصرة على إيطاليا أو فرنسا، بل المشكلة هي أن أوروبا هذه لا يمكن أن تستمر“.

تريد بعض الحركات الشعبوية الأخرى أن تذهب أبعد من ذلك، إذ ترغب الجبهة الوطنية في فرنسا بالعودة إلى العملات الوطنية، وتدعو إلى القيام بذلك من خلال عملية منظمة بالتنسيق مع دول أخرى في الاتحاد الأوروبي بقيادة ألمانية - فرنسية لإنهاء تجربة اليورو، لكنهم لم يوضحوا كيفية القيام بهذه العملية، ولا كيفية إحياء الفرنك الفرنسي إذا لم تتعاون ألمانيا.

وتريد الجبهة الوطنية إعادة التفاوض على معاهدات المؤسسين للاتحاد الأوروبي، وليس مجرد تركها، وتطالب بالتغيير، بما في ذلك عودة مساهمة فرنسا بصافيها المالي في ميزانية الاتحاد الأوروبي، والقيود المفروضة على الهجرة داخل الاتحاد الأوروبي، وهذا من شأنه أن يقوض السياسات الرئيسة للاتحاد الأوروبي.

تعد زعيمة الحزب مارين لوبان إحدى أبرز المنافسين في الانتخابات الرئاسية العام المقبل في فرنسا، وإن لم تكن المفضلة، يمكن لفوزها أن يكون الطريق الأسرع إلى تفكك الاتحاد الأوروبي من خلال وضع مسار تصادمي بين فرنسا وألمانيا، حيث لا تزال المدافعة عن الاتحاد الأوروبي أنجيلا ميركل هي الأوفر حظاً للفوز بولاية رابعة في منصب المستشارية في خريف عام ٢٠١٧.

في معظم بلدان القارة لا تزال الغالبية تدعم عضوية الاتحاد الأوروبي وعملتها، فعلى وفق مسح أجراه للاتحاد الأوروبي في شهر آيار الماضي تشير الإحصائيات إلى أن ٥٤٪ من الإيطاليين و ٦٩٪ من النمساويين و ٧٣٪ من الألمان يريدون الحفاظ على اليورو، إلا أن واحداً فقط تقريباً من كل ثلاثة أشخاص كانت لديهم صورة إيجابية عن الاتحاد الأوروبي.

إن الخطر الأكبر على استقرار الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل يمكن أن يكون في إيطاليا، التي فشلت في النمو أو التعافي من الأزمة المالية الاقتصادية منذ انضمامها إلى منطقة اليورو. وقد رفض الإيطاليون -نهاية الأسبوع الماضي- التغييرات الدستورية التي اقترحها رئيس الوزراء ماتيو رينزيلا-الذي استقال من منصبه يوم الاثنين الماضي- رفضاً قاطعاً، وضمت خطته التي فشلت تنظيم الحياة السياسية الإيطالية لفتح التغييرات الاقتصادية التي ترى السلطات الأوروبية أنها أمر حيوي لبقاء إيطاليا في منطقة اليورو.

تريد حركة النجوم الخمس الإيطالية أن تهمز الاتحاد الأوروبي، وأن تتخلص من الأغلال المالية التي ترعاها ألمانيا، إلا أن جبهة الشمال -حزب إيطالي- المعادية للمهاجرين في إيطاليا، تقف على النقيض

من ذلك، إذ تريد الانفصال عن الاتحاد الأوروبي.

وقال السياسي في جبهة الشمال كارلو فيتوري من بولزانو في المناطق الجبلية شمال إيطاليا: كان ينظر أوروبا على أنها نموذج للحكم الرشيد في إيطاليا- أما في هذه الأيام، فهي تحكم من قبل طائفة نخبوية وجماعات تربطها المصالح، ويضيف فيتوري أن ”أوروبا أصبحت أشبه بإيطاليا، بدلاً من أن تصبح إيطاليا أشبه بأوروبا“. وقد فكانت هذه المنطقة من جبال الألب ساحة معركة في انتخابات يوم الأحد الماضي التي دارت رحاها على العديد من المحاور التي ستشكل الانتخابات في أوروبا بالعام ٢٠١٧، وفي شمال بولزانو يمثل ممر برينر الذي يربط إيطاليا والنمسا رمزاً لكل من الانفتاح في أوروبا وما يهددها بالتفكك.

أشارت الألعاب النارية، والرقص، والمقطوعة التاسعة لبيتهوفن - التي عزفت على ارتفاع ٤٤٩٥ قدماً فوق مستوى سطح البحر - إلى سقوط الحدود الداخلية في أوروبا عام ١٩٩٨، وبعد ذلك بوقت قصير، ألغى اليورو أكشاك صرف العملات بعد اعتباره كالعملة الموحدة للعديد من البلدان الأوروبية.

أما الآن فيقف الشعبويون على جانبي الممر ويقولون إن تكاليف المال العام وعدم وجود حدود مرتفعة جداً، إذ تعد إيطاليا حالياً أكبر موطن دخول أوروبي للمهاجرين الأفارقة وأولئك الذين يهاجرون من الشرق الأوسط، ويعبر كثيرٌ من هؤلاء هذا الممر في العبور سيراً على الأقدام.

يعارض جيرهارد ماير - وهو صاحب فندق محلي - انفتاح أوروبا الذي حوله إلى رجل مشهور، إذ كان الشخص الأول الذي يعبر من ألمانيا الشرقية إلى الغربية حينما فتحت المجر حدودها مع النمسا عام ١٩٨٩، واستقر في وقت لاحق في القرية النمساوية ستيناخ أم برينر، حيث يستقبل الفندق الذي يديره المسافرين الذين يتدفقون عبر جبال الألب، ويقول ماير: ”بالنسبة لي، كان فتح الحدود في أوروبا مثل جنة عدن“.

والآن وكمواطن نمساوي يريد السيد ماير أن يسيطر على الحدود في ممر برينر؛ للحد من خطر الإرهاب ومنع المهاجرين واصفاً إياهم ”بالمسيح الذين يسعون إلى الرفاهية والمال“، ومثل الكثيرين في هذه المنطقة، صوت السيد ماير لمرشح حزب الحرية اليميني لرئاسة الجمهورية النمساوية في الانتخابات يوم الأحد الماضي، وعلى الرغم من خسارة حزبه إلا أن حصل على أعلى نسبة تصويت انتخابية على الإطلاق في تاريخه.

أما بالنسبة إلى رجل أعمال إيطالي محلي وهو ستيفان بان، فإن هذا النوع الحدود الذي يطالب به السيد ماير وحزب الحرية سيكون كارثياً ”مثل إعادة جدار برلين“.

جنوب جبال الألب حيث يعد الألم الاقتصادي الذي استمر منذ عام ٢٠٠٨ أحد أكبر مصادر

خية الأمل تجاه الاتحاد الأوروبي، إذ إن السياسات المطلوبة من قبل البنك المركزي الأوروبي لدعم سوق السندات الهش في إيطاليا قد تترك الإيطاليين يعانون في منطقة اليورو، التي يرون أنها مهيمٌ عليها من قبل المصالح والقيود الألمانية.

سعى رئيس الوزراء الإيطالي رينزي للضغط على الاتحاد الأوروبي لإعطاء بلاده مساحة أكبر للتنفس، في حين دفع أيضاً بقانون العمل وغيرها من التغييرات التي حثت عليها ألمانيا والبنك المركزي الأوروبي لجعل إيطاليا أكثر قدرة على المنافسة، إلا أن قاد حركة النجوم الخمس وقفوا ضد خطته هذه.

وقال رجل الأعمال والسياسي في حركة الخمس نجوم في بولزانو بول كولنسييرجير إن: ”أوروبا ووزير المالية الألماني فولفغانغ شوبيله هم من أرادوا هذه الإصلاحات؛ لأن من شأنها مساعدة الدائنين في إيطاليا على الدفع من خلال تدابير اقتصادية لا تحظى بشعبية وتؤدي إلى التكشف“.

في ممر برينر، يوجد طلاء أخضر على الأسفلت كعلامة للحدود بين النمسا وإيطاليا، مع شقق مهجورة كانت تضم فيما مضى مسؤولي الجمارك الإيطاليين في مواجهة مركز تجاري جديد، وفي داخل المدينة، بمألاً للناس من جميع أنحاء أوروبا معرضاً لصور من الماضي: جنود، ومدن، وعلم نازي.

في ليلة الأحد بدا على مؤيدي الاتحاد الأوروبي النمساويين ارتياح واضح بعد تفوق مرشح يسار الوسط لمنصب الرئيس ألكسندر فان دير بيلين، على مرشح حزب الحرية نوربرت هوفر، لكن حتى مؤيدي فان دير بيلين الذين تجمعوا في المركز الثقافي في انسبروك قالوا إن أوروبا بحاجة إلى إعادة النظر فيما يحدث للقارة.

وقالت إحدى النساء المتقاعدات إن الاتحاد الأوروبي مهيمٌ عليه من قبل ”رجال الأعمال وكبرى الشركات العالمية“، مرددة الخطاب المستخدم من قبل الشعبويين، وقالت إن الحل يكمن في إصلاح الاتحاد الأوروبي، وليس إسقاطه، وأضافت أن ”الاتحاد الأوروبي يشبه الديمقراطية؛ فلذلك نحن بحاجة إليه، ولا يوجد شيء أفضل منه، ولكن يجب علينا أن نعمل على تحسينه“.

المصدر:

<http://www.wsj.com/articles/for-europes-unity-2017-will-be-a-year-of-reckoning-1480982271>

ما الذي يمكن للعالم أن يتعلمه من أحدث نتائج اختبارات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)

صحيفة الإيكونوميست

٢٠١٦/١٢/١٤

ينتظر مشجعو كرة القدم أربع سنوات حتى يشاهدوا كأس العالم، أما المهووسون بالتعليم فيستمتعون بمنافسة عالمية كل ثلاث سنوات، نُشرت نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) السادس، وهو اختبار للعلوم والرياضيات ومهارات القراءة للأطفال البالغين من العمر ١٥ عاماً من مختلف أنحاء العالم من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم العديد من البلدان الغنية في السادس من كانون الأول ٢٠١٦، وتنطوي هذه النتائج عن دروس مهمة لصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم.

خضع حوالي ٥٤٠,٠٠٠ تلميذ من ٧٢ بلداً أو منطقة - كل واحد منهم انتهى ست سنوات على الأقل من المدرسة - لاختبارات على الكمبيوتر في العام ٢٠١٥، ثم قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بترتيب النتائج في نطاق موحد، وكانت نتيجة المتوسط لكل موضوع حوالي ٤٩٠ نقطة، ويُعدُّ الحصول على ٣٠ نقطة فوق هذا المجموع أقرب ما يكون إلى إكمال سنة إضافية من التعليم.

أدت سنغافورة - أحد البلدان الرائدة في اختبارات (PISA) - أداءً أفضل الآن، فهي البلد الذي حصل على أفضل أداء في كل الموضوعات، وكان متوسط نتيجة التلميذ السنغافوري في الرياضيات ٥٦٤، وهذا يوحي بأن التلاميذ السنغافوريين متقدمون على نظرائهم الأمريكيين الذين كان متوسطهم ٤٧٠ بثلاث سنوات. وسجلت الدول الأخرى في شرق آسيا نتائج عالية في معظم المجالات، كما فعلوا منذ بدء اختبارات (PISA) منذ ١٥ عاماً، إذ حصلت اليابان وكوريا الجنوبية، فضلاً عن مدن مثل هونغ كونغ وماكاو - منطقتان للحكم الذاتي في الصين - وتايبيه عاصمة تايوان على نتائج أعلى من المتوسط في العلوم والرياضيات.

وفي أماكن أخرى حصلت كلٌّ من كندا وفنلندا على درجات قراءة عالية مثل هونغ كونغ، وإستونيا أيضاً التي لا يمكن تمييز نتائجها في العلوم عن اليابان، وكانت نتائج البلاد في الرياضيات قريبة من نتائج كوريا الجنوبية، وهي تتساوى الآن مع فنلندا كأحد أفضل البلدان أداءً في أوروبا، أما فنلندا - التي تصدرت أول اختبارات (PISA) - فلا تزال نتائجها أعلى من متوسط الأداء، ولكن درجاتها بدأت الانخفاض منذ العام ٢٠٠٦.

يقول معارضو (PISA) إن محاولة فهم كل هذا مثل محاولة سماع الشخص نفسه في فصل دراسي مملوء

بالضجيج، وأشاروا إلى أن التعليم أكثر بكثير من القيام بعمل جيد في الاختبارات، وإلى جانب ذلك يضيف النقاد أيضاً أن هناك فائدة قليلة من معرفة النتائج؛ لأن الثقافة وأولياء الأمور هم الذين يقودون الطلبة إلى أن يكادوا ويعملوا بجد، ففي الأسبوع الماضي كتب يونغ تشاو -من جامعة كنساس- أن الردود الصحيحة من الاختبارات التي تظهر النتائج المذهلة في شرق آسيا قد تدفع الآخرين لبدء استخدام عيdan تناول الطعام.

يحتوي (PISA) على عيوب كثيرة، فهو واحد من العديد من الاختبارات التي لا تمثل كل ما في التعليم، لكنه مهم، فهو التقرير البحثي الأكثر تأثيراً في مجال التعليم لسبب وجيه، فهو يلمح إلى ما هو غير مهم حينما يتعلق الأمر بتعزيز نتائج الاختبارات للتلاميذ. يشير إلى أن بين البلدان الأكثر فقراً، يرتبط حجم الإنفاق الحكومي على كل تلميذ مع درجات الاختبار العالية، ولكن في الدول الغنية التي تنفق أكثر من ٥٠,٠٠٠ دولار لكل تلميذ أي ما يقرب من ٦ و ١٥ تلميذاً نرى النتائج تتدهور، وهذا ما يفسر تساوي بولندا والدنمارك في متوسط النتائج في اختبارات العلوم على الرغم من أن الأخيرة تنفق نحو ٥٠٪ أكثر لكل تلميذ.

وإن أحد الأسباب الأخرى لإنفاق المال بشكل عبثي -إذا عُدد إلى ذلك من وجهة نظر نتائج (PISA)- قد يتمثل في إرسال الأطفال إلى المدارس الخاصة، إذ حصل طلبة المدارس الحكومية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على درجات أقل في العلوم من نظرائهم في المدارس الخاصة، ولكن هذا ليس هو الحال حينما ننظر إلى الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للتلاميذ.

وبينما يرتبط الفقر بقوة مع الدرجات المنخفضة، إلا أن هذا ليس هو الحال دائماً، إذ إن التلاميذ الفقراء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هم أكثر عرضة للحصول على مستوى أقل من الأساس من الكفاءة في مجال العلوم من أقرانهم الأغنياء بثلاث مرات، ويميل التلاميذ ذوو أولياء الأمور الذين ولدوا في الخارج إلى الحصول على أسوأ من ذلك، لكن ٢٩٪ من التلاميذ الفقراء يسجلون بين الربع الأعلى من الأطفال في بلدانهم المعينة، وهذا ما نراه في سنغافورة واليابان وإستونيا مع قيام نصف التلاميذ الفقراء بذلك. وهذا يلمح إلى اكتشاف آخر وهو أن الإنجاز الجيد والمساواة لا يتعارضان، ففي كندا، والدنمارك، وإستونيا، وهونغ كونغ، وماكاو يمتلك التلاميذ متوسط درجات عالية، ولكن النتائج تظهر فقط صلة ضعيفة بين النتائج وخلفيات الأطفال.

إن أحد الأسباب وراء مكاسب إستونيا هو فقدان الديموغرافية، فعلى مدى السنوات ال ٢٠ الماضية انخفض عدد السكان الشباب بنحو أسرع من عدد المعلمين، فالآن هناك معلم واحد لكل ١٢ تلميذاً، بعد أن كان واحداً لكل ٢٠ تلميذاً قبل عقدين من الزمن، وعلى الرغم من أن تقليص أحجام الفصول لا يعد الرد الأكثر فعالية من حيث التكلفة، إلا أن التلاميذ الاستونيين استفادوا من التحول الديموغرافي، الذي سهل إعطاء التلاميذ -ولاسيما ذوي الاحتياجات الخاصة- مساعدة إضافية.

يقول مارت لايدمينت -وهو مسؤول كبير في وزارة التعليم الإستونية- إن البلاد اتخذت نهجاً شاملاً عن عمد، فهي تحاول تجنب تكرار التلاميذ لسنوات من الدراسة بأي ثمن، ويمكن لهذا أن يساعد التلاميذ في بعض الأحيان، ولكن في أحيان أخرى يتم استخدامه كذريعة لعدم تعليم الأطفال صعبين المراس، وقد يعكس هذا أيضاً تحيزاً أو تمييزاً، ففي بلدان مثل روسيا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك، يكون الأولاد الفقراء عرضة لعدم العبور إلى المرحلة الدراسية القادمة على الرغم من إنجازاتهم الأكاديمية الجيدة.

تحاول إستونيا، مثل فنلندا وكندا الحفاظ على الاختيار من خلال القدرة في الحد الأدنى، فهي تؤخر "تتبع" الأطفال في الطرق الأكاديمية أو المهنية حتى سن ١٥ أو ١٦ سنة، يقول لايدمينت إن هذا يساعد التلاميذ على العثور على وظائف في وقت لاحق في الحياة؛ لأن الرياضيات والعلوم الأخرى يجعل من الأسهل بالنسبة لهم التكيف مع التغييرات في سوق العمل، وتساعدهم في كسب مهارات جديدة.

وعلى النقيض من ذلك حين يتم تحويل التلاميذ إلى المسارات الأكاديمية في سن مبكرة، سواء نحو مدرسة مهنية أم فئة أقل صرامة في المدرسة نفسها، فإن الفجوة بين الأطفال الأغنياء والفقراء تميل إلى التوسع، إذ يحصل التلاميذ الهولنديون في المدارس المهنية على نتائج تعادل حوالي ثلاث سنوات أقل من التعليم من أقرانهم في المدارس العامة.

كل هذا يشير إلى ما الذي لا ينبغي أن تقوم البلدان به، ولكن هل هناك أي نصائح أكيدة من أفضل المؤيدين في هذه الاختبارات؟ أو أن نجاحهم يعزى إلى الآباء الصارمين والمدارس الإلزامية؟ إن القضايا الثقافية مهمة ولكن السياسة والقوانين أهم، تقول مؤلفة كتاب Cleverlands -وهو كتاب جديد عن دول (PISA)- إن معظم هذه الدول تأخر التعليم الرسمي حتى يبلغ الأطفال سن السادسة أو السابعة، بدلاً من أن يتم استخدام السنوات الأولى من التعليم لإعداد الأطفال للمدرسة من خلال التعلم القائم على اللعب والتركيز على المهارات الاجتماعية، فهم يقومون بإعطاء التلاميذ عملاً أكاديمياً أكثر في المدرسة، حتى أن سنغافورة -التي تحول بعض التلاميذ إلى مسار التعليم المهني في سن الثالثة عشرة- تعمل على ضمان أن الطلبة في تلك المدارس يواكبون المعايير العالية في القراءة والرياضيات.

إن الطلبة الذين يقومون بأفضل أداء يركزون وقتهم وجهدهم على ما يدور في الفصول الدراسية بدلاً من بنية النظام المدرسي، ويتم التعامل مع المعلمين كمهنيين، وهم لديهم الوقت الكافي لإعداد الدروس والتعلم من أقرانهم، ويتم تحديد تقدمهم بالنتائج، وليس من خلال نقابات المعلمين، وهناك توقعات ومعايير عالية من كل طالب.

يتأثر المراهقون الذين يؤدون اختبارات (PISA) بسنوات عديدة من السياسات التعليمية، إذ إن

التركيز على الأداء العالي باستمرار يعني إهمال دروس أولئك الذين قاموا بتحسينات مؤخراً.

قامت مدينة بوينس آيرس في الأرجنتين، بأكبر قفزة متفوقة على ما حصلت عليه قبل ثلاث سنوات، إذ سجل طلبتها ٤٧٥ نقطة في العلوم (بزيادة ٥١ نقطة)، و ٤٧٥ نقطة في القراءة (بزيادة ٤٦ نقطة)، و ٤٥٦ نقطة في الرياضيات كمتوسط (بزيادة ٣٨ نقطة).

كان الهدف الأولي لوزير التعليم الأرجنتيني لاستييان بولريتش هو التأكد من أن الطلبة يتم تدريسهم، فقد كان المعلمون بمضون ١٢-١٥ يوماً في السنة وهم مضربون عن الدوام، أو حوالي ٧٪ من الوقت الذي ينبغي أن يكونوا فيه داخل الصف، وفي محاولة للحد من هذه الغيابات، قام الوزير بنشر رقه هاتفه المحمول للجمهور وبدأ يحصل على المكالمات مباشرة من المعلمين الغاضبين، وقام بإطالة اليوم الدراسي، ثم عرضت على المعلمين كصفقة رواتب أعلى مقابل أخذ العمل بجدية أكبر، وقد خففت قبضة النقابات في البت في الترقيات، وقام بإعداد معلمين أكثر صرامة وعملية.

تعدُّ البرتغال إحدى الدول التي شهدت تحسناً ملحوظاً، فمنذ عام ٢٠٠٦ تحسنت نتائجها في كل موضوع بمعدل سنة من التعليم، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة، ليتحول موقعها من الاعتدال إلى أعلى من المتوسط في الاختبارات.

هناك ثلاثة أسباب للتقدم الطردي في البرتغال كما يقول وزير التعليم السابق نونو كراتو: أولاً: بدأت البلاد يهتم بالنتائج، وتم إدخال اختبارات معيارية جديدة، ثانياً: تم إدخال منهج جديد مع مستويات أعلى من عام ٢٠١١، ثالثاً: قامت بخفض كمية التتبع، وحافظت على استخدامها بشكل "مؤقت وجزئي"، وقد يتلقى التلاميذ الذين يكافحون تعليماً إضافياً، ولكن المعلمين يحاولون إبقاءهم في الفصول نفسها مقارنة مع أقرانهم.

يقول كراتو: لكي تصبح البرتغال قوة تعليمية، فإنه تحتاج إلى "معلمين معدين بنحو أفضل"، ولكن هذا الأمر صعب ولاسيما حينما تعارض بعض نقابات المعلمين قيام أعضائها باجتياز الامتحانات قبل السماح لهم بالتدريس في الفصول الدراسية، إن التعليم الجيد لا يحتاج بالضرورة إلى زيادة الإنفاق، ويقول أيضاً: يأتي تحسن البرتغال على الرغم من التخفيضات الحادة في الإنفاق العام، ويضيف كراتو "أن المال مهم ولكنه ليس حاسماً".

المصدر:

<http://www.economist.com/news/international/21711247-reforming-education-slow-and-hard-eminently-possible-what-world-can-learn>

ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وتأثيره على العملات المرتبطة به

مايك بيرد - جريجور ستيفارت *

٢٠١٦/١٢/١٧



مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلى مستويات قياسية لعدة سنوات، فإن الريال السعودي ودولار هونغ كونغ وغيرهما من العملات تقع تحت ضغوط كبيرة، إذ ارتفعت قيمة الدولار إلى أعلى مستوى له منذ ١٣ عاماً أمام مجموعة من العملات الأخرى في أواخر تشرين الثاني وسط توقعات بارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وراقب العالم برمته اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذي عقد يوم الثلاثاء -وسيستمر لمدة يومين- وسط توقعات بأن أسعار الدولار الأمريكي ستستمر بالارتفاع.

تسبب ارتفاع قيمة العملة الأمريكية إلى انهاء ربط العملات الكازاخستانية والأذربيجانية والنيجيرية بالدولار الأمريكي، وتراجعت قيمة عملاتهم بنحو كبير؛ الأمر الذي أدى إلى انهيار اقتصاداتهم مع ارتفاع معدلات التضخم وهروب رأس المال. ويраهن بعض المحللين بأن ارتفاع معدلات الفائدة السريع سيؤثر على العديد من العملات مثل دولار هونغ كونغ والريال السعودي.

* مايك بيرد وجريجور ستيفارت: مراسلان في صحيفة وول ستريت جورنال.

إن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق الدولية أدى إلى الضغط على العملات المرتبطة به، ودفعت المستثمرين إلى سحب المال من صناديق الأسواق الناشئة، إذ تم سحب نحو ٢٤,٤ مليار دولار من الأسواق الناشئة في تشرين الثاني.

قال إريك لونيرغان -مدير صندوق في شركة M & G للاستثمار-: "إن أحد الأسئلة التي تطرح على الصعيد العالمي هو ما إذا كان باستطاعة دول العالم تقبُّل ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وارتفاع الدولار، وهل سيتسبب هذا الارتفاع بضغوطات مالية في دول أخرى؟".

ترتبط أغلب الدول أسعار صرف عملاتها مع عملات أجنبية أخرى للحفاظ على سعر صرف مستقر وموثوق به، وحينما تتراجع قيمة عملتها مقابل العملة التي ارتبطت بها يقوم المسؤولون بشرائها لدعم سعر الصرف، وحينما ترتفع قيمة عملتهم يقومون ببيعها.

في السنوات الأخيرة قام بعض المستثمرين بربط عملاتهم بالدولار الأمريكي عن طريق شراء العقود الآجلة التي تسمح لهم بشراء عملة في وقت لاحق، فمثلاً وصلت الأسعار الآجلة للدولار هونغ كونغ لهذا الأسبوع إلى أعلى مستوى له منذ بداية هذا العام، وتسبب ارتفاع الدولار بوجود مخاوف حول الاستهلاك المستدام لعملة الرمينبي الصينية؛ الأمر الذي تسبب باضطراب السوق في جميع أنحاء المنطقة، وفي ذلك الوقت أبدى بعض المستثمرين قلقهم حول انتهاء ارتباط دولار هونغ كونغ مع الدولار الأمريكي.

يلجأ بعض المستثمرين إلى التقليل من قيمة دولار هونغ كونغ؛ كوسيلة لكبح الارتفاع المطرد في الدولار الأمريكي، إذ إن تجدد ارتفاع قيمة الدولار تثير العديد من التوقعات حول قيام الحكومة الصينية بتقليل قيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي مرة أخرى من طريق الحد من القدرة الشرائية للمستهلكين والمستثمرين في الصين، وذلك من شأنه أن يؤثر على هونغ كونغ في الحفاظ على ارتباط عملتها مع الدولار الأمريكي؛ وفي هذا قال لونيرغان "إن تقليل قيمة دولار هونغ كونغ يبدو بالنسبة لي وسيلة جيدة للحد من هذا الخطر". إلا أن العديد من المستثمرين يعتقدون أن ذلك لن يؤثر على قوة ارتباط العملتين.

قال توماس كوان - كبير مسؤولي شركة هارفيست غلوبال الاستثمارية ومقرها هونغ كونغ-: "ارتبط دولار هونغ كونغ مع الدولار الأمريكي لأكثر من ٣٠ عاماً"، وأشار إلى فترات مثل عام ١٩٩٧، حينما تصدى ارتباط العملتين أمام المضاربين بالعملة بما فيهم جورج سوروس -مؤسس صندوق كوانتم-.

انخفضت الاحتياطات المشتركة للعملات الأجنبية الخاصة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية -السعودية والإمارات والبحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان- بمقدار ٢٠٠ مليار دولار، أي بنسبة ٢٠٪، وذلك على وفق بيانات (FactSet)، ويعتقد بعض المحللين بأن ارتباط العملات الخليجية مع

الدولار الأمريكي سينتهي، إذ لا تزال كمية الأموال في الاحتياطات كبيرة؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٢٢٪ منذ ١١ تشرين الثاني حينما قام أكبر منتج للنفط بالموافقة على خفض الإنتاج. قال جلين ويينر -المدير التنفيذي في بنك أبو ظبي الوطني-: "هناك ضغوط كبيرة على الريال السعودي وقد تراجع الدرهم الإماراتي بنحو كبير".

من الجدير بالذكر، ليس جميع المحللين مقتنعين بأن مكاسب النفط الحالية ستستمر؛ ويعود ذلك إلى القلق حو التزام أعضاء منظمة أوبك باتفاقية خفض الإنتاج، وأن ارتفاع الأسعار ستشجع الدول على رفع معدلات الإنتاج.

إن انتهاء ربط العملات قد يكون مؤلماً في بعض الأحيان، فقد تسبب تراجع أسعار النفط بالضغط على ارتباط العملة النيجيرية بالدولار الأمريكي مما أدى إلى انهاء الترابط بين العملتين في حزيران الماضي، فقد انخفضت قيمة النaira النيجيري لأكثر من الثلث منذ ذلك الحين، وارتفعت الأسعار في نيجيريا بنسبة ١٨,٣٪، وهو أسرع ارتفاع يحدث في نيجيريا منذ ١٠ سنوات، بينما ازداد التضخم في كازاخستان بنسبة ١٦,٤٪، التي أنهت ارتباط عملتها مع الدولار الأمريكي في شهر أغسطس الماضي.

ارتفعت نسبة التوقعات بأن معدلات الفائدة الأمريكية المستقبلية ستزداد بنحو مطرد -على وفق دراسة خاصة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي حول العقود الآجلة-، فقد يتوقع الاقتصاديون ارتفاع نسبة النمو والتضخم، فضلاً عن توقعاتهم بأن أسعار الفائدة الأمريكية ستزداد بنسبة ٢٪ بحلول نهاية عام ٢٠١٨ وذلك على وفق مسح أجرته صحيفة وول ستريت جورنال هذا الشهر مقارنة مع توقعاتهم في شهر تشرين الأول التي كانت ١,٧٥٪.

المصدر:

<http://www.wsj.com/articles/dollars-gains-pressure-currency-pegs-from-saudi-arabia-to-hong-kong-1481644654>

ريكس تيلرسون: من مدير لشركة نفط كبرى إلى وزير الخارجية

ستيف كول *

٢٠١٦/١٢/٢٤

إن الأنباء حول ترشيح ريكس تيلرسون -رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة إكسون موبيل- لتولي منصب وزير الخارجية الأمريكية يعد أمراً مفاجئاً على الأصعدة كافة، وكونها ممارسة للدبلوماسية العامة، فإنها -وبلا شك- ستؤكد افتراضات العديد من الأشخاص في جميع أنحاء العالم بأن القوة الأميركية هي ممارسات استعمارية جديدة تسعى بجميع السبل لتأمين الموارد.

كان تيلرسون من الشخصيات البارزة في كتاب ”الإمبراطورية الخاصة: إكسون موبيل والقوة الأمريكية“ الذي افهه كاتب المقال، إلا أن تيلرسون رفض طلب الكاتب في إجراء مقابلة معه حول موضوع الكتاب؛ الأمر الذي دفع الكاتب إلى طرح الأسئلة عليه في مؤتمرات صحفية، ودراسة تصريحاته العامة وأنشطته التي تمت الإشارة إليها في موقع ويكيليكس (WikiLeaks)، فضلاً عن إجراء مقابلات مع الرؤساء التنفيذيين الآخرين والمتقاعدين في شركة إكسون موبيل، والأصدقاء، والمنافسين، ونشطاء المجتمع المدني، والشركاء التجاريين في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

تشكلت حياة تيلرسون إلى حد كبير بوساطة مؤسستين هما: إكسون موبيل، والكشافة الأمريكية، ونشأ في ولاية تكساس، حيث كان والده رئيساً للكشافة، وحصل تيلرسون على وسام (الصقر) في الكشافة، وحصل على شهادة الهندسة من جامعة تكساس في مدينة أوستن -عاصمة تكساس-، وانضم تيلرسون إلى شركة إكسون موبيل في عام ١٩٧٥ ولم يسبق له العمل في أي مكان آخر. تقوم شركة إكسون -إلى يومنا هذا- بترقية العاملين في الشركة لمنصب الرؤساء التنفيذيين، وحينما حصل تيلرسون على أعلى منصب في الشركة عام ٢٠٠٤ فقد اتجهت معظم نشاطاته الخيرية نحو الكشافة الأمريكية، حيث ذكر تيلرسون أن أحد الروايات المفضلة لديه هي رواية الكاتبة آين راند (الأطلس المستهجن) التي أصبحت الحجر الأساس لأنصار الليبرالية والمروجين للرأس مالية، وحين مقارنته مع الشخصيات الذين يحيطون بالرئيس المنتخب -دونالد ترامب- فإن تيلرسون يعد الشخصية الوحيدة الذي يمتلك نزاهة مهنية؛ إذ لطالما التزمت شركة إكسون موبيل بالقوانين؛ الأمر الذي جعل سجلها نظيفاً وخالياً من المحاكمات

* ستيف كول: عميد كلية الصحافة للدراسات العليا في جامعة كولومبيا، ومؤلف كتاب ”الإمبراطورية الخاصة: إكسون موبيل والقوة الأمريكية“.

التي تقوم على قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة على الرغم من عملها في الدول التي ينتشر فيها الفساد. يرجع نجاح تيلرسون في شركة إكسون موبيل إلى حد كبير من خلال العمل الذي قام به في روسيا، إذ أنشأ علاقات وثيقة مع الرئيس الروسي -فلاديمير بوتين- وحليف بوتين رئيس شركة روسنفت -إيجور سيتشين، ذهب تيلرسون إلى منتجع سوتشي في البحر الأسود للتوقيع على اتفاقية مشتركة مع بوتين التي تنص على وجود تعاون بين شركة إكسون موبيل وشركة روسنفت لإنتاج النفط من منطقة القطب الشمالي- قام الاحتباس الحراري بإذابة الجليد مما أدى إلى تسهيل القيام بهذا المشروع-، ولكن العقوبات الإقتصادية المفروضة على روسيا نتيجة أزمة شبه جزيرة القرم، والتدخل العسكري في أوكرانيا أدت إلى إبطاء سير هذه الاتفاقية.

تتضمن السمات الرئيسة "للإمبراطورية الخاصة" بأنها شركة ذات سيادة، ومستقلة عن الحكومة الأمريكية وتكرس جميع طاقاتها لصالح حاملي الأسهم، فضلاً عن امتلاكها لسياسة خارجية خاصة بها، ويُعدُّ تأثير السياسة الخارجية لشركة إكسون موبيل كبيراً جداً مقارنة مع تأثير السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية، على سبيل المثال كان مجمل المساعدات الأمريكية لدولة تشاد -إحدى أفقر الدول في أفريقيا- تصل إلى أقل من عشرين مليون دولار سنوياً، في حين وصلت قيمة مساعدات شركة إكسون موبيل إلى حكومة التشاد كجزء من اتفاقية النفط إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار، ولم يكن من الصعب على إدريس ديبي -رئيس التشاد- أن يدرك بأن شركة إكسون موبيل أكثر أهمية لتأمين مستقبله من الحكومة الأمريكية.

أمّا في كردستان العراق، فقد تحدى تيلرسون الحكومة الأمريكية بعقد اتفاقية نفط مع الحكومة الإقليمية الكردية؛ الأمر الذي أدى إلى تفويض الحكومة العراقية في بغداد، وبعد عقد الاتفاقية، صرّح تيلرسون في مؤتمر صحفي بأنه فعل ما هو ضروري لضمان مصلحة حاملي الأسهم في الشركة.

تهدف السياسة الخارجية المستقلة لشركة إكسون موبيل إلى تعريف العالم بما هو جيد لإنتاج النفط والغاز؛ لأن المشاريع النفطية تحتاج إلى كميات كبيرة من رأس المال التي ستعود بالفائدة بعد مرور عقود من الزمن. يفضل تيلرسون العمل في البلدان المستقرة سياسياً حتى ولو تطلب تحقيق هذا الاستقرار إلى وجود حكم استبدادي، يقول تيلرسون: "إننا نفكر حقاً بما سيكون عليه الحال بعد خمس عشر سنة أو بعد عشرين سنة من الآن؟" لدى الشركة قسم خاص للتحليلات الاستخباراتية السياسية مقره في إيرفينغ / تكساس ويعمل بها مسؤولون حكوميون سابقون، الذين يحاولون التنبؤ باستقرار البلدان لسنوات عديدة في المستقبل من خلال تحليل التركيبة السكانية، والعمالة، والسيطرة السياسية، وعلى الرغم من إعلان شركة إكسون موبيل عن سياستها لتعزيز حقوق الإنسان، إلا أنها تعمل كشريك للحكام المستبدين تحت شعار

عدم تدخلها في سياسات البلدان المضيفة. إذ بالنسبة لشركة إكسون فإن الحكومات الدكتاتورية يسهل التنبؤ بنشاطاتها، وهي أكثر ربحاً من الحكومات الديمقراطية، فقد تمكنت الشركة من تحقيق ربح أكبر في غينيا -الدولة النفطية الصغيرة التي حكمتها عائلة واحدة لعقود من الزمن- بنحو أكبر من ألاسكا؛ إذ كان من الصعب على شركة إكسون موبيل الحصول على اتفاقية مستقرة بسبب السياسة الانتخابية فيها. تميل شركة إكسون موبيل إلى تعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم، ولاسيما الجزء المتعلق في تفضيل الاستثمار الدولي الذي يجعل العقود الدولية واجبة النفاذ.

على الرغم من إن شركة إكسون موبيل تقوم بتوظيف مسؤولين سابقين في الوزارة الخارجية والبتاغون، وجهاز المخابرات، إلا أن بعض المديرين التنفيذيين في الشركة تحدثوا عن الحكومة الأمريكية بازدراء، إذ يرون أن الوزارة الخارجية لم تكن ذات منفعة بالنسبة إليهم، ويعدون الأشخاص العاملين فيها بأنهم دبلوماسيون ليبراليون منحازون ضد اتفاقيات النفط.

في حال تسلّم تيلرسون لوزارة الخارجية الأمريكية فإن ترامب سيسلم الوزارة لرجل عمل طوال حياته بإدارة شبه دولة -بنحو مواز للحكومة الأمريكية- تعمل لصالح حاملي الأسهم، وتشكيل علاقات مع الزعماء الأجانب التي قد تتفق أو لا تتفق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ففي حياته المهنية في شركة إكسون موبيل لا يوجد شك بأن تيلرسون قد كسب العديد من المهارات التي يجب أن تتوافر لدى وزير الخارجية، مثل: التحليل السياسي المعقد، وتقييم الزعماء الأجانب، وحضور المناسبات الاحتفالية، والتفاوض مع الأصدقاء والخصوم. ويعد تيلرسون من محبي أبراهام لنكولن؛ لذلك ربما كان تيلرسون يجهز نفسه بخفاء لكي يصبح رجل دولة حقيقي، ومع ذلك فمن الصعب أن نتصور بعد أربعة عقود من العمل في شركة إكسون موبيل وعقد كامل من الزمن في إدارة الشركة بأن تيلرسون سيقوم وبنحو مفاجئ باحترام الدبلوماسية الأمريكية عند استلامه المنصب، أو تبني فكرة تعزيز مكانة أميركا في العالم وتفضيل المصالح الوطنية على مصالحه الخاصة.

المصدر:

<http://www.newyorker.com/news/news-desk/rex-tillerson-from-a-corporate-oil-sovereign-to-the-state-department>

حكومة إقليم كردستان تعرض أصولاً نفطية كبرى لتركيا في بحثها عن إنقاذ مالي

باتريك أوسغود * - بين فان هوفلن **

٢٠١٦/١٢/٢٧

نشر موقع ويكيليكس رسائل البريد الإلكتروني التي كشفت عن وجود مقترحات لتركيا في شراء حصص أسهم أكبر حقول النفط في إقليم كردستان مقابل حوالي ٥ مليارات دولار من المساعدات المالية المباشرة.

مع غرق حكومته في الديون قام وزير النفط الكردي بتقديم عرض جريء لنظيره التركي بشراء حصص ضخمة من حقول النفط والغاز الرئيسة في المنطقة مقابل حوالي ٥ مليارات دولار، في مذكرة صدرت في ١٩ من آذار عام ٢٠١٦ اعترف وزير الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان آشتي هورامي بأن حجم الديون التركية على إقليم كردستان تصل إلى أكثر من مليار دولار، وطلب من وزير الطاقة التركي بيرات البيرق تقليل قيمة تلك الديون، قائلاً إن "حكومة إقليم كردستان بحاجة إلى مساعدات مالية من الجانب التركي".

تعد تلك المذكرة جزءاً من مجموعة ضخمة من الرسائل الإلكترونية التي سرقت مؤخراً من الحساب الشخصي للبيرق والتي نشرت في موقع ويكيليكس، تمنحنا تلك الرسائل رؤية جديدة في أعماق الأزمة المالية في إقليم كردستان، بما في ذلك المدفوعات المتأخرة لتركيا، وتفتح نافذة من المفاوضات السرية لتعميق اعتماد حكومة إقليم كردستان على تركيا كضامن للصحة الاقتصادية للإقليم على المدى الطويل.

صرحت وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان في بيان مكتوب لتقرير النفط العراقي قائلة: "تظهر تلك الرسائل أعمال وزير حكومة إقليم كردستان الذي يسعى نحو حماية المصالح الاقتصادية للحكومة في فترة الأزمات الاقتصادية"، وأضافت: "لم يتم التوصل إلى أي نتائج من تلك المفاوضات حتى الآن."

بدأت كل من أنقرة وأربيل شراكة الطاقة الاستراتيجية بينهما في ٢٧ تشرين الثاني عام ٢٠١٣، وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات، ولم تكف الحكومة التركية بتسهيل صادرات إقليم كردستان بإنشاء خط أنابيب خارج سلطة الحكومة العراقية في بغداد، بل قامت أيضاً بشراء كميات كبيرة من

* باتريك أوسغود: رئيس مكتب كردستان التابع لتقرير النفط العراقي.

** بين فان هوفلن: مدير تحرير تقرير النفط العراقي.

الغاز، وصرّحت للشركات التابعة لها في الإقليم باستثمار ما يصل إلى ١٣ رقة استكشافية للنفط والغاز. بعد فترة وجيزة، وقعت سلسلة من الأزمات في إقليم كردستان، إذ قام رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي بقطع تحويلات الميزانية الاتحادية في بداية عام ٢٠١٤ -المصدر الرئيسي للدخل-؛ بسبب تصدير الإقليم للنفط بنحو مستقل، فضلاً عن رفع دعاوى قضائية ضد مشتري النفط الخام من حكومة إقليم كردستان وشركة بوتاس التركية التي قامت بإنشاء خط الأنابيب، وبعد عدة أشهر من تلك الأحداث، ظهر تنظيم داعش وسيطر على أجزاء كبيرة في شمال العراق، وتلتها انهيار أسعار النفط العالمية.

توقفت عملية تطوير حقول النفط في إقليم كردستان بسبب الأزمات الاقتصادية، إلا أن حكومة الإقليم واصلت تصدير النفط الخام عبر خط الأنابيب إلى تركيا، لم تكن الإيرادات كافية لدفع رواتب الموظفين في القطاع العام، فضلاً عن دعم هذا الاستثمار الضخم المذكور في بروتوكولات الطاقة التركية؛ ونتيجة لذلك تراكمت الديون على حكومة إقليم كردستان لتصل إلى المليارات من الدولارات.

كانت محاولة هورامي -في مذكرته إلى البيرق- أمراً واضحاً في سببه نحو توطيد العلاقات الثنائية بين الجهتين؛ لتخفيف الضائقة المالية التي تواجهها حكومة إقليم كردستان، وفي بيان لوزارة الثروات الطبيعية في الإقليم كردستان: "كان ذلك جزءاً من اتفاقيات عام ٢٠١٣، وباطلاع تام لرئيس وزراء حكومة إقليم كردستان".

تمثل اقتراح حكومة إقليم كردستان بعرض أسهم ثلاثة من أكبر حقول النفط في كردستان لتركيا هي: طاوكي، طق طق، وشيكان، مقابل تنازل تركيا عن ١,١٥ مليار دولار من القروض غير المسددة، وأكثر من ٥١٤ مليون دولار عن رسوم خط الأنابيب المتأخرة. بين هورامي ثلاث طرائق مختلفة من شأنها أن تجعل تركيا تضخ سيولة إضافية تصل إلى أكثر من ٣,٧ مليارات دولار التي ستستخدم لتسوية مجموعة متنوعة من الالتزامات المالية العاجلة الأخرى.

وقال مسؤول آخر مطلع على اقتراح هورامي إنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق نهائي بعد، وأكد أن الخطوط العريضة للمفاوضات قد تطورت بنحو كبير منذ آذار الماضي. أظهر موقع ويكيليكس أن العروض التي قدمتها حكومة إقليم كردستان لم يتم الموافقة عليها بل تم التفاوض عليها، وعلى الرغم من موقعه الضعيف نسبياً في المفاوضات، إلا أن هورامي كان يحاول أن ينجز صفقة صعبة.

سعى (تقرير النفط العراقي) إلى الحصول على بيان من جميع الأفراد والشركات الذين وردت أسماءهم في المقال، ولكنهم -باستثناء البيان المكتوب من وزارة الثروات الطبيعية في الإقليم كردستان- رفضوا أن يدلوا بأي تصريح أو لم يوافقوا على طلبات المقابلة.

الأزمة المالية:

إن العروض التي قدمت لتركيا -الموضحة في رسائل هورامي- تلقي ضوءاً جديداً على ديون حكومة إقليم كردستان والموارد المالية للحكومة. في حين أن الديون المتراكمة على حكومة إقليم كردستان هي معروفة للجميع -التي قدرها (تقرير النفط العراقي) في وقت سابق بحوالي ٢٥ مليار دولار لمجموعة واسعة من الدائنين- إلا أن الحكومة نفسها لم تقم بإعلان فواتيرها المستحقة أو نسبة الديون المتراكمة.

أشارت مذكرة هورامي إلى أولويات الحكومة الأكثر إلحاحاً؛ وفي البدء قام بذكر حاجتهم إلى ثلاثة قروض من تركيا، هي: قرض ميسر بحوالي ٥٠٠ مليون دولار، وقرضان لاحقان بحوالي ٥٠٠ مليون دولار و ١٥٠ مليون دولار بسعر فائدة يصل إلى ٦٪.

أقرّ هورامي أيضاً بأن حكومة إقليم كردستان لم تدفع لتركيا مقابل استخدامهم خط أنابيب التصدير إلى ميناء جيهان وتراكم الديون لتصل إلى ٥١٤ مليون دولار لشركة الطاقة التركية (TEC)، أرسل هورامي وثيقة مالية مع اقتراحه الذي ذكر فيه سعر تعرفه خط الأنابيب بسعر ٣,٥٠ دولار للبرميل الواحد -أي أكثر من ضعف ما تدفعه وزارة النفط الاتحادية في العراق للتصدير عبر خط الأنابيب نفسه وهو ١,١٨ دولار للبرميل الواحد.

كتب هورامي في مذكرته أيضاً أن حكومة إقليم كردستان بحاجة إلى ٨٠٠ مليون دولار لدفع أجور مقاولي الأشغال العامة للعودة إلى العمل، و ٧٠٠ مليون دولار أخرى لإنهاء الديون التعاقدية -لشركة نفط الهلال وشريكها دانة غاز (CPDG) اللتين تعملان في حقل غاز خور مور-، رفع اتحاد (CPDG) دعوى قضائية على حكومة إقليم كردستان؛ بسبب المستحقات المالية المتأخرة وقد حصلنا على أكثر من ملياري دولار من خلال قرار محكمة التحكيم الدولية في لندن، فضلاً عن الديون المستحقة لمجموعة كار (KAR) -شركة الطاقة المحلية التي تعمل في قبة خورمالة وهو حقل نفطي يقع في كركوك- التي بلغت ٦٨٨ مليون دولار، وأضاف هورامي في مذكرته بأن حكومة إقليم كردستان بحاجة أيضاً إلى ٥٤٠ مليون دولار لتحقيق الاستقرار في الميزانية المختلة في المنطقة.

وأخيراً، ذكر هورامي أن حكومة الإقليم تحتاج إلى ٧٥٠ مليون دولار لبناء خطوط أنابيب لربط حقول النفط المطورة حديثاً بخط أنابيب تصدير النفط الخام، ولبناء خط أنابيب غاز جديدة للتصدير إلى تركيا، وفي وقت سابق من هذا الشهر قال باز كريم -رئيس مجموعة كار- في مقابلة له مع (تقرير النفط العراقي) بأنه ينتظر موافقة وزارة الثروات الطبيعية في إقليم كردستان لزيادة قدرة خط أنابيب التصدير من كردستان من حوالي ٧٠٠ ألف برميل يومياً إلى مليون برميل يومياً.

إن قائمة الديون وأولويات الإنفاق هو أمر لافِت للنظر؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى أن هورامي قد أوضح بأن مصادر الدخل الحالية لحكومة إقليم كردستان ليست كافية للإيفاء بالتزاماتها، تعد القيمة الإجمالية لصادرات النفط في حكومة إقليم كردستان من كانون الثاني إلى آب أقل من ٣,٥ مليار دولار -على وفق تحليل (تقرير النفط العراقي) لبيانات وزارة الثروات الطبيعية في الإقليم كردستان- ولم تكن هذه العائدات كافية لتغطية نفقات التشغيل الأساسية في حكومة إقليم كردستان، فضلاً عن تسديد الديون الكبيرة.

الخفّاض مضاعف للديون:

ثُقِّدَ مذكرة هورامي في شهر آذار الماضي سلسلة مفصلة من المقترحات، الأول: اقترح منح حصة الإقليم التي تبلغ ٢٠٪ من إيرادات حقول طق طق، وطاوكي، وشيكان مقابل إعفاء الإقليم من الديون التي يبلغ مجموعها ١,٦٧ مليار دولار، ومن شأن هذا الترتيب أن يساعد حكومة إقليم كردستان في خفض عبء ديونها، فضلاً عن إنهاء الالتزامات التعاقدية المستقبلية للإقليم، وتحويل متطلبات إنفاق رأس المال على تركيا.

يسعى هورامي -إلى جانب الإعفاء من الديون- إلى الحصول على مساعدات تصل إلى ٣٧٤ مليار دولار، إذ كتب في المذكرة: ”هناك ٣ خيارات بإمكان الجانب التركي أن تأخذها بالحسبان في توسيع نطاق دعمها لحكومة إقليم كردستان“، يتضمن الخيار الأول: تقديم أنقرة مزيداً من القروض الميسرة غير المضمونة ولكنها فعالة من حيث التكلفة، أمّا الخيار الثاني: فهو أن تتلقى حكومة إقليم كردستان القروض الضخمة نفسها مقابل الموافقة على ربط تسديد الديون من الحقول المنتجة للنفط في كردستان مع معدلات الحد الأدنى للعوائد من قبل حكومة إقليم كردستان، ويقترح الخيار الثالث بأن يستند الجانب التركي إلى مصالح العمل طويلة المدى في الاستثمار باجراء مزيد من المشاريع مقابل حصول الإقليم على مدفوعات نقدية مقدماً.

إذا اتبعت تركيا الخيار الأخير، فقد تصبح شركة الطاقة التركية (TEC) اللاعب الأبرز في قطاع الطاقة في حكومة إقليم كردستان، إذ ستحصل على نحو ٣٢٠ ألف برميل يومياً؛ وهو ما يعادل نصف طاقة إنتاج النفط تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان حالياً، ويقدم الاقتراح عرضاً بامتلاك تركيا حصة في مشروع تطوير حقلي ميران، وبيننا باوي الغازيين مقابل ١,٩ مليار دولار، فضلاً عن منح تركيا فائدة بنسبة ٥٠٪ في حقل قبة خورمالة، أي: ما يعادل ١,١٥ مليار دولار.

إن نمو النفقات المالية من المحتمل أن يعطي تركيا حافزاً قوياً في الحفاظ على ضخ الاستثمارات -والتمويل- في حكومة إقليم كردستان. كتب هورامي في المذكرة أيضاً: ”إن العلاقة بين الطرفين استراتيجية

وليس ت مالية أو اقتصادية، وستستمر قوة هذه العلاقة حتى بعد انتهاء أي مشاريع مشتركة“.

صفقة صعبة:

إن الكشف عن جهود هورامي لتعزيز العلاقات مع أنقرة من المرجح أن تثير جدلاً سياسياً داخل كردستان، إذ عبّر منافسو الحزب الديمقراطي الكردستاني عن انتقاداتهم لعلاقة الطاقة مع تركيا. توقع هورامي وجود تداعيات محتملة للعرض المقدم لتركيا، إذ كتب في مذكرته للبيرق: ”يجب على كلا الجانبين أن يشعرا بالفخر لهذه الصفقة، وأن يستطيعا الدفاع عن النتائج التي ستصدر عنها“، لكن يبدو أن هورامي لم يرغب بأن يبيع الحصص بثمن بخس؛ إذ استخدم مقاييس ملائمة لحساب قيمة الأصول التي قام بتسويقها، واقترح معدلات عائد مضمونة ومتواضعة لتركيا.

قال مسؤول سابق في حكومة إقليم كردستان: ”إن هورامي يجري مفاوضات صعبة، وأن تقديرات الاحتمالات التي يتوقعها تتماشى مع ما تتوقعه الشركات العامة إلا أن توقعاته لأسعار النفط عدوانية جداً، إذا يحاول أن يبدو هذا الاستثمار كرهان آمن جداً“.

لا تحتوي رسائل البريد الإلكتروني التي نشرها موقع ويكيليكس على أدلة لوجود محادثات أكثر، ولا تشير الرسائل إلى اهتمام تركيا بحقول قبة خورماله أو أصول الغاز في حقلي ميران وبيننا باوي. قال مسؤول سابق في حكومة إقليم كردستان: ”من الواضح أن تركيا تريد أن تؤدي دوراً أكبر، ولكنها لا تعرف بالضبط ما تريد تحقيقه“، وأضاف: ”أن المناقشات تسير بخطى بطيئة، وهي صفقة صعبة“.

العلاقات المتوترة:

بحلول شهر آيار، كان واضحاً بأن الطرفين لم يصلوا إلى اتفاق حول طريقة تسوية المستحقات غير المدفوعة من خط الأنابيب، فضلاً عن اتفاق واسع النطاق لزيادة الاستثمارات التركية؛ ونتيجة لذلك جمّد القادة الأتراك حساب حكومة إقليم كردستان في (بنك خلق) الحكومي الذي كان مستودعاً لمئات الملايين من الدولارات من عائدات النفط، وتم اتخاذ إجراءات عدوانية خلال فترة تبادل الرسائل الإلكترونية بين هورامي والمدير العام لشركة الطاقة التركية (TEC) أحمد تورك أوغلو، إذ أرسل الأخير رسالة إلى هورامي يطلب فيها دفع رسوم خط الأنابيب المتأخرة، وأجابه هورامي بأنه يشكك في عدة جوانب من المستحقات المالية التي طلبها، وأشار بعدها إلى أن أي مناقشة لتلك الديون يجب أن تحدث في إطار مفاوضات واسعة النطاق.

كتب هورامي في رسالة بالبريد الإلكتروني في ١٥ من آيار الماضي: ”سنكون سعيدين جداً بالتعامل مع كل هذه الأمور بمجرد استعادة الصورة الشاملة للعلاقة بين الطرفين وإعادةّها إلى سابق

عهدها“، واشتكى هورامي من تجميد حسابات (بنك خلق) الحكومي ”بأنها تعد منفذاً حيويًا من أجل رفاهية المنطقة، وعلاقتنا الثنائية ونحن نسعى لإقامة اجتماع معهم لفهم الأسباب وراء هذا القرار“.

أصدر تورك أوغلو -رداً على هورامي- تحذيراً لهم، إذ كتب في ١٤ آيار: ”لم يتمكن طرفكم من تسديد المستحقات المالية في الوقت المحدد ولم يتمكن من التوصل إلى اتفاقات بشأن آليات مثل نقل الحصص وغيرها، إن فشل الطرفين في الالتزام بالاتفاقيات قد يؤدي إلى إلحاق الضرر في الهيكيلية المنصوص عليها في الاتفاقية فضلاً عن فشل العلاقات الاستراتيجية المهمة بيننا“.

فرد هورامي من طريق الإيحاء بأن تورك أوغلو كان يتحدث بأمر أعلى من مكانته الحقيقية قائلاً: ”عذراً، كنت أعتقد أن مثل هذه الأمور تحتاج إلى أن يتم التعامل معها مع مستوى أعلى بكثير“، وكتب هورامي أيضاً: ”رجاءً لا تعتقد بأننا غير مباليين، هذه القضايا أكثر تعقيداً من ذلك، وهناك الكثير على المحك أكثر مما تتصور.“

أعاد أوغلو إرسال رسائل هورامي الإلكترونية إلى تحسين يازار -المستشار المقرب من البيروق- الذي بدوره أعاد إرسالها إلى وزير الطاقة نفسه، فرد البيروق على هورامي بنحوٍ يضغط على حكومة إقليم كردستان بدفع المستحقات المالية المتراكمة عليها.

تظهر عدة رسائل إلكترونية أن يازار شارك بنحوٍ مباشر في كتابة رسالة إلى (بنك خلق) الحكومي لتجميد حسابات حكومة إقليم كردستان، إذ تقول إحدى الرسائل التي أرسلتها شركة الطاقة التركية إلى البنك: ”إن المبالغ المودعة لدى حساب (حكومة إقليم كردستان) يجب أن يتم تجميدها حين دفع المستحقات المالية لتعرفة خط الأنايب“، وتم إرسال الرسائل في الفترة من ١٩ - ٢٥ آيار.

إن تجميد الحسابات المالية بالكاد أثرت على حكومة إقليم كردستان، إذ يقوم تجار النفط بالإيداع في حسابات تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان في (كومرتس بنك) -الذي يقع خارج تركيا- ولا يمكن لشركة الطاقة التركية محاولة إجبارهم بالدفع بنحوٍ مباشر، ولكن التجميد سلط الضوء على توتر العلاقات بين الطرفين، هذه العلاقة التي كانت فيما مضى من أقوى العلاقات في المنطقة، وكان بمنزلة تذكير للنفوذ التركي في الإقليم، بما في ذلك سيطرتها على حكومة إقليم كردستان من طريق خط أنابيب التصدير الوحيد.

المصدر:

<http://www.iraqoilreport.com/news/seeking-financial-rescue-krg-offered-turkey-major-oil-assets-20736/>

دراسات مترجمة

النمو المتعثر في العراق: في منظور التنمية البشرية والاقتصادية

بسام يوسف *

٢٠١٦/١١/٨

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة التنمية الاقتصادية في العراق للآونة الأخيرة، ويرى البحث التنمية باعتبارها عملية تتوسطها المؤسسات وتقودها الإمكانيات البشرية فضلاً عن قدرة الدولة، يستند هذا البحث على أمودجين تم استخدامهما لبيان تعثر الأداء الاقتصادي في العراق، وهما: النظريات التي تسلط الضوء على آثار النفط السلبية على النتائج الاقتصادية، فضلاً عن النظريات التي تؤكد على أهمية تطبيق السياسات التي تدعو إلى التحرر الاقتصادي، ويفترض هذا البحث بأن العديد من الصعوبات الاقتصادية في العراق- بما في ذلك عملية توفير الخدمات العامة وتحقيق الاستثمار- هي نتيجة التراجع المؤسسي فيما يخص القدرات البشرية ولاسيما منذ عام ١٩٩٠، ويعارض البحث الآراء الأساسية التي تتعلق بالتأريخ الاقتصادي الحديث في العراق، على سبيل المثال ينظر إلى فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ باعتبارها استمراراً لفترة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وهو ما أدى إلى تدهور القدرات البشرية والمؤسسات الاقتصادية، على الرغم من التغيير الجذري للسياسات الاقتصادية والسياسية.

الكلمات المفتاحية:

العراق، التأريخ الاقتصادي، الاقتصادات الريعية، المرض الهولندي، المؤسسات، قدرة الدولة، العقوبات الاقتصادية.

*قسم الاقتصاد، جامعة ولاية إنديانا، تيري هاوت، الولايات المتحدة الأمريكية

المقدمة:

يتطرق هذا البحث إلى التنمية الاقتصادية في العراق من منظور جديد، إذ ينظر إلى التنمية باعتبارها عملية لتحقيق الإمكانات البشرية-بما في ذلك قدرة الدولة- التي تتوسطها المؤسسات، ويؤكد على أن العديد من المحن الاقتصادية التي مرَّ بها العراق- صعوبات القيام بالإستثمارات، وسوء الخدمات العامة، وتباطؤ النمو- يمكن أن تفهم بشكل أفضل ضمن إطار التراجع المؤسسي فيما يخص القدرات البشرية التي حصلت منذ عام ١٩٩٠.

يتعارض هذا البحث مع وجهتي نظر رئيسيتين واللتين هيمنتا على المناقشات التي جرت حول التنمية الاقتصادية في العراق والشرق الأوسط، في حين أنهما يقدمان معلومات مهمة، إلا أنهما لا يوضحان تجربة التنمية الاقتصادية في العراق بنحوٍ ملائم، ولا سيما خلال الثلاثين عاماً الماضية. تركز المجموعة الأولى على أثر النفط على الهياكل الاقتصادية (التي تعرف باسم المرض الهولندي) والعلاقات السياسية (التي تعرف باسم فرضية الدولة الريعية)، إذ تؤكد هاتان النظريتان على الآثار السلبية للنفط فيما يتعلق بالاقتصادات غير الكفوءة والراكدة والسياسات الاستبدادية (على سبيل المثال؛ الخفاجي ٢٠١٢). بينما تؤكد المجموعة الثانية على أهمية تطبيق لائحة لأفضل الممارسات فيما يتعلق بتحرر الأسواق وصرف العملات، وهي سياسات تم تحديدها من قبل المنظمات الدولية ولاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- غالباً ما يطلق عليها "إجماع واشنطن"^(١)- ولاسيما بين صانعي القرار في الغرب بعد عام ٢٠٠٣، ولكن أيضاً قبل ظهور النظام الاقتصادي المركزي العراقي، تحت حكم نظام البعث^(٢).

إن النظريات المرتبطة بوجهة النظر الأولى غير قادرة على تفسير سبب أن البلدان ذات الهيكلية الاقتصادية المشابهة للعراق مثل: الجزائر وإيران والمملكة العربية السعودية، قد شهدت تاريخاً تنموياً مختلفاً، أما بالنسبة للنظريات المرتبطة بوجهة النظر الثانية فهي تقوم بتعويم التوقعات الوردية بمحدوث ازدهار سريع في الاقتصاد العراقي بعد رفع العقوبات الاقتصادية واستئناف التدفقات التجارية مع العالم في عام ٢٠٠٣، إن النتائج المحدودة نسبياً من إصلاحات السوق الليبرالية الجديدة (إجماع واشنطن) في العراق لا تعني أن الإصلاحات خاطئة تماماً في جميع المجالات، ولم تقم هذه السياسات بإحداث النتائج المتوقعة وذلك بسبب عدم توافر الشروط المؤسسية المسبقة اللازمة لنجاحها^(٣).

على الرغم من الإعتراف بأن الميزات الاقتصادية الهيكلية تعد أمراً مهماً وأنه قد يكون للسياسات آثار حقيقية (وكما سيذكر في أدناه، سلبية)، فإن هذا البحث يفترض بأن تدهور المؤسسات الاقتصادية فضلاً عن فقدان المعرفة والمهارات البشرية هو أمر مهم لفهم التأريخ الحديث للتنمية في العراق^(٤)، تُعرّف التنمية بأنها قاعدة واسعة من القدرات البشرية أو «التنمية البشرية» (Griffin and Knight)

(1992, Sen 1992). تعد قدرات الإنسان، بما في ذلك كم المعرفة أو المهارات، المدخلات الرئيسية في عملية التنمية، وفي الوقت نفسه، فإن توسيع هذه القدرات هو الهدف الأساس لعملية التنمية من طريق التخلص من الأمية فيإمكان الدخل المرتفع أن يسهل عملية توسيع العديد من القدرات -ولكن ليس جميعها- وأنها لا تضمن تحسن تلك القدرات، كما هو الحال حينما يتركز ارتفاع مستويات الدخل بين شريحة صغيرة من السكان، ومع ذلك فإن الاستثمار في البشر، من خلال تحسين الصحة والتعليم -على سبيل المثال- يمكن أن يكون مكماً قوياً للاستثمار في الأصول المادية، وزيادة معدل النمو في الدخل ومنح فرصة لتوسيع القدرات، بغض النظر عن النتيجة النهائية، إلا أنه لا يوجد هناك معادلة سهلة التي من شأنها أن تحدد وبنحو صريح كيفية تحويل المدخلات إلى النتائج: إذ إن العملية تتم بوساطة القوانين والقيود السياسية وباختصار من قبل المؤسسات^(٥).

قد تؤثر جودة مدخلات التنمية على مسار المؤسسات: على سبيل المثال، أن تحسين قدرات التعليم قد يكون له أثر إيجابي ومستقل، بعيداً عن تأثير المدخلات المحسنة على الإنتاج وعلى المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز فعاليتها^(٦)، ويشير هذا البحث إلى مركزية القدرات المؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ إنه في الاقتصادات القائمة على النفط مثل العراق تعود عائدات بيع النفط إلى الحكومة وحيث تكون الدولة هي المسؤولة عن تكوين رأس المال واستهلاكه، فإن قدرة الدولة أو نوع الحكم من المرجح أن تؤدي دوراً في التنمية الاقتصادية^(٧)، وهناك دراسات واسعة النطاق على جوانب عديدة من قدرة الدولة -على سبيل المثال فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية وغياب الفساد-^(٨). مع وجود كمية لا بأس بها من المؤلفات حول المؤشرات التي تبين هذه المميزات بنحو أفضل^(٩).

لأغراض هذا البحث فقد تم تعريف قدرة الدولة بصورة محددة بأنها القدرة على صياغة السياسات والقواعد وتنفيذها أو لتقديم الخدمات^(١٠)، وكان يعتقد بأن بيروقراطي الدولة هم من يقومون بتحقيق نتائج أفضل حينما يكون لديهم مستويات معينة من الحكم الذاتي (وليس المطلق) وذلك لأن السيطرة التنظيمية على توظيف وترقية الموظفين تقوم بترشيد الحوافز، بينما يقوم الحكم الذاتي بدعم المرونة التشغيلية، ويميل البيروقراطيون إلى العمل بنحو أفضل حينما يتألفون من أفراد موهوبين ومتعلمين ويمتلكون مهارات خاصة، وكان يُعتقد أيضاً بأن قدرة الدولة هي نتيجة تفاعل مهارات (قدرات) موظفيها مع الحكم الذاتي للبيروقراطيين.

تتيح قدرة الدولة عملية فرض النظام وحماية حقوق الملكية، التي حين عدم توافرها لن يرغب الأفراد والشركات في الاستثمار، ما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي^(١١)، أما على مستوى موضوعي أكثر، فإن قدرة الدولة تحدد قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها، إذ تمثل قدرة الدولة الشرط الأدنى للاقتصاد الفعال، بينما تسهل قدرة الحكومة محاولات الدولة لتنفيذ استراتيجيتها للتنمية، بغض النظر عن

وجود -أو عدم وجود- جهة تتفق مع هذه الاستراتيجية.

يطعن التحليل الآتي في بعض الافتراضات الأساسية حول تأريخ العراق الاقتصادي: إذ ستبدو التوسعة التي حدثت في السبعينيات أقل إثارة للإعجاب حينما يتم تقييمها مع مؤشرات تزايد تسييس الإدارة العامة، وكذلك حين تقييمها مع قدرة الدولة من حيث ارتفاع المعرفة والمهارات في القطاع العام، وفي المقابل -على الرغم من التغيير الجذري الذي طرأ على الأنظمة السياسية والاقتصادية- يتم تصور فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ بنحو كبير بأنها استمرار لفترة العقوبات الاقتصادية التي لطلما امتازت باستمرار التدهور البشري والمؤسسي.

صياغة المفاهيم:

تقدم نظرية المرض الهولندي تفسيراً حول سبب عدم ارتقاء المحافظات الغنية بالموارد الطبيعية إلى مستوى إمكاناتها الاقتصادية (Corden and Neary 1982)^(١١)، وعلى وفق هذه فإن لهذه الفرضية هناك أثرين رئيسين لزيادة عائدات النفط، الأثر الأول: قد يقوم ارتفاع الأرباح في قطاع النفط بسحب المدخلات الإنتاجية (الأيادي العاملة، أو رأس المال، أو المعارف، أو المواد الخام) من القطاعات المنتجة للسلع المحلية (مثل الصناعة والزراعة التي تنتج السلع التجارية)^(١٢) للعمل في قطاع التعدين الأكثر ربحاً أو الأقسام التابعة لها، فضلاً عن ذلك، فإن ارتفاع عائدات الصادرات تؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الحقيقية^(١٤) التي تجعل الواردات للسلع الزراعية والمصنوعات (القابلة للتجارة) أقل تكلفة، الأمر الذي سيجعل الإنتاج المحلي غير قادر على المنافسة، وفي الوقت نفسه، فإن إنفاق جميع أو جزء من عائدات النفط في الاقتصاد المحلي يزيد من الدخل؛ وبالتالي زيادة الطلب على السلع القابلة للتداول والسلع غير القابلة للتداول.

إن ارتفاع الطلب على السلع التجارية لا يزيد بالضرورة من الأسعار؛ لأن هذه السلع من الممكن أن يتم استيرادها، ولكن السلع غير القابلة للتداول لا يمكن استيرادها، وترتفع أسعارها نظراً لتزايد الطلب، وقد ارتبطت الطفرات العقارية في الشرق الأوسط تاريخياً مع ارتفاع أسعار النفط وجمودها حينما تتراجع أسعار النفط، مثال على ذلك؛ الارتفاع الهائل لأسعار الأراضي في بغداد منذ عام ٢٠٠٣، على الرغم من انعدام الأمن (Associated Press 2008). فضلاً عن ذلك، إن بعض السلع غير القابلة للتداول، مثل الأراضي والمنشآت يطلب منها إنتاج سلع قابلة للتداول؛ الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع غير القابلة للتداول؛ مما سيزيد من تكلفة الإنتاج في قطاع السلع القابلة للتداول، وبالتالي الحد من قدرتها التنافسية الدولية؛ مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج والعمالة في قطاع الصناعة والزراعة، وذلك لزيادة فرص العمل الناتجة عن الخدمات غير القابلة للتداول.

ومع ذلك، فإن ما سبق ليس بالضرورة يعد تأثيراً سلبياً، إذ إن الموارد تذهب إلى حيث يكون معدل العوائد أعلى، أي: نحو قطاع السلع غير القابلة للتداول، ولكن إذا كان قطاع السلع القابلة للتداول -كالتصنيع مثلاً- هو المصدر الرئيس للاقتصاد، فإن تضيق هذا القطاع سيضر بنمو الاقتصاد على المدى البعيد، وإذا تم فقدان القدرة على إنتاج سلعة ما فغالباً ما يكون من الصعب استعادتها.

إن الطفرات في قطاع النفط مؤقتة، ولكن انخفاض إنتاج في القطاع الزراعة وانعدام الأمن الغذائي قد تكون دائمة، وكما ذكر جيفري ساكس (Jeffrey Sachs)، فإن المرض الهولندي يعدُّ مصدرًا للقلق إذا تم استخدام عائدات النفط لتمويل الاستهلاك وليس الاستثمار. إن الآثار السلبية لنظرية المرض الهولندي يمكن تجنبها من طريق زيادة الإنتاجية (وبالتالي انخفاض تكاليف الإنتاج) والاستثمارات العامة ولاسيما في الرأسمال الفوقي الاجتماعي (على سبيل المثال، مرافق الموانئ والطرق والاتصالات والكهرباء) أو في رأس المال البشري (على سبيل المثال، الصحة والتعليم والتدريب المهني) أو في الحصول على الإعانات المستهدفة (Sachs 2007)، ليس محكوماً على الاقتصادات النفطية بأن تصبح صناعة مضمحلة أو أن تكون ذات نمو منخفض إذا تم استثمارها بنحو مناسب.

إن النظرية السياسية البديهية والمتصلة بالمرض الهولندي هي نظرية الدولة الريعية، التي تسعى إلى شرح النتائج السياسية غير الديمقراطية في الاقتصادات الغنية بالمعادن^(١٥)، وعلى وفق هذه النظرية، فإن الإيرادات من بيع الموارد الطبيعية تعدُّ بديلاً لفرض الضرائب المحلية، بزعم تمكين الدول الريعية على العمل بنحوٍ مستقل في المجتمع، والاستغناء عن مساعدات الداعمين، وقمع المعارضين بنجاح (Beblawi and Luciani 1987, Anderson 1987). ولذلك من المتوقع أن يقوم النفط بتغذية السياسات الاستبدادية، ويشير كل من آلان ريتشاردز "Alan Richards" وجون واتربوري "John Waterbury"، إلى أن هذا التأثير من المرجح أن يكون مؤقتاً، إذ إن الربح النفطي يظهر جهات فاعلة محلية جديدة (المقاولون والصناعيون والمستهلكون) الذين -مع مرور الوقت- سيعملون بطريقة تحد من استقلالية الدولة الريعية (Richards and Waterbury 2014)، وأثار البحث الأخير الشك حول التطبيق العالمي لرابطة النفط الدكتاتورية التي شددت عليها النظرية الريعية (Herb 2014, Yom 2011)، ويعزو غريغوري غوز سبب فشل المحللين في توقع الانتفاضات العربية في عام ٢٠١١ إلى التزامهم بنظرية أن المجتمعات العربية تقاوم الديمقراطية ومستقرة (Gause 2011).

النفط وتكوين رأس المال والاستهلاك والتنمية البشرية: اقتصاد العراق ما قبل العقوبات الاقتصادية:

إلى أي مدى يتطابق الاقتصاد العراقي ما قبل العقوبات مع توقعات نظرية المرض الهولندي؟ في بعض النواحي طابق الإقتصاد توقعات النظرية، ولكن لا يجب المبالغة في الآثار المترتبة عليه، ويوضح

الجدول (١) إحصائيات إنتاج النفط والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو مؤشر يستخدم على نطاق واسع لبيان معدل الرفاه الاجتماعي، ويبين كذلك آثار النفط على الاقتصاد العراقي^(١٦).

إن ارتفاع معدلات إنتاج النفط وأسعاره قام بمضاعفة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٩، وذلك حينما ارتفعت عائدات النفط من أقل من مليار دولار أمريكي ليصل إلى ٢١ مليار دولار أمريكي (أوبك ٢٠٠٥)، وهذا هو السبب الذي يدفع العراقيون إلى عدّ فترة السبعينيات هي فترة الاقتصاد الذهبي.

من الممكن أن يتم استهلاك الإيرادات النفطية أو استثمارها أو أن تتراكم كأصول مالية التي تشمل أرصدة العملات الدولية (احتياطيات النقد الأجنبي)، إذ تظهر الحسابات المستندة إلى بيانات الأمم المتحدة أن نصيب الفرد من استهلاك نما بمعدل أقل من معدل الزيادة في تكوين رأس المال الإجمالي في السبعينيات^(١٧). كان معدل نمو الاستثمارات التي يمونها النفط أسرع من معدلات الاستهلاك؛ بسبب إعطاء الأولوية لتكوين رأس المال السريع في قطاعات متنوعة مثل الزراعة والصناعة والخدمات، وقد مولت عائدات النفط أيضاً عدداً كبيراً من الإعانات المالية للمستهلكين والمنتجين، وهناك أدلة تشير إلى أن الدولة قد حاولت بنحو فعال أن تحد من معدل نمو الاستهلاك لتحقيق أولوياتها في تكوين رأس المال. وفي الوقت نفسه، كان هناك زيادة سريعة في مجالي الصحة والتعليم: إذ ارتفع متوسط العمر المتوقع مع ارتفاع نسبة المتعلمين والملتحقين في المدارس، ولاسيما نسبة النساء اللواتي التحقن في التعليم الابتدائي بحلول عام ١٩٨٠ التي كانت أعلى مقارنة مع الدول المجاورة (Yousif 2012)، من المحتمل أن تكون هذه التقديرات مبالغ فيها فيما يخص حجم الاستثمارات^(١٨)، ولكن فيما يخص التنمية البشرية فقد أحرزت تقدماً ملموساً في السبعينيات ومن المرجح أن تكون العوائد في تكوين رأس المال المشترك (على الصعيد البشري والمادي) مرتفعة.

الجدول (١): نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي وإنتاج النفط			
السنة	نصيب الفرد الثابت من الناتج الإجمالي المحلي (٢٠٠٥) / بالدولار الأمريكي	الإنتاج النفطي (mbd)*	نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي / بالدولار الأمريكي
١٩٧٠	٨٩٨	١,٥	٢٣٢
١٩٧٥	١٢٧١	٢,٣	٤١١
١٩٧٩	٢٠١٨	٣,٥	٨٥١
١٩٨٠	١٩٧٠	٢,٦	٩٠٦
١٩٨٥	١٣٠٤	١,٤	٧٧٤
١٩٩٠	١٤٠٩	٢,١	٩٨١
١٩٩١	٤٩٤	٠,٣	٣٣٥
١٩٩٢	٥٦٦	٠,٥	٣٨٣
١٩٩٥	٥٩٤	٠,٧	١٧١
١٩٩٨	١٣٢٣	٢,٢	٣٧٩
٢٠٠٠	١٤٨٢	٢,٨	٧٠٨
٢٠٠٢	١٣٣٥	٢,١	٦٩١
٢٠٠٣	٨٧٠	١,٤	٦٣٨
٢٠٠٤	١٣٠٥	٢,١	٩٨٤
٢٠٠٥	١٣٢٦	١,٩	١٣٢٦
٢٠١٠	١٥٢٧	٢,٤	٣٤٩٥
٢٠١٢	١٦٠٧	٢,٩	.n.a

ملاحظة: *ملايين البراميل يومياً.

المصادر: إنتاج النفط (حتى عام ٢٠٠٥): أوبك (٢٠٠٩، ٥٤).

إنتاج النفط (لعام ٢٠١٠ وما بعدها): أوبك (٢٠١٣، ٣٠)؛ تقديرات نصيب الفرد الثابت من الناتج الإجمالي المحلي: تم حسابها في الأمم المتحدة (UN)، الحسابات القومية وقاعدة بيانات المجاميع الرئيسية (٢٠١٣).

<http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp>

إن القيود المفروضة على تكوين رأس المال لم يكن بسبب توافر المال، الذي كان كبيراً حينما ارتفعت عائدات النفط، بل كان بسبب الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وقدرتها في الإنتاج أو الاستثمار من دون حدوث تضخم في الأسعار الذي سيؤدي بدوره إلى زيادة تكاليف الإنتاج، في الواقع لقد تم التأكيد على الاستثمار -على وجه التحديد- لأنه يهدف إلى زيادة القدرة الاستيعابية؛ وتطوير شبكات النقل، والمهارات البشرية وذلك لتحسين القدرة على إنتاج والاستثمار كما هو الحال مع العديد من الدول الأخرى المصدرة للنفط، بينما لم تتمكن الدولة العراقية من إنفاق جميع عائدات النفط؛ وبالتالي ادخر العراق مبلغاً يصل إلى ٣٦ مليار دولار أمريكي في احتياطات النقد الأجنبي (Jiyad 2002). تكررت الصعوبات الهيكلية في القيام بالأنشطة الاستثمارية لاحقاً بعد عام ٢٠٠٣، ويكمن الفرق الرئيس بين الفترتين في المسارات المتباينة للقدرة البشرية والدولة وليس في ارتفاع عائدات النفط، كان سبب التحديات الاستثمارية التي حدثت في السبعينيات هو توسيع المهارات والقدرة البشرية، ولاسيما في قطاع الدولة التي وظفت جزءاً كبيراً من العمالة الماهرة والمتعلمة. في المقابل كان سبب التحديات الاستثمارية التي حدثت في عام ٢٠٠٣ هو انخفاض المهارات والقدرة البشرية.

من المثير للاهتمام أن قطاع الصناعة نما بنحو كبير بينما كان النمو في القطاع الزراعي متعثراً نسبياً في السبعينيات، على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في كلا القطاعين^(١٩)، ويعود سبب تراجع القطاع الزراعي هو السياسات العامة السائدة في العراق -وفي أماكن أخرى في الشرق الأوسط والدول النامية- التي قمعت الزراعة من خلال تخفيض أسعار المنتجات الزراعية بنحو متعمد لكي تكون متاحة لجميع المستهلكين في المناطق الحضرية (الشروط التجارية بين الزراعة وبقية القطاعات الاقتصادية)، فضلاً عن ذلك، كان من أهم أولويات سياسة الحكومة في السبعينيات يتمثل بالتعبئة السياسية والسيطرة على الريف بدلاً من تعزيز النمو والإنتاجية (Springborg 1987, Mahdi 2002)، وتم إصلاح هذه السياسات المنحازة في وقت لاحق حينما أصبح واضحاً أنها كانت تعوق نمو الإنتاج، وبدأ التغيير في السياسات الزراعية في عام ١٩٧٩ (Springborg 1987)، أي قبل أن تنخفض عائدات النفط المرتبطة بالحرب بين إيران والعراق، ولم يكن تراجع معدلات الإنتاج الزراعي في السبعينيات بسبب نظرية المرض الهولندي بل كان بسبب السياسة السيئة، إن النجاح النسبي لقطاع الصناعة في السبعينيات يثبت أن آثار النفط في نظرية المرض الهولندي لم تكن موجودة، وعلى عكس الزراعة، فقد تلقى قطاع الصناعة مجموعة واسعة من الامتيازات، بما في ذلك الحماية الجمركية والدعم المالي وكذلك توفير قوة عاملة ماهرة على نحو متزايد.

لم تكن آثار المرض الهولندي عاملاً حاسماً لذلك، ولكن كان السبب هو السياسة العامة، ولاسيما في حالة قطاع الصناعة، من خلال تحسين رأس المال الاجتماعي.

إن النقاش حول القطاع الزراعي يوضح أن ضوابط الدولة المتشددة والتدخلات التي اتسم بها

الاقتصاد العراقي في السبعينيات هما السبب في تعثر النمو الاقتصادي على الأقل على المدى القصير؛ ولذلك تم انتقاد الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً موجهاً، ومع ذلك لا ينبغي أن يتم تعظيم أن تكون هي سبب أوجه القصور.

يبدو أن الكفاءات الثابتة أو تحقيق أقصى قدر من الدخل والإنتاج من قبل المخططين ومحور الإصلاحات في إجماع واشنطن لم تكن من أولويات تحقيق الهدف الرئيس لتكوين رأس المال المادي والبشري السريع، التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد (الكفاءة الديناميكية)، وقد يكون تحقيق الكفاءة الديناميكية أمراً باهظاً من حيث النمو على المدى القصير، ومع ذلك لم يتحقق الكثير من حيث التنمية والقدرات المادية والبشرية في هذه المدة.

وفضلاً عن ذلك، فقد أصبح من الواضح أن البلدان التي تحدد وبشكل ذاتي اعتبارات الكفاءة الثابتة وعملت على التخطيط بنحوٍ واسع النطاق قد شهدت أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والتنمية، أكد داني رودريك (Dani Rodrik) أن سياسات تعزيز النمو الناجحة تميل إلى أن تصاغ على وفق السياق (بدلاً من أن تكون ثابتة، كالمبادئ التوجيهية الليبرالية) وأن تكون تجريبية للغاية، فاستدامة النمو الاقتصادي قد يكون أكثر صعوبة من البدء بعملية النمو، إذ إنها تتطلب تغييرات مؤسسية وسياسية مستمرة (Rodrik 1995, 2005). يقول رودريك إنه غالباً ما تتطلب الحكومات للحفاظ على النمو أكثر من مجرد الابتعاد عن طريق المستثمرين في القطاع الخاص: الاستثمارات العامة - ولاسيما في رأس المال الاجتماعي - وأن القوانين والإعانات يمكن أن تحث رجال الأعمال للاستثمار وهو ما يزعم بأن العراق كانت تقوم بتطبيقها، والأهم من ذلك، هو أن تغير سياسة قطاع الزراعة يشير إلى إمكانية تجربة أمر جديد، ومن المستحيل معرفة ما إذا كانت الدولة قد اتبعت سياسة إصلاحات مماثلة في قطاعات أخرى، ولاسيما لأجل للتغلب على بعض أوجه القصور في التنظيم المفرط المرتبط بالتوجه نحو الكفاءة الديناميكية إذا ما كانت الظروف مختلفة، إذ كانت بداية الحرب بين إيران والعراق مقيدة لبدائل الإصلاح، وأياً كان الأمر، وعلى الرغم من سياسات الاستثمار المركزي، فقد كان العراق في أواخر السبعينيات في وضع يمكنه من الاستفادة من فترة النمو المستدام ذاتياً.

هناك عوامل أخرى كانت تعمل على تقييد آثار ارتفاع معدلات الإنتاج المادية والبشرية: أولاً: كان هناك ارتفاع في تسييس القطاع العام، الذي - وبدون شك - وسّع من قدرات الدولة، وكذلك ارتفاع المهارات والقدرات والأموال المتاحة للقطاعات المختلفة، في السبعينيات بدأت عملية توزيع المكافآت لمؤيدي النظام في جميع أنحاء البيروقراطية وتقويض النظام الذي يعتمد تقدمه على المقدرّة والعطاء الفردي في الدولة، وقد أدى هذا إلى تخفيض كفاءة القطاع العام. وقد أظهر النصاروي (١٩٩٤) أن سير عملية التخطيط الاقتصادي، الذي استخدم في العراق منذ الخمسينيات، قد أصبح مسيساً لدرجة كبيرة في

السبعينيات. لقد تم رفض التخطيط الاقتصادي الذي يستند إلى الخطط طويلة المدى وذلك لاتباع مسار خطط الاستثمار السنوية، وتقديم قدر أكبر من المرونة للنظام؛ وذلك لتحقيق أهداف سياسية لصالح مجموعة ما، وفي الوقت نفسه تخفيض القدرة على التنبؤ وعملية التخطيط، وحين البحث في العمليات المتعلقة بالموازنة العراقية، يقول جيمس سافاج في سياق مماثل إن عمليات الموازنة في عهد صدام سهلت السيطرة السياسية والإدارية من قبل الحزب الحاكم، الأمر الذي أدى إلى ذهاب الموارد إلى أولويات شخصية بدلاً من تعزيز التنمية، وهو الأمر الذي أدى إلى تخفيض فعالية التخطيط الاقتصادي وظهور دلائل على تراجع كبير في بقية قطاعات الاقتصاد- حتى وإن كان هناك ارتفاع ملحوظ في أعداد الموظفين في وزارة التخطيط من ٦٣٩ في عام ١٩٦٨ إلى ٢٩٣٢ في عام ١٩٧٦، والعديد منهم من الاقتصاديين والمهندسين والمخططين والإحصائيين الذين تلقوا تدريباً في الخارج (Savage 2013).

إلى أي مدى كان تأثير تلك العوامل المعوقة شديداً؟ كان التأثير النهائي لذلك يسيراً، على الأقل في فترة السبعينيات، حيث تم التصدي لها بشكل قوي، إذ كان الاستثمار العام في تلك الفترة له تأثير "جذب" الاستثمار الخاص بدلاً من الحد منه، الأمر الذي أدى إلى وصول قدرة الاقتصاد الاستيعابية إلى أقصى حد لها؛ وبالتالي فإن الجانب السلبي من المركزية المفرطة يقتصر في هذه الفترة؛ ومع ذلك فإن هناك أمرين جديران للإشارة، أولاً: على الرغم من أن ضمان حقوق الملكية لم يلقَ أي تحسن في تلك الفترة، إلا أنه على الأرجح لم يتراجع لدرجة كبح الاستثمارات^(٢٠)، وذلك لا يعد أمراً غير متوقع إذ إن الحكومات الاستبدادية الأخرى- بما فيها دولة الصين ذات الحزب الواحد- لم تؤيد أمن الممتلكات الخاصة. ثانياً: هناك دلائل تشير إلى أن عملية التسييس قد تسببت بأضرار اقتصادية، ولكن ذلك لم يؤخذ بالحسبان بسبب ارتفاع مستويات المعيشة في السبعينيات. والأهم من ذلك أنه لم يكن سبب تراجع المؤسسات هو نتيجة للاستراتيجيات الاقتصادية المضللة (المركزية) ولكن كان سببها الأولويات السياسية المحددة للنظام.

اتضح فيما بعد أن آثار تراجع مؤسسات التخطيط لم تدم طويلاً، إذ توقف الإنفاق على التنمية في الثمانينيات وذلك بسبب ضغوط الحرب بين إيران والعراق، ومع ذلك إن العديد من الأشخاص مقتنعون بأن فترة السبعينيات تعد عصر الاقتصاد الذهبي في العراق، ولا سيما حين تماثلتها مع الركود الذي حصل في الثمانينيات والانهيار في التسعينيات. أشار رزق خوري (٢٠١٣) في كتاب صدر مؤخراً حول العراق، إلى إن حزب البعث قد تحوّل من هيئة تركز اهتمامها على التنمية في بداية الحرب بين إيران والعراق إلى جهة يتمحور اهتمامها على الأمن القومي وهاجس السيطرة السياسية في الثمانينيات. يشير ما سبق إلى أن هذا التحول قد حدث قبل فترة الثمانينيات الذي يتجلى في تراجع عمل مؤسسات التخطيط، وأياً كان الأمر، فإن فترة السبعينيات لا تعدّ مثلاً واضحاً على نظرية الدولة الربعية التي تُعرّف على أنها الدولة التي تستخدم عائدات النفط لإنشاء حكم استبدادي مستقر، وهو لم يظهر في العراق سوى لفترة

قصيرة نسبياً، في منتصف السبعينيات إلى بداية الثمانينيات، ومن المحتمل أن تكون الثروة النفطية قد عملت على تقويض الحكم البعثي الاستبدادي من خلال توفير المال اللازم لمهاجمة دول الجوار^(٢١)، ومن المدير بالذكر بأن العائدات النفطية تؤثر على إجراءات الدولة، ولكن آثار تلك الإجراءات لا يمكن التنبؤ بها بسهولة^(٢٢).

غزا العراق إيران في عام ١٩٨٠ ولكن لم يكن معروفاً الفترة التي ستستمر بها الحرب، وتوقع العراق أن إيران ستخضع في غضون أسابيع قليلة^(٢٣)، وكلما طالقت فترة الحرب ارتفع عدد الرجال الذين تم تجنيدهم من ٤٣٠ ألف جندي (أو ما يقرب ٣,٢٪ من القوى العاملة) في عام ١٩٨٠ إلى مليون جندي (أو ٤,٧٪) في عام ١٩٨٨ (النصراوي ١٩٩٤)، وهو ما تسبب بنقص شديد في القوى العاملة. فضلاً عن تجنيد خريجي الجامعات وكذلك العمالة الماهرة والإداريين؛ مما خلق نقصاً شديداً في الاقتصاد المحلي، وقُتِلَ مئات الآلاف من الجنود أو تم أسرهم إذ كانت الحرب باهظة الثمن، وكلفت ما بين ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٨ و ٦٦٪ في عام ١٩٨١ (النصراوي ١٩٩٤)، وأدّى ذلك إلى انخفاض صادرات النفط على الفور؛ وبالتالي انخفاض العائدات. في بداية الأمر قامت الحكومة باستخدام احتياطاتها من النقد الأجنبي في الجيش، ودعم الاستهلاك المحلي، وتمويل برنامج التنمية، وحينما استنفدت الاحتياطات، وأصبحت سياستها في تمويل الحرب والاقتصاد أمراً ميوّساً منه في عام ١٩٨٢، قامت الحكومة بقطع الاستثمارات، والاستهلاك، لكنها استمرت في دعم الصحة والتعليم وواردات المواد الغذائية^(٢٤). ارتفعت معدلات الدخل لكل من الحكومة والأفراد وكمية الاستهلاك^(٢٥) في بداية الحرب، لكنها انخفضت بعد عام ١٩٨٢، إلا إنها لم تقل عن مستوياتها في السبعينيات - على وفق حسابات الأمم المتحدة^(٢٦)، كان الارتفاع الأولي والانخفاض الذي لحقه انعكاساً لتوقع الحكومة بحرب قصيرة، وتم تمويل الإنفاق المرتفع على الحرب والاستهلاك الخاص بعد عام ١٩٨٢ من خلال الأعمال الاستثمارية القليلة للدولة - في الوقت الذي توقف فيه الإنفاق على التنمية - وعلى الاقتراضات الدولية الضخمة، وبحلول عام ٢٠٠٤، بلغت الديون العراقية الدولية - التي تراكمت أكثر في فترة الثمانينيات - أكثر من ١٠٠ مليار دولار (علاوي ٢٠٠٧).

بحلول أواخر الثمانينيات، تراجع الإنفاق على الاستثمار بنحو كبير، ليس فقط بسبب الإنفاق على القطاع العسكري والاستهلاك بل أيضاً لندرة الأيدي العاملة الماهرة في الاقتصاد المدني؛ مما جعل عملية تكوين رأس المال أمراً صعباً. وبشكل عام كان الاقتصاد في الثمانينيات في حالة ركود، في حين تحسن أداء قطاع الزراعة في هذه الفترة بنحو أكبر من السبعينيات، إلا أن القطاعات الأخرى، بما في ذلك النفط والتصنيع المحلي، كان أداؤهم أسوأ (يوسف ٢٠١٢). حاول النظام في أواخر الثمانينيات تشجيع القطاع الخاص للقيام ببعض الأنشطة التي كانت تمارسها الحكومة سابقاً. إذ تم خصخصة المؤسسات التي

تملكها الدولة، والتقليل من الضوابط المفروضة على الأسعار فضلاً عن تخفيف بعض القوانين - ولاسيما قانون العمل-، وكل ذلك لجذب الاستثمارات، ومنها الاستثمارات الأجنبية.

من ناحية جذب الاستثمارات فقد فشلت الإصلاحات؛ إذ كانت نيتها النهائية نقصاً شديداً في بعض السلع الأساسية (النصراوي ١٩٩٤)، وعلى الأرجح كان فشل الإصلاحات الاقتصادية وتحديات تمويل إعادة الاعمار في اقتصاد منهك ومفلس من العوامل المساهمة في قرار العراق بغزو الكويت في عام ١٩٩٠ (Chaudhry 1991).

ما تأثير الحرب بين إيران والعراق على قدرات التنمية والمؤسسات الاقتصادية؟ من حيث القدرات البشرية والمدخلات الأساسية في عملية التنمية، تعد الثمانينيات فترة توسع نسبي، إذ استمرت نسبة المتعلمين بالارتفاع، وعلى الرغم من ظروف الحرب فقد تزايد أعداد الشباب المتحقين في الجامعات^(٢٧)، ومع ذلك فإن استغلال قدرة الشباب المتخرجين من الجامعات تم تقليصها؛ وذلك بسبب تجنيدهم في الجيش، وفضلاً عن ذلك، فإن التحرير العشوائي للأسواق والأسعار لم تؤمن حقوق الملكية أو تعزز من الأداء الاقتصادي حينما باعت الدولة أصولها إلى المقاولين والصناعيين -المستفيدين من ممتلكات الدولة- (الحفاجي ١٩٨٦)، وهذا يؤكد وجود خلل في رسم السياسة التي تنادي إلى التحرير والخصخصة، وبغض النظر عن الظرف فإن قراراتهم لم تقم بتوسيع حقوق الملكية، وبشكل عام استفاد في المقام الأول أصحاب الامتيازات، وتم إلغاء العديد من الإصلاحات بسبب النتائج السلبية التي أحدثتها.

حاول العراق الحد من استهلاك العائدات الوفيرة خلال فترة السبعينيات لتحقيق الهدف الأول وهو (تكوين رأس المال السريع)، فيما كانت تحاول دعم الاستهلاك في زمن الحرب خلال الثمانينيات، حينما كانت الإيرادات تتراجع. إن انعكاس موقف الحكومة بشأن الاستهلاك ليس نتيجة مباشرة أو واضحة للنفط بل بسبب تغيير أولويات الدولة، وبالفعل، فقد تم دعم الاستهلاك في الثمانينيات من خلال الاقتراض الدولي، والذي تم التعهد فيه بأن تسدد من عائدات النفط في المستقبل، على أي حال، كان الاقتصاد العراقي أكثر اعتماداً على النفط من أي وقت مضى بحلول عام ١٩٩٠، ولم تقم عائدات النفط بدفع معظم المصاريف الحكومية فقط ولكن كان هناك الحاجة لها للمساعدة في سد الديون المتراكمة على البلاد، إذ بلغت مساهمة النفط ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عند تقييمها في السوق بسعر صرف العملات الأجنبية (غزدار وحسين ٢٠٠٢). إن الاعتماد على النفط هيمن على الأهداف المحددة في كيفية الإنفاق على التنمية، التي تم إعلانها في الخمسينيات لمحاولة تنويع النشاطات الاقتصادية وإيجاد مصدر بديل للدخل القومي، إذ إن استمرار الاستثمار في رأس المال الاجتماعي في الثمانينيات كان من الممكن أن يساعد في تعزيز تنويع الاقتصاد، والتغلب على اضطرابات آثار النفط.

ضعف الدولة، وتشتت المواطنين وهجرة العقول: العقوبات الاقتصادية

هناك شك حول ما إذا كانت الدول النامية قد استفادت من ارتفاع مستويات العولمة والتبادل، بالنسبة للعراق أدى الحظر المفروض على بيع النفط في الأسواق الدولية في ظل العقوبات الاقتصادية الشاملة إلى انهيار اقتصادي واجتماعي، مع وجود آثار عميقة ولا رجعة فيها على حياة العراقيين^(٢٨)، وأدى هجرة العراقيين المهرة والمتعلمين في التسعينيات إلى تآكل قدرة الدولة بحيث أصبح من الصعب عليها فرض النظام.

ما جعل العراق أكثر عرضة للعقوبات هو تداخل النفط مع الجغرافيا، فقد تم تصدير النفط عبر منافذ محددة -خطوط الأنابيب ومحطات ميناء في تركيا والمملكة العربية السعودية والخليج العربي-؛ الأمر الذي جعل التحكم بمنعه أو حضره أمراً يسيراً -نقل النفط براً من طريق الشاحنات يعدّ أمراً مكلفاً وغير عملي-، تضاءلت صادرات النفط الى حد كبير مع بداية العقوبات، الذي تجلّى في انخفاض حاد في الناتج الإجمالي من النفط الخام ١٩٩٠-١٩٩١ كما مبين في الجدول رقم ١، ومن المثير للاهتمام هو أن الحدود العراقية كانت سهلة الاختراق^(٢٩)؛ وهذا هو السبب الذي أدى إلى أن تكون السلع متاحة للبيع في الأسواق العراقية المحلية خلال فترة العقوبات، وكان عدد قليل من الناس بإمكانهم تحمل شراء البضائع، وفي الواقع لم تظهر آثار العقوبات على الأرض بسبب الناحية القانونية المفروضة على الواردات، ولكن نتيجة للاختيار الفعلي للصادرات وهي الطريقة لدفع ثمن الواردات.

أدى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ من آب عام ١٩٩٠ إلى تجميد الأصول المالية الدولية للعراق وحظر التجارة، ولكن تم إعفاء الإمدادات الطبية والغذاء بموافقة مجلس الأمن (النصراوي ٢٠٠٢)، ولكن من دون الحصول على رأس المال من الأسواق الدولية اللازمة لدفع واردات الغذاء والدواء ثبت أنه أمر مستحيل، إذ بلغ متوسط فاتورة الأغذية المستوردة ١,٣ مليار دولار في الفترة من ١٩٨٣-١٩٨٩ (يوسف ٢٠١٢)، بينما بلغت فاتورة الأغذية والدواء ٢,٣٦ مليار دولار لعام ١٩٨٩ Gazdar (and Hussain 2002)، وعلى وفق بيانات أوبك، فقد انخفضت قيمة صادرات النفط العراقية -التي تمثل جميع الصادرات تقريباً- من ١٢,٢٨ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى ١,٠٣١ مليار دولار في عام ١٩٩٠، وإلى ٣٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩١، وبمتوسط قدره ٥٣١ مليون دولار في الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦^(٣٠) وهو ما يشكل أقل من ربع نفقات استيراد المواد الغذائية والأدوية في عام ١٩٨٩^(٣١)، تمثل هذه الإيرادات المخفضة كميات النفط القليلة جداً المصدرة إلى الأردن والمهربة عبر تركيا، التي تعاضت عنها القوى الدولية.

إن الانهيار الذي حدث في الإيرادات والعقوبات الاقتصادية منعا حصول العراق على قروض

دولية؛ الأمر الذي جعل إعادة البناء شيئاً مستحيلاً، ويبين الجدول (١) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة الثلثين من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢، الذي يوضح حدوث انهيار اقتصادي^(٣٢). كان الانخفاض في الدخل كبيراً جداً إذ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعراق في التسعينيات أقل من البلدان ذات الدخل المنخفض، وذلك حسب تقارير البنك الدولي (١٩٩٧)، مع متوسط دخل الفرد ٤٣٠ دولاراً في عام ١٩٩٦ على وفق أسعار السوق الجارية، استجابت الدولة لهذه الأزمة من خلال خفض دعم الاستهلاك والإنتاج على وجه الخصوص، فيما عدا برنامج الحصص الغذائية، وقامت الدولة أيضاً بطبع المزيد من عملة الدينار العراقي من أجل دفع النفقات الجارية؛ مما أدى إلى تضخم وانخفاض قيمة الدينار العراقي. ارتفعت الأسعار المحلية أكثر من ٢٠٠٪ من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣ - إحصائيات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٩٤ - وانخفضت قيمة الدينار العراقي، إذ كان الدولار الأمريكي يعادل ٢,٠ ألف دينار عراقي في عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩١ كان الدولار يعادل ٤,١ ألف دينار عراقي، وفي عام ١٩٩٤ كان يعادل ٢٧٠ دينار عراقي (الإسكوا ١٩٩٨)؛ واستقر الدينار في أواخر التسعينيات.

إن تدهور سعر الصرف أدى إلى زيادة حادة في الأسعار المحلية للواردات - بما في ذلك الغذاء والدواء - مقارنة للسلع المنتجة محلياً (Gazdar and Hussain 2002)، وهو ما جعل الأنشطة الزراعية المحلية مفيدة بنحو كبير، بسبب تدفق العمالة لقطاع الزراعة، وتغيير الاتجاه السائد الذي استمر لعدة قرون - بالابتعاد عن الزراعة - ويُظهر الجدول (٢) البيانات الإحصائية لتوزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية، ويبين أيضاً أن إجمالي العمالة في قطاع الزراعة قد تضاعف من ٥٠٠ ألف شخص في عام ١٩٨٧ إلى ٩٢٥ ألفاً في عام ١٩٩٧، وكجزء من القوة العاملة، فقد زادت العمالة في قطاع الزراعة من ١٢,٥٪ إلى ١٩٪، وفي المقابل انخفضت العمالة في الاستيراد وقطاع الصناعات. انخفض عدد العاملين في المنشآت الصناعية من عام (١٩٨٩-١٩٩٣) من ١٧٤,٧٠٠ إلى ١٢٨,٠٠٠ (CSO 1994)، يفسر هذا الانخفاض نتيجة سحب الدعم الحكومي فضلاً عن انخفاض الطلب بسبب انهيار دخل الأسر، وجذبت الزراعة معظم الأيدي العاملة إلا أنها لم تتمكن من استيعاب الجميع؛ ونتيجة لذلك فإن معدلات البطالة تضاعفت أكثر من ثلاث مرات في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٧ كما هو مبين في الجدول رقم (٢)، على الرغم من أن جزءاً من السبب وراء انخفاض معدل البطالة في عام ١٩٨٧ يعود إلى التعبئة العسكرية للحرب بين إيران والعراق.

الجدول (٢): الأيدي العاملة والتوظيف		
١٩٨٧	*١٩٩٧	الفئة
٣,٩٦	٤,٨٦	إجمالي الأيدي العاملة (بالملايين)
٠,٤٦	٠,٥٠	الإناث
٣,٥٠	٤,٣٦	الذكور
٠,٤٩	٠,٩٢٥	قطاع الزراعة
٠,٢٧	٠,٢٢	قطاع الصناعة
١٢,٥	١٩,٠	نسبة قطاع الزراعة (%)
٤,٥	٦,٧	نسبة قطاع الصناعة (%)
٤,٧	١٦,٧	معدلات البطالة

ملاحظة: باستثناء إقليم كردستان العراق.

مصادر: منظمات المجتمع المدني

إن تغيّراتٍ بهذا الحجم في التكوين القطاعي للعمالة وارتفاع معدلات البطالة هو أمر غير طبيعي، وبين التفكك الاقتصادي الكبير، تم دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك بنحوٍ مطول في دراسات أخرى (انظر على سبيل المثال، (Armove 2000)، و (Gordon 2010)، و (الجواهري ٢٠٠٨) و (von Sponeck 2006). قامت الدولة بمساواة برنامج الحصص الغذائية إلى حد كبير، ولكن تلقى أعضاء حزب البعث وكبار المسؤولين مخصصات معززة (Sassoon 2012)، قدمت الحصص الغذائية جزءاً كبيراً من احتياجات الشعب للغذاء، ولكن كان انخفاض الدخل شديداً لدرجة أن الأسر لم تستطع تحمل تكاليف الاحتياجات الغذائية، حتى حين صرف ما يقرب من ثلاثة أرباع من الدخل على الغذاء في عام ١٩٩٣، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع حاد في معدلات سوء التغذية، ولاسيما لدى الأطفال (Garfield and Waldman 2003). فضلاً عن تدهور توليد الكهرباء، وعدم قدرة السكان استعمال المياه الصالحة للشرب، مما أدى إلى زيادة نسبة وفيات الرضع -الذين يبلغون عاماً واحداً- إلى ثلاثة أضعاف (Garfield and Waldman 2003, Pellet 2000).

ومن الجدير بالذكر أنه قد فشل تنفيذ برنامج "النفط مقابل الغذاء" في عام ١٩٩٦ لحفض معدلات وفيات الرضع أو تحسين الأوضاع الإنسانية، وقد سمحت واردات المواد الغذائية في الدولة بزيادة الحصص الموزعة، وهذا ساهم في إيقاف وانخفاض معدلات سوء التغذية، وقد ارتفعت معدلات سوء التغذية المزمن من ١٨,٧٪ لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في عام ١٩٩١ -وهو

العام الذي فرضت فيه العقوبات الاقتصادية- و ٣٢٪ في عام ١٩٩٦، و ٣٠٪ في عام ٢٠٠٠، لكنه انخفض إلى ٢٠٪ في عام ٢٠٠٢ (Garfield and Waldman 2003). إن زيادة تدفق العملات الأجنبية قامت بإبطاء معدل تراجع سعر الصرف في العراق، ودعم سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي للحكومة في أواخر التسعينيات، بينما خفضت قيمة الدينار العراقي في عام ١٩٩١ من ٤ ألف دينار عراقي للدولار الواحد إلى ٢٧٠ دينار عراقي للدولار الواحد في عام ١٩٩٤ إلا أن الانخفاض اللاحق كان معتدلاً نسبياً، إذ كان الدولار الواحد يعادل ٨٢٥ ديناراً عراقياً في عام ١٩٩٥، وفي عام ١٩٩٨ كان الدولار الواحد يعادل ١,٢ ألف دينار عراقي (UNESCWA1998). أما في مجال الصحة فقد كانت هناك خسائر كبيرة في عدد الأفراد المهرة (Gordon2010)، ولم يكن هناك أي تغيير لحالة الرضع والأطفال-الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات- إذ ارتفعت معدلات الوفيات بعد عام ١٩٩١ لصل إلى ١٠٢ طفل من أصل ١٠٠٠ طفل، و ١٢٥ طفل من أصل ١٠٠٠ طفل في عام ٢٠٠٤ (UNICEF 2005)، بقي الأطفال معرضين للخطر على الرغم من وجود الأدوية والمعدات التي وفرها برنامج النفط مقابل الغذاء، ويعود ذلك جزئياً إلى عدم وجود عدد كافٍ من الموظفين لاستخدام تلك البضائع والمعدات بنحو فعال حين وصولها (Gordon 2010, 138).

إن برنامج النفط مقابل الغذاء وقر مبالغ يسيرة من الأموال وكان إنفاقها محددًا بنحو كبير (Alnasrawi 2002). وعلى وفق تقرير الأمم المتحدة الخاص بالاحتياجات الإنسانية، فإن العراق يحتاج إلى ٦,٨ مليار دولار سنوياً (Gazdar and Hussain 2002, 73)، إلا أنه في الفترة من كانون الأول عام ١٩٩٦ إلى تموز عام ٢٠٠٢، تم السماح للعراق بالحصول على مبلغ ٢٠ مليار دولار فقط عن واردات برنامج "النفط مقابل الغذاء" (Gordon 2010). إلا أن الدولة العراقية تلقت نصف عائدات مبيعاتها من النفط^(٣٣)، ولم يكن بالإمكان استخدام تلك الإيرادات لشراء السلع أو الخدمات داخل العراق، مما أعاق عمليات إعادة البناء؛ وبالتالي تم تقليص فعالية برنامج النفط مقابل الغذاء، وفضلاً عن ذلك قام ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا في لجنة عقوبات مجلس الأمن للأمم المتحدة بمنع حصول العراق على الواردات الرئيسية على وفق المبدأ القائل: إنها من الممكن أن تستخدم لتطوير أسلحة محظورة.

منذ بداية العقوبات المفروضة على العراق في كانون الأول عام ١٩٩٦ وحتى تشرين الأول عام ٢٠٠٠، تم تأجيل الحصول على الواردات التي بلغت ٢,٤ مليار دولار أو ما يعادل ١٥٪ (Cortright, 2002)⁽³⁴⁾، Millar, and Lopez 2002، وغالباً ما تكمل الواردات بعضها بعضاً، وكان تأثير هذا التأخير في الواردات أكثر خطورة مما تشير إليها الأرقام، إذ يشير "Joy Gordon" إلى أن توافر قطع الغيار لقطاع ما، يُعدُّ أمراً ضرورياً لتوليد الإيرادات اللازمة لبرنامج النفط مقابل الغذاء، ولكن تم حظرها على الرغم من تحذيرات خبراء الصناعة (Gordon 2010)؛ ولذلك فإن الصعوبات التي واجهها العراق في رفع معدلات

صادرات النفط بعد عام ٢٠٠٣ ترجع جزئياً إلى القطاع النفطي المتداعي الذي خلفتها العقوبات.

أدى الحرمان الذي سببته العقوبات إلى هجرة أعداد كبيرة من العراقيين، إذ غادر نحو مليون ونصف عراقي من العراق قبل حرب الخليج في عام ١٩٩١ (Sassoon 2011)، وبحلول عام ٢٠٠٢ ارتفع العدد إلى ٤ ملايين، على وفق إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) (٢٠٠٧)، ويشير (Gordon 2010) إلى أن نصف الموظفين الإداريين والفنيين وموظفي المستشفيات المهرة وحوالي ٤٠,٠٠٠ معلم غادروا العراق خلال فترة العقوبات، وتُفسّر هذه الخسارة سبب عدم تحسن القطاع الصحي حينما تم البدء ببرنامج النفط مقابل الغذاء، ومنذ عام ٢٠٠٣ فإن الصراعات وانعدام الاستقرار في العراق تسبب بتسارع خسارة الموظفين المهرة.

رافق خسارة المهارات والقدرات انخفاض في رأس المال، و"توصلت الأمم المتحدة إلى أنه نتيجة لحرب الخليج عام ١٩٩١، فقد تراجع العراق إلى عصر ما قبل الصناعة" (Alnasrawi 2002, 67)، لكن العقوبات المفروضة منعت أي وسيلة لإعادة الإعمار كما هو مبين في الجدول ٣، انخفضت الإجمالي كوين رأس المال الثابت (الاستثمارات في الأصول، على سبيل المثال، المعدات والآلات والطرق والمستشفيات) من ١٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العقدين قبل العقوبات إلى أقل من ٦٪ في ١٩٩١-٢٠٠٢، وكان العراق يخسر رأس المال البشري وهو الأمر الذي جعل من الصعب أن يتم إعادة البناء والإصلاح في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣.

الجدول ٣. إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (تم حساب متوسط يسير بالدولار الأمريكي)	
النسبة	الفترة
١٨,٦	١٩٩٠-١٩٧٠
٥,٩	٢٠٠٢-١٩٩١
١٥,٨	١٩٧٩-١٩٧٠
٢١,٦	١٩٨٩-١٩٨٠
٧,٠	١٩٩٩-١٩٩٠
٢٠,٠	٢٠٠٩-٢٠٠٤

مصدر: الأمم المتحدة (UN)، قاعدة بيانات الحسابات الرئيسية (٢٠١١).

[HTTP: // unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp/](http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp/).

يفترض (Niblock 2001) أن الانخفاض في الدخل ومستويات المعيشة أنشأ مواطنين "مستضعفين"، إذ أصبح البقاء على قيد الحياة من أولويات العراقيين.

بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ تم اعتبار العراق على أنه يشكل تهديداً إقليمياً، وقد حالت العقوبات دون إعادة الإعمار وقيدت بشدة قدرة الدولة على توفير مجموعة من الخدمات التي كانت توفرها من قبل، ويتضح من ارتفاع الجريمة وغياب القانون في التسعينيات كيف أن الدولة كانت غير قادرة على توفير أسهل الخدمات العامة والنظام، وكما يشير Toby Dodge بدأت الدولة "فقدان السيطرة على العنف" (Dodge 2012, 32)، في الواقع كان تراجع سيطرة الدولة واسعاً بحيث تم الاستعانة بمصادر خارجية لإنفاذ القانون، بما في ذلك السيطرة على التهريب من مجموعات خارجية ومخبرين (Sassoon 2012)، بينما تم تجنيد حلفاء قبليين للحفاظ على السلام في المناطق الريفية، وهو أمر لا يمكن تصور حدوثه قبل بضع عقود (Davis 2005).

كان ارتفاع نسبة المسؤولين الفاسدين في الدولة أمراً واضحاً وأحد أشكال سيطرة الدولة على الاقتصاد والمجتمع خلال فترة العقوبات، وعلى الرغم من وجود فساد قبل فترة التسعينيات، إلا أنه كان يقتصر على من هم في قمة السياسة، وفي ظل العقوبات أصبح الفساد مستشرياً في الدولة، ويشير (Rangwalla 2011) إلى أن بعض الجماعات الدينية التي ظهرت في فترة التسعينيات قد تمكنت من الصمود حينما تم تغيير النظام في العراق ورفع العقوبات الاقتصادية، ويفترض أيضاً أنها قد ساهمت في ظهور الطائفية والقبلية منذ عام ٢٠٠٣، وفي دراسته للمؤسسات التي تتحرك "ببطء" و "بسرعة"، يلاحظ (Roland 2004) أن المعايير الاجتماعية - مثل المواقف العامة تجاه الفساد - تميل إلى التغيير تدريجياً، ومع ذلك فإن هذا يشير ضمناً إلى وجود درجة من الاستمرارية، لم تسبب العقوبات المفروضة على العراق انهماكاً اجتماعياً، الذي يُظهر تغييراً في المواقف العامة تجاه الفساد، ولكنها قد حدثت في فترة بداية العقوبات، وسرعان ما أصبح الفساد - في كل من القطاعين العام والخاص - أمراً طبيعياً.

إن تدهور الدولة في التسعينات نتيجة توسع حزب البعث تنفق مع الصورة التي رسمها "Sassoon 2012"، إذ يلاحظ ساسون أن معدلات تجنيد العراقيين للحزب نما بسرعة أكبر من معدل نمو السكان العام؛ وواصلت الأسر بإلحاق أبنائهم في الكليات العسكرية، ومع ذلك فإن الزيادة في عضوية الحزب تُعدُّ أمراً مفهوماً تماماً نظراً لانهايار الدخل وتدهور الخدمات العامة بسبب العقوبات، وهكذا، فقد حصلت الزيادة في عضوية الحزب بنحوٍ موازٍ لتدهور قدرة الدولة، وارتفاع القبليّة والطائفية، وكذلك فقدان القدرات البشرية والمادية، وهناك تفسير آخر وغير متضارب لهذا الأمر هو أن العقوبات الاقتصادية قامت بدعم

النظام مع إضعافه؛ وذلك لأن العقوبات أضرت بالسكان أكثر من النظام.

هذا هو بالضبط عكس عمل العقوبات الأساسي وهو ما يشير إلى موطن فشلها، إذ إن العقوبات الاقتصادية سواء أكانت "مستهدفة" أم شاملة - كما كانت في العراق - تسعى إلى سياسات الحكومة التي فرض عليها العقوبة (Cortright and Lopez 2002)، ويتم ذلك من خلال خلق معاناة بشرية، سواء بين مجموعة محددة أم على عامة السكان، وهذا بدوره من المفترض أن يولد ضغطاً على الحكومة لتغيير سياساتها لإنهاء العقوبات أو تجنبها^(٣٥). الأمر الذي يدفعنا للتساؤل أنه خلال تجربة العراق مع العقوبات كان الظن السائد بأنه كلما كانت العقوبات أكثر شمولاً كان تطبيقها أكثر صرامة، ليتم تحقيق الغاية السياسية من العقوبات، لأنه في هذه الحالات تميل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العقوبات إلى أن تكون كبيرة. كان يُعتَقَد بأن الانخفاض الحاد للدخل القومي لأكثر من ٢٪ يتسبب بالالتزام الحكومة المستهدفة لضوابط الأمم المتحدة (Cortright and Lopez 2002)، على الرغم من أن العراق قد دمر أسلحته المحظورة في التسعينيات إلا أنه من الصعب أن يتم وصف ذلك الأمر بأنه نوع من الالتزام لقرارات الأمم المتحدة.

أضعفت العقوبات المجتمع العراقي بشكل كبير، إذ قام حزب البعث في الثمانينيات بالسيطرة على المؤسسات المدنية المستقلة أو إنهاء وجودها مثل: النقابات العمالية، والجمعيات النسائية، كما منع حزب البعث تقديم المساعدات للمؤسسات المدنية، تشير زبيدة (٢٠٠٥) إلى أن الفقر والصدمة الناتجتان من العقوبات قد دفع العراقيين إلى طلب المساعدات من جهات أخرى كالعشيرة والقبيلة، الأمر الذي عزز الطائفية بين الأفراد، وفي وقت لاحق ظهور الصراعات الطائفية. بناءً على رأي (زبيدة ٢٠٠٥) فإن العقوبات لم تخلق الصراع الطائفي في العراق.

الحرب واستمرارية المؤسسات: الأزمة الاقتصادية بعد عام ٢٠٠٣:

لقد بشرت فترة بعد عام ٢٠٠٣ بتغيير كبير، إذ تعرض العراق للغزو والاحتلال، والإطاحة بنظام البعث وتم رفع العقوبات الاقتصادية، وتم تخفيض العبء الباهظ لديون العراق الخارجية، وقد ضمن البنك المركزي المستقل نظاماً تجارياً واستقراراً للأسعار من ناحية، ومن ناحية أخرى - وفي نواح مهمة تتعلق بالتنمية العراقية - كان هناك استمرارية كبيرة للتدهور الذي حدث في فترة ما قبل عام ٢٠٠٣. إذ وصلت المهارات والقدرات البشرية في التراجع وكذلك قدرة الدولة، الأمر الذي ضاعف من الفساد والمحسوبية التي تعيق التنمية. إن التنمية الاقتصادية هي في الأساس عملية استخدام المهارات والقدرات البشرية كمدخلات لتحسين حياة الناس، إلا أن فقدان المهارات تشير إلى إعاقه عملية التنمية، هناك حاجة إلى الأيدي العاملة الماهرة لتنفيذ الاستثمارات، إذ إن فقدانها تعيق عملية التنمية، وإعادة تدريب كوادر

جديدة هو أمر مكلف؛ ونتيجة ذلك هو تراجع الاستثمارات التي تحقق ارتفاعاً في مستويات المعيشة.

منذ عام ٢٠٠٣، واصل رأس المال البشري بمغادرة العراق. بسبب انعدام الأمن المستمر والسياسات الخاطئة من قبل قوات الاحتلال التي تهدف إلى إعادة هيكلة جذرية^(٣٦)، في فترة ما بعد حزب البعث قامت سلطة الاحتلال الأمريكي بطرد ١٢٠ ألف معلم وطبيب من وظائفهم؛ الأمر الذي دفع العديد منهم إلى مغادرة العراق^(٣٧). كانت خطة الولايات المتحدة في إعادة الإعمار تتركز على إعادة تأهيل البنية التحتية للعراق المادي وليس المؤسسات (Bowen 2009, 258)، ولم تقم السياسات بتعزيز الأمن، إذ تم استهداف الأكاديميين، وكرد فعل على ذلك قاموا بمغادرة العراق بأعداد كبيرة، وكان للارتفاع السريع في رواتب القطاع العام تأثير محدود لمنع الكفاءات من مغادرة العراق. في استطلاع أجري للعراقيين المقيمين في الأردن - حيث حصل العديد منهم على إقامة مؤقتة فيها أو تم استخدامها كنقطة عبور إلى وجهات أخرى - يعطي مؤشراً على فقدان ٤٦٪ من العراقيين -الذين يبلغون من العمر ١٦ سنة أو أكثر- حاصلين على درجة بكالوريوس على الأقل، على وفق استطلاع أجري في عام ٢٠٠٧ (Fafo ٢٠٠٧)، وهي أعلى بكثير من المتوسط بالنسبة للعراق، وفي الوقت نفسه انخفض التعليم لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥- ٢٤ عاماً في العراق بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، وذلك نتيجة انخفاض معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي خلال التسعينات، حينما أجبرت الأسر على سحب أطفالهم من المدرسة (USAID 2012).

إن انخفاض الأيدي العاملة الماهرة قد جعل عملية تكوين رأس المال أمراً صعباً، فقد افتقرت وزارة النفط إلى القدرة التقنية لمراقبة العقود الكبيرة، بينما في وزارة الكهرباء يتراوح أوجه القصور في توافر الإشراف الهندسي للإشراف على الميزانية“ (USAID 2012, A-25). على وفق جدول ٣، كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩^(٣٨). وفضلاً عن ذلك، فإن الهدر والفساد يميلان إلى تضخم تكاليف تكوين رأس المال، إذ تم إهدار ٨ مليارات دولار من أصل ٦٠ مليار دولار أنفقتها الولايات المتحدة لإعادة إعمار العراق (Ackerman 2013).

يشير (Toke Aidt) في تحليله للفساد إلى أن مستويات الفساد يتم تحديدها من الهياكل التشجيعية، إذ يميل الفساد إلى أن يُحَفَّز بشكل ذاتي وذلك لعدة أسباب، إذ إن دفع رشوة لفرد ما للمشاركة في الفساد تكون عالية إذا كان هناك العديد من الأشخاص حوله أو إذا كان حوله فاسدون كذلك -أو على الأقل لا يعارضون عملية الفساد- (Aidt 2003)، وبمجرد تفشي الفساد، فإنه يميل إلى الاستمرار (Sah 1988)، ولكن مسألة التكاليف الاقتصادية للفساد تعد قضية معقدة، لأنه من الصعب أحياناً التمييز بين أسباب الفساد وعواقبه (Ackerman 2006)؛ وبالتالي فمن غير صحيح من حيث المبدأ -وغالباً ما تكون غير ممكنة لتأكيدتها بشكل قاطع- أن الفساد هو مكلف دائماً من حيث النمو

الاقتصادي والتنمية^(٣٩). هناك أمثلة عديدة لدول ذات معدلات النمو العالية التي تعاني أيضاً من الفساد.

من المرجح أن تكون تكاليف الفساد عالية في الحالات التي يرتبط فيها الفساد مع العنف الذي يجد من الاستثمار وريادة الأعمال، وبالرجوع إلى العراق فقد أشار وزير المالية السابق علي علاوي إلى أنه لو كان مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية متاح في السنوات ٣٠ الماضية فإن العراق سيكون وبالتأكيد في موقع متوسط (علاوي ٢٠١٣). في عام ٢٠١٢ حصل العراق على المرتبة ١٦٩ من أصل ١٧٤ بلداً في تصنيف منظمة الشفافية الدولية (منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٣)، وقد استمر الفساد منذ عام ٢٠٠٣ وربما زاد بنحو أكبر، إذ انتشر الاختلاس والرشاوى على نطاق واسع^(٤٠)، وأصبح الباحثون عن العمل في القطاع العام يلجأون لدفع مبالغ كبيرة للحصول على الوظائف (Cockburn 2013)، والأهم من ذلك فإن هذه المدفوعات تذهب إلى الأحزاب السياسية أو الميليشيات المسلحة التي تسيطر على مختلف دوائر القطاع العام والوزارات، وهي إحدى الطرق التي تمول فيها الأحزاب السياسية عملياتها؛ وهذا يعني أن كثيراً من عمليات الفساد في العراق تعد أمراً مكلفاً للغاية، وبالتالي ليس فقط في تراجع المهارات والقدرات التي أدت إلى تعثر النمو في العراق، إذ أن تراجع عمل خفضت المؤسسات البيروقراطية والتنظيمية أدت إلى تراجع نتائج التنمية بنحو أكبر من فقدان القدرة، وهو ما يدل على أن مؤسسات التنمية في العراق هي غير كفوءة^(٤١).

وبالعودة إلى مسألة الاستثمار، فقد تسارع تكوين رأس المال بعد التحسن النسبي في الوضع الأمني في عام ٢٠٠٨، ولكن وصل العراق سريعاً لقدرته الإستيعابية، حيث إن الحكومة العراقية لا تزال إلى حد كبير من أكبر المستثمرين في الاقتصاد، وقد حاولت أن تستثمر بشكل أكبر، وكانت قادرة على إكمال جزء من الاستثمارات المخطط لها (USAID 2012)، في المقابل فإن زيادة الاستهلاك - التي دفع ثمنها ارتفاع عائدات النفط - كان أمراً سهلاً التحقيق. ارتفعت الإيرادات الحكومية على الرغم من الانخفاض في كميات النفط المصدرة، وكما يبين الجدول (١) فإن الانخفاض الذي حدث في بداية الألفية تم سده في عام ٢٠١٠، ولكن حتى وقت قريب إلى حد ما، شهدت أسعار النفط ارتفاعاً سريعاً منذ ٢٠٠٥، وكانت النتيجة أن عائدات النفط تضاعفت في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ (أوبك ٢٠١٢)، وقد سمح ذلك للدولة العراقية بتوسيع وظائف القطاع العام وزيادة الرواتب، إذ تم توظيف حوالي ٦٠٪ من العاملين بدوام كامل بحلول عام ٢٠١٢ (BMI 2013). وعلى وفق البنك الدولي (٢٠١٤) فإن أربعة أخماس الـ ٧٥٠,٠٠٠ وظيفة التي تم إنشاؤها في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢ كانت مخصصة للقطاع العام، ولكن لم يتم شمل جميع شرائح العراق في هذه الوظائف إذ تم استبعاد الفقراء، والحاصلين على تعليم أقل، والذين ليس لديهم معارف جيدون، ونتيجة لذلك ارتفع الاستهلاك بين الفقراء بنسبة أقل نسبياً من بين الفئات ذات الدخل المرتفع وانخفضت معدلات الفقر بنحو طفيف في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ (البنك الدولي

(٢٠١٤). ولم يؤد ارتفاع عائدات النفط بتقليل الفقر بشكل ملحوظ. في الواقع، فإنه من غير المحتمل أن تركز الحكومة على توسيع إنتاج النفط - الدولة التي تخطط لزيادة إنتاج النفط من حوالي ٢,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ١٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٧ (صندوق النقد الدولي ٢٠١١) - يقوم على الاعتقاد الخاطئ بأن ذلك يمكن أن يسرع وينحو ملحوظ الإنفاق الاستثماري، بل القلق من عدم القدرة على تلبية النفقات الجارية - على سبيل المثال رواتب وأجور العاملين في القطاع العام - إذا انخفضت أسعار النفط، وهذا ما قد حدث مؤخراً (رويتز ٢٠١٤).

إن التوسع في القوة الشرائية أدى إلى زيادة الطلب المحلي على السلع الزراعية والصناعية، ولكن هذه القطاعات واجهت صعوبة بالغة في زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي المتزايد، وهناك بعض الأدلة على أن الإنفاق المحلي المتزايد من عائدات النفط مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي جعلت هذه القطاعات أقل قدرة على المنافسة منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما اقترحت نظرية المرض الهولندي، إذ إن ارتفاع العمالة والأجور في القطاع العام قد جذبت العديد من الأيدي العاملة في قطاع الزراعة، ومع ذلك فإن هذه ليست سوى جزء من القصة. فيما يتعلق بالزراعة فإن النقص المزمن في الاستثمار، وإزالة الدعم المحلي المفاجئ والمنافسة الأجنبية - في كثير من الأحيان من الواردات المدعومة - جميعها أدت إلى إعاقة القدرة على زيادة الإنتاج، على وفق دراسة أجرتها وزارة المالية العراقية^(٤٢). أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فتعد صناعة السمنت في العراق مثلاً على ذلك، إذ إن ارتفاع تكاليف النقل تقدم «حماية طبيعية» للواردات، ولكن هذا لم يكن كافياً لتعويض آثار نقص الأيدي العاملة الماهرة في العراق، إذ إن أنظمة النقل وانقطاع التيار الكهربائي، زادت من تكاليف الإنتاج، ونتيجة لذلك فإن صناعة السمنت في العراق غير قادرة على منافسة مع الواردات الإيرانية الأرخص (Lee 2013).

قامت الدولة العراقية وقوات الاحتلال قبل ذلك بإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية في السوق التي تهدف إلى وجود نمو اقتصادي ثابت، وفي حين أن بعض هذه الإصلاحات كانت ضرورية لتحقيق النمو، فهي ليست فعالة. إذ إن النمو الكبير لا يحدث إلا في سياق تنمية المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية (Rodrik 2011). إن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - الذي يقيس مدى تقدم وإنتاجية الاقتصاد المحلي - تراجع في عام ٢٠٠٣ - وهو العام الذي غزت فيه الولايات المتحدة العراق - لكنه تعافى وبقوة في العام الذي أعقبه. ومن عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٢، ازداد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد من ١٣٠٥ دولارات أمريكية إلى ١٦٠٧ دولارات، وهو ما يترجم إلى معدل نمو سنوي متواضع بنسبة ٢,٦٪، وبالتالي فإن نمو العراق مماثل لتلك الاقتصادات النفطية الأخرى، مثل الجزائر وإيران والمملكة العربية السعودية (IMF 2012)، إذ إن أيّاً منها لم يعد إلى الاقتصاد العالمي بعد أكثر من عقد من الانعزال، وبالطبع فقد ساهمت الصراعات الداخلية، وانعدام الاستقرار السياسي،

والتطرف والأخطاء السياسية جميعها بتعثر النمو في العراق، ومع ذلك فإن تجربة العراق من فقدان القدرات والمؤسسات التنموية المستنزفة جميعها أثرت على التقدم البطيء لنموه.

الاستنتاج:

يميز (Jeremy Adelman) بين النظريات "الداخلية" للتطور الرأسمالي التي تؤكد على دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية المحلية، النظريات "الخارجية" التي تشير إلى آثار النظم العالمية-الهيكيلية في بعض الأحيان- على نتائج التنمية المحلية، ويقوم بحث العلماء على تجاوز هذه "التناقضات" لاستكشاف التفاعلات بين الظواهر المحلية والعالمية (Adelman 2015)، في العراق غالباً ما عملت القوى الداخلية والخارجية جنباً إلى جنب: إذ قامت عملية تسييس القطاع العام بتقييد توسيع قدرة الدولة ابتداءً في فترة السبعينيات، بينما تراجعت قدرة الدولة فقط في فترة العقوبات، وفضلاً عن ذلك عملت هذه القوات في بعض الأحيان بطرق متناقضة، إذ تسبب تراجع المؤسسات العامة إلى تدهور قدرة الدولة وفي الوقت نفسه قامت التنمية البشرية بتوسيعها، ومن المفارقات فإن تأثير العالم الخارجي على التغيير المؤسسي في العراق كان أعظم حينما كان العراق الأكثر عزلة أي من خلال العقوبات، إن تجربة العقوبات الاقتصادية توضح مدى بطء حركة مؤسسات التنمية وكيفية أنه من الصعب إحيائها حين تدهورها. في المقابل كان تأثير السياسة الداخلية في المؤسسات أقوى (وأكثر تدرجاً) في فترة ما قبل العقوبات، حينما كانت البلاد على علاقة طبيعية مع العالم الخارجي.

إن الصورة التنموية التي تتضح لنا لهذا البلد هو وجود ارتفاع مطرد في التنمية يليها تدهور مفاجئ ومستمر في مؤسساته وقدراته، وعلى العكس من ذلك افترضت التوقعات الوردية في عام ٢٠٠٣ ثلاثة أمور لإنعاش اقتصادي سريع وهي:

- أن الهياكل التنموية والمؤسسات ما قبل فترة العقوبات لا زالت سليمة أو من الممكن إصلاحها بشكل سريع.
- أن نسبة القدرات والمهارات اللازمة لتكوين رأس المال المفقودة يسيره.
- أن العجز في المؤسسات والمنظمات والمهارات إما يمكن حلها عن طريق تطبيق سياسات تركز على السوق وإما أنها غير ضرورية لنجاح تلك السياسات.

لم يتم دعم أي من تلك الافتراضات، إذ تركت العقوبات الاقتصادية بصمة عميقة على الاقتصاد العراقي والمجتمع، مما يحشد بشدة من تكوين رأس المال، وبعض الإصلاحات التي أدخلت منذ عام ٢٠٠٣ -بما في ذلك إعادة التفاوض لتخفيض ديون العراق الخارجية، وإنشاء بنك مركزي مستقل وعملة جديدة-

أعطت دفعة كان الاقتصاد العراقي بحاجة إليها، ومع ذلك فإن محاولة تهميش القطاع العام، ورسم مخطط مثالي للسوق في الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط قد أظهر نتائج معاكسة، وهذا يسلط الضوء على أهمية تحقيق «مطابقة» بين السياسات المنفذة، والأشكال المؤسسية المستهدفة والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلية القائمة، في الواقع -ومن المسلم به الآن- أن المؤسسات «المبتدعة» التي كان يعتقد في ما مضى أنها أدنى مرتبةً قد نجحت في تعزيز النمو الاقتصادي في كثير من الحالات (Dunning and Pop-Eleches 2004, also Andrews 2013).

توضح تجربة العراق أيضاً كيف أن للتغيرات قدرةً على تطوير البنية التحتية الأساسية ولا يستوجب أن يتم الكشف عنها في مقياس النمو الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠٠٣، على الرغم من التدهور الحاد في القدرات البشرية وتراجع المؤسسات الاقتصادية، إذ إن تلك المقياس قد تُعطي انطباعاً مشوهاً للنمو والتنمية، فتناقض النمو في الدخل والتنمية من المرجح أن يكون واضحاً في الاقتصادات النفطية، حيث يتم تحديد الدخل القومي من خلال الأسعار الدولية للنفط وليس محلياً.

لا يحاول هذا البحث أن يقوم بتحديد الأهمية النسبية للمؤسسات والمنظمات مقابل المهارات أو القدرات في نتائج التنمية، وأنه لا يسعى نحو مناقشة التفاعلات التي قد تنشأ بنحوٍ معقول بين الجهتين، إن إحدى الموضوعات التي ظهرت في هذا البحث هو فعالية المؤسسات، ولاسيما معرفة هل كان بإمكان العراق أن يظهر نتائج أفضل في إطار ترتيبات مؤسسية بديلة، حتى مع وجود الخسارة الحالية من المهارات وانعدام الأمن؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما شكل هذه الهيكليات المؤسسية المختلفة؟ هذه هي الأسئلة الرئيسة لتتم دراستها في المستقبل؛ لأن المؤسسات غير الفعالة قد تستمر، على الرغم من العلم المسبق بأنها تجعل المجتمع أسوأ حالاً، فإذا كان لبعض المجموعات القوية مصلحة في البقاء أو استمرارية العقوبات المستمرة بشكل ذاتي، مثل النبذ الاجتماعي، الذي يتم تطبيقه ضد أولئك الذين لا يتماشون مع قواعدهم، فإن المؤسسات غير الفعالة تميل إلى الاستمرارية (Setterfield 1993, also Evans 2004). وهذا ما قد يفسر في السياق العراقي كيف أن الفساد أو حتى الطائفية ما زالت قائمة، على الرغم من وجود الرفض الشعبي الكبير لهم. لقد أصبحت المجتمعات حبيسة للهياكل المؤسسية المعروفة بأنها غير كفوءة؛ لأن التكلفة الاجتماعية لاعتماد هياكل بديلة تعدُّ عالية جداً، حتى بين أولئك الذين يفضلون الإصلاح (Pierson 2000). ويبقى أن نرى ما إذا كانت التحديات الحالية تبشر بإعادة هيكلة للمؤسسات.

إن التحديات القادمة صعبة جداً، إذ تم تحقق مخاوف الدولة من عدم قدرتها على دفع نفقاتها المتكررة في حالة حدوث انهيار في أسعار النفط (Sabah ٢٠١٥)، ومستويات صادرات النفط الخام

غير كافية للتعويض عن الانخفاض الهائل في أسعاره (Razzouk 2015). فضلاً عن أن الصراع الحكومي الداخلي المكلف مع ما يسمى تنظيم "الدولة الإسلامية الإرهابي (داعش)" -وهو في حد ذاته أحد أعراض انهيار السلطة المركزية- قد فاقم من الصعوبات المالية، ومع ذلك ليس هناك ما يضمن أن هذه التهديدات سوف تفرض ظهور هياكل مؤسسية محسنة، حتى وإن علم الجميع بأن الهياكل المحسنة من شأنها إنهاء التحديات، ومن المرجح أن الجماعات السياسية المهيمنة قد تدفع الرشاوي للجهات الفاعلة الرئيسية لمعارضة أو مقاومة هذا التغيير الذي قد يقيد سلطتهم، إن استمرار الركود المؤسسي هو أمر محتمل بشكل أكبر من حدوث إصلاحات فيه.

المراجع:

- Acemoglu, Daron. 2006. "Modeling Inefficient Institutions." National Bureau of Economic Research (NBER) Working paper 11940.
- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James Robinson. 2005. "Institutions as a Fundamental Cause of Long-Run Growth." In Handbook of Economic Growth, edited by Philippe Aghion and Steven Durlauf, Vol. 1A, 385-472.
- Amsterdam: Elsevier North-Holland. Acemoglu, Daron, and James Robinson. 2012. Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty. New York: Crown Business.
- Ackerman, Susan Rose. 2006. "Introduction and Overview." In International Handbook on the Economics of Corruption, edited by S. Rose-Ackerman, 16-38. Cheltenham, UK: Edward Elgar.
- Ackerman, Spencer. 2013. "Over \$8 Billion of the Money You Spent Rebuilding Iraq Was Wasted Outright." Wired.com, 6 March. Accessed November 10. <http://www.wired.com/dangerroom/2013/03/iraq-waste/>
- Adelman, Jeremy. 2015. "What Caused Capitalism? Assessing the Roles of the West and the Rest." Foreign Affairs 94 (3): 136-144.

- Aidt, Toke S. 2003. "Economic Analysis of Corruption: A Survey." *The Economic Journal* 113(491): F632–F652.
- al-Jawahiri, Yasmin. 2008. *Women in Iraq: The Gender Impact of International Sanctions*. London: Lynne Reinner.
- al-Khafaji, Isam. 1986. "State Incubation of Iraqi Capitalism," *MERIP Reports* 142. Accessed November 3, 2014. <http://www.merip.org/mer/mer142/state-incubation-iraqi-capitalism>.
- al-Khafaji, Isam. 2012. "Iraq: Mixed Opportunities, Messy Outlook? Part I: The Road To Entrapment." *Economy Watch*. February 8. Accessed October 17, 2013. <http://www.economywatch.com/economy-business-and-finance-news/iraq-mixed-opportunities-messyoutlook-part-one.08-02.html>.
- Allawi, Ali. 2007. *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace*. New Haven: Yale UP.
- Allawi, Ali. 2013. "The Political Economy of Institutional Decay and Official Corruption – The Case of Iraq." presented at 'Warwick Economic Summit.' Accessed December 29. <http://www.youtube.com/watch?v=R5Ic2FnJx9w>.
- Alnasrawi, Abbas. 1994. *The Economy of Iraq: Oil, Wars, Destruction of Development and Prospects, 1950–2010*. London: Greenwood Press.
- Alnasrawi, Abbas. 2002. *Iraq's Burdens: Oil, Sanctions and Underdevelopment*. Westport, CT: Greenwood Press.
- Anderson, Lisa. 1987. "The State in the Middle East and North Africa." *Comparative Politics* 20 (1), 1–18.
- Andrews, Matt. 2013. *The Limits of Institutional Reform in Development: Changing Rules for Realistic Solutions*. London: Cambridge UP.
- Arnove, Anthony (Ed.). 2000. *Iraq Under Siege: The Deadly Impact*

of Sanctions and War. Cambridge, MA: South End Press, 2000. Associated Press. 2008. "Housing prices soar in Iraqi capital." 14th October. Accessed January 8, 2015. http://www.nbcnews.com/id/27183790/ns/world_news-mideast_n_africa/t/housing-pricessoar-iraqi-capital/.

- Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciani, eds. 1987. *The Rentier State*. London: Croom Helm.
- BMI (Business Monitor International). 2013. *Iraq Business Forecast Report (Q1)*.
- Bowen, Stuart. 2009. *Hard Lessons: The Iraq Reconstruction Experience*. Washington, DC: US Government Printing Office.
- Central Statistical Organization (CSO). n.d. *Annual Abstract of Statistics 2001*. Baghdad.
- Central Statistical Organization (CSO). 1990. *Annual Abstract of Statistics 1989*. Baghdad. Chaudhry, Kiren Aziz. 1991. "On the Way to Market: Economic Liberalization and Iraq's Invasion of Kuwait." *Middle East Report* 170: 14–23.
- Cockburn, Patrick . 2013. "Iraq 10 years on: How Baghdad became a city of corruption." *The Independent*. 4 March. Accessed January 8, 2015. <http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/iraq-10-years-on-how-baghdad-became-a-city-of-corruption-8520038.html#>.
- Conflict Records Research Center. 1982. "Saddam Hussein Meeting with His Cabinet to Discuss the 1982 Budget." *History and Public Policy Program Digital Archive*. National Defense University. SHSHTTP-A-000-635. Accessed November 2, 2014. <http://digitalarchive.wilsoncenter.org/document/110102>.
- Corden, W. Max, and J. Peter Neary. 1982. "Booming Sector and De-Industrialization in a Small Open Economy." *Economic Journal* 92

(368): 825–48.

- Cortright, David, and George Lopez. 2002. "Introduction: Assessing Smart Sanctions: Lessons from the 1990s." In *Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft*, edited by David Cortright and George A. Lopez, 1–22. New York: Rowman & Littlefield.
- Cortright, David, Alistair Millar, and George A. Lopez. 2002. "Smart Sanctions in Iraq: Policy Options." In *Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft*, edited by David Cortright and George A. Lopez, 201–224. New York: Rowman & Littlefield.
- CSO (Central Statistical Organization). 1994. *Annual Abstract of Statistics 1993*. Baghdad. Davis, Eric. 2005. *Memories of State: Politics, History and Collective Identity in Modern Iraq*. Berkeley: University of California Press.
- Dodge, Toby. 2012. *Iraq: From War to the New Authoritarianism*. London: Routledge.
- Dreze, Jean, and Haris Gazdar. 1992. "Hunger and Poverty in Iraq." *World Development* 20 (7): 921–945.
- Dunning, Thad, and Grigore Pop-Eleches. 2004. "From Transplants to Hybrids: Exploring Institutional Pathways to Growth." *Studies in Comparative International Development* 38 (4): 3–29.
- Elliot, Kimberly Ann. 1998. "The Sanctions Glass: Half Full or Completely Empty?" *International Security* 23 (1): 50–65.
- Evans, Peter. 2004. "Development as Institutional Change: The Pitfalls of Monocropping and the Potentials of Deliberation." *Studies in Comparative International Development* 38 (4): 30–52.
- Fafo Institute for Applied International Studies. 2007. "Iraqis in Jordan: Their Numbers and Characteristics." Accessed December 1, 2013. <http://www.unhcr.org/47626a232.html>.

- Foote, Christopher et al. 2004. "Economic Policy and Prospects in Iraq." *Journal of Economic Perspectives* 18 (3): 47–70.
- Fukuyama, Francis. 2013. "Commentary: What is Governance?" *Governance: An International Journal of Policy, Administration and Institutions* 26 (3): 347–368. doi:10.1111/gove.12035
- Garfield, Richard, and Ron Waldman. 2003.
- Review of potential interventions to reduce child mortality in Iraq." *Central Data Catalog*. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACW617.pdf
- Gause, F. Gregory. 2011. "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring: The Myth of Authoritarian Stability." *Foreign Affairs* 90 (4): 81–90.
- Gazdar, Haris, and Athar Hussain. 2002. "Crisis and Response: A Study of the Impact of Economic Sanctions in Iraq." In *Iraq's Economic Predicament*, edited by Kamil A. Mehdi, 1–83. Reading, UK: Ithaca Press.
- Gordon, Joy. 2010. *Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Griffin, Keith, and John Knight. 1992. "Human Development: The Case for Renewed Emphasis." In *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, edited by Wilber and Jameson. 5th ed., 576–609. New York: McGraw Hill.
- Herb, Michael. 2014. *The Wages of Oil. Parliaments and Economics Development in Kuwait and the UAE*. Ithaca, NY: Cornell UP.
- Hertog, Steffen. 2007. "Shaping the Saudi State: Human Agency's Shifting Role in Rentier-State Formation." *International Journal of Middle East Studies* 39 (4): 539–563.
- Hodgson, Geoffrey. 1998. "The Approach of Institutional Economics." *Journal of Economic Literature* 36 (1): 166–192. IMF. 2005. "Iraq Staff Report for the Article IV Consultation." IMF Country Report No.

- 05/294, Washington, DC. Accessed September 11, 2013. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cr05294.pdf> IMF. 2011.
- IMF Country Report No. 11/75. Washington DC. Accessed December 15, 2014. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2011/cr1175.pdf>.
 - IMF. 2012. Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia. Washington DC. Accessed December 19, 2013. <http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2012/mcd/eng/pdf/mreo1112.pdf>.
 - Jiyad, Ahmed M. 2002. "The Development of Iraq's Foreign Debt: From Liquidity to Unsustainability." In *Iraq's Economic Predicament*, edited by Kamil A. Mehdi, 85–137. Reading, UK: Ithaca Press.
 - Kadhim, Abbas. 2010. "Iraq's Quest for Democracy amid Massive Corruption." *Sada*, 3 March. Accessed October 12, 2013. <http://carnegieendowment.org/sada/2010/03/03/iraq-s-quest-fordemocracy-amid-massive-corruption/6bjj>.
 - Lee, John. 2013. "Cheap Imports may 'Destroy' Cement Industry." *Iraq-Business News*, 23 February. Accessed February 1, 2014. <http://www.iraq-businessnews.com/2013/02/23/cheapimports-may-destroy-cement-industry/>.
 - Mahdi, Kamel. 2002. "Iraq's Agrarian System: Issues of Policy and Performance." In *Iraq's Economic Predicament*, edited by Kamil A. Mehdi, 55–58. Reading, UK: Ithaca Press.
 - Marr, Phoebe. 2000. "Comment on Isam al-Khafaji, 'The Myth of Iraqi Exceptionalism'." *Middle East Policy* 7 (4): 87–91.
 - McKinley, Terry. 2005. "Why 'the Dutch Disease' is always a disease? The macroeconomic consequences of scaling up ODA." United Nations Development Program (UNDP) Working paper 10. New York.
 - Ministry of Finance. n.d. *Al-Qata' al-Zira'i fi al-'Iraq: Asbab al-t'thur wa mubadarat al Islah* [The Agricultural Sector in Iraq: Analysis of

- Problems and Reform Proposals]. Baghdad: Ministry of Finance.
- Niblock, Tim. 2001. 'Pariah States' & Sanctions in the Middle East: Iraq, Libya, Sudan. Boulder, CO: Lynne Rienner.
 - Olmsted, Jennifer. 2007. "Globalization' Denied: Gender and Poverty in Iraq and Palestine." In *The Wages of Empire: Neoliberal Policies, Armed Repression, and Women's Poverty*, edited by Amalia Cabezas, Ellen Reese, and Marguerite Waller, 178–189. Boulder, CO: Paradigm Publishers.
 - OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries). 2005. *Annual Statistical Bulletin 2004*. Vienna.
 - OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries). 2009. *Annual Statistical Bulletin 2008*. Vienna.
 - OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries). 2012. *Annual Statistical Bulletin 2012*. Vienna.
 - OPEC (Organization of Petroleum Exporting Countries). 2013. *Annual Statistical Bulletin 2013*. Vienna.
 - Pape, Robert. 1997. "Why Sanctions Do Not Work." *International Security* 22 (2): 90–136.
 - Pape, Robert. 1998. "Why Sanctions Still Do Not Work." *International Security* 23 (1): 56–77.
 - Pellet, Peter. 2000. "Sanctions, Food, Nutrition and Health in Iraq." In *Iraq Under Siege. The deadly impact of sanctions and War, 185–203*. Cambridge, MA: South End Press.
 - Penrose, Edith, and E. F. Penrose. 1978. *Iraq: International Relations and National Development*. Boulder, CO: Westview Press.
 - Pierson, Paul. 2000. "Increasing Returns, Path Dependence and the Study of Politics." *The American Political Science Review* 92 (2): 252–267.
 - Rangwalla, Glen. 2011. "Sanctions, Smuggling and Strife: The Politics

of Iraq's Informal Economy.” (Paper presented at The American Academic Research Institute in Iraq conference ‘Iraq under the Sanctions: Economic, Political, Social and Cultural Effects’ in Amman on 23–25 September 2011.

- Razzouk, Nayla. 2015. “Iraq’s Oil Output Climbs to Record as South Escapes Fighting.” Bloomberg Business. August 12. Accessed December 23. <http://www.bloomberg.com/news/articles/2015-0812/iraq-boosts-oil-output-to-all-time-high-in-july-ia-says>.
- Reuters. 2014. “Iraq Says Falling Oil Prices Force Rethink of 2015 Budget.” Accessed December 15, 2014. <http://www.reuters.com/article/2014/11/30/us-iraq-budget-oil-idUSKCN0JE0Q420141130>.
- Richards, Alan, and John Waterbury. 2014. *A Political Economy of the Middle East*. Boulder, CO: Westview Press.
- Rizk Khoury, Dina. 2013. *Iraq in Wartime: Soldiering, Martyrdom, and Remembrance*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Rodrik, Dani. 1995. “Getting Interventions Right: How South Korea and Taiwan Grew Rich.” *Economic Policy* 10 (20): 78–91.
- Rodrik, Dani. 2005. “Growth Strategies.” In *Handbook of Economic Growth*, edited by Philippe Aghion and Steven Durlauf, Vol. 1A, 967–1014. Amsterdam: Elsevier North-Holland.
- Rodrik, Dani. 2009. *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth*. Princeton, NJ: Princeton UP, 153–183.
- Rodrik, Dani. 2011. *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. New York: Norton.
- Roland, Gerard. 2004. “Understanding Institutional Change: Fast-Moving and Slow-Moving Institutions.” *Studies in Comparative International Development* 38 (4): 109–131.

- Rosser, Andrew. 2006. "The Political Economy of the Resource Curse: A Literature Survey." Working Paper No. 268. Institute of Development Studies. University of Sussex.
- Sabah, Zaid. 2015. "Iraq Plans Unprecedented Pay Cuts as Economy Crisis Deepens." Bloomberg Business. October 28. Accessed December 23. <http://www.bloomberg.com/news/articles/201510-28/iraq-plans-unprecedented-pay-cuts-as-financial-crisis-deepens>.
- Sachs, Jeffrey. 2007. "How to Handle the Macroeconomics of Oil Wealth." In *Escaping the Resource Curse*, edited by Macartan Humphreys, Jeffrey Sachs and Joseph Stiglitz, 173–193. New York: Colombia, UP.
- Sah, Raaj. 1988. "Persistence and Pervasiveness of Corruption: New Perspectives." Discussion paper 560. Yale Economic Growth Center.
- Sassoon, Joseph. 2011. *The Iraqi Refugees: The New Crisis in the Middle East*. London: I. B. Tauris.
- Sassoon, Joseph. 2012. *The Ba'th Party: Inside an Authoritarian Regime*. London: Cambridge, UP. Savage, James D. 2013. *Reconstructing Iraq's Budgetary Institutions: Coalition State Building after Saddam*. New York: Cambridge UP.
- Schenker, David. 2003. *Dancing with Saddam: The Strategic Tango of Jordanian-Iraqi Relations*. New York: Lexington Books, 43–46. Sen, Amartya. 1992. "Development: Which Way Now?" In *The Political Economy of Development and Underdevelopment*, edited by Wilber and Jameson. 5th ed., 5–26. New York: McGraw Hill.
- Setterfield, Mark. 1993. "A Model of Institutional Hysteresis." *Journal of Economic Issues* 27 (3): 755–774.
- Springborg, Robert. 1987. "Iraq's Agrarian Infitah." *Middle East Report* 145: 16–21. Transparency International. 2013. "Corruption Perception Index." Accessed October 5, 2013 at <http://cpi>.

transparency.org/cpi2012/results/.

- Tripp, Charles. 2000. A History of Iraq. 2nd ed. New York: Cambridge University Press.
- UNESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia). 1998. National Accounts Studies of the ESCWA Region. Bulletin No. 18. New York.
- UNHCR (United Nations High Commission for Refugees). 2007. "Humanitarian Needs of Persons Displaced within Iraq and across the Country's Borders: An International Response." HCR/ICI/2007/2, (Geneva). Accessed January 29, 2016. <http://www.unhcr.org/4627757e2.pdf>.
- UNICEF (United Nations Children's' Fund). 2005. The State of the World's Children 2006. New York: Unicef Publications.
- USAID.2012. "Assessment of Current and Anticipated Economic Priorities in Iraq."
- USAID-Tijara Provincial Economic Growth Program. Accessed December 11, 2013. http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnadz673.pdf. von Sponeck, Hans. 2006. A Different Kind of War: The UN Sanctions Regime in Iraq. London: Berghahn Books.
- World Bank. 1997. World Development Report 1997. New York: Oxford University Press.
- World Bank. 2014. "The Unfulfilled Promise of Oil and Growth: Poverty, Inclusion and Welfare in Iraq, 2007-2012." Vol. 2. Washington, DC.
- Yom, Sean. 2011. "Oil, Coalitions and Regime Durability: The Origins and Persistence of Popular Rentierism in Kuwait." Studies in Comparative International Development 46 (2): 217-241.
- Yousif, Bassam. 2007. "Economic Restructuring in Iraq: Intended and

Unintended Consequences.” *Journal of Economic Issues* 41 (1): 43–60.
Yousif, Bassam. 2012. *Human Development in Iraq, 1950–1990*.
London: Routledge.

- Yousif, Bassam, and Eric Davis. 2011. “Iraq: Understanding Autocracy, Oil and Conflict in a Historical and Socio–Political Context.” In *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit*, edited by Ibrahim al-Badawi and Samir Makdisi, 227–253. London: Routledge.
- Zubaida, Sami. 2005. “Democracy, Iraq and the Middle East.” *Open Democracy*. Accessed November 29, 2013. http://www.opendemocracy.net/democracy-opening/iraq_3042.jsp .

الهوامش:

(Endnotes)

- ١ . يناقش (Richards and Waterbury 2014) الإصلاحات الاقتصادية المستوحاة من إجماع واشنطن في دول الشرق الأوسط المحددة.
- ٢ . لقراءة نقد السياسات الاقتصادية في العراق في فترة السبعينيات، انظر بنروز وبنروز Penrose 1978 and Penrose، ولقراءة نقد حديث لهذه السياسات انظر 2004 Foote.
- ٣ . هناك بحوث كثيرة حول الأسباب الكامنة وراء الفشل والعواقب غير المقصودة من الإصلاحات المستوحاة من إجماع واشنطن، انظر 2013 Andrews
- ٤ . تشتمل المؤسسات على القوانين، والجمارك، والأسواق ويعرفها Douglas North بأنها «القيود الموضوعة إنسانياً والتي تشكل التفاعل البشري» (quoted in Hodgson 1998, 179).
- ٥ . انظر (Acemoglu and Robinson 2012) و Acemoglu, Johnson, and Rodrik (2005) and Rodrik (2005).
- ٦ . Fukuyama 2013 هو من وضع هذه الفكرة.
- ٧ . يناقش Rodrik 2009 المساهمة النسبية لمختلف المؤسسات في التنمية.
- ٨ . يناقش Fukuyama 2013 هذه النقاط

٩. لقراءة أوجه القصور أنظر Andrews 2013

١٠. تستند هذه الصيغة والمناقشات اللاحقة إلى Fukuyama 2013. في المقابل يؤكد كل من Acemoglu and Robinson 2012 على سيادة المؤسسات السياسية، التي تحقق نتائج اقتصادية أفضل لأنها تعد أكثر استجابة للضغوط الشعبية.

١١. حماية حقوق الملكية تقتصر على الأمن ضد الاستيلاء التعسفي من الملكية من قبل أي من الخارجين عن القانون أو الدولة نفسها. وهي ليست بالضرورة حقوق واسعة.

١٢. شمل التحليل على أي حقن خارجي للإنفاق في الاقتصاد المحلي، بما في ذلك المساعدات الخارجية (McKinley 2005).

١٣. البضائع القابلة للتداول هي تلك التي يمكن تداولها دولياً (على سبيل المثال، العديد من السلع الزراعية، والآلات، والسيارات أو المواد الخام)، في المقابل فإن الأرض ومعظم الخدمات (على سبيل المثال، حلقة الشعر أو الرعاية الطبية) ليست منقولة وبالتالي غير قابلة للتداول

١٤. هذه هي القوة الشرائية للعملة المحلية، بالنظر إلى الأسعار المحلية والدولية وأسعار الصرف الاسمية الحالية. Sachs 2007

١٥. يركز هذا البحث على المرض الهولندي. وأنه هنا إلى نظرية الدولة الربعية لأن كلاً منهما غالباً ما يتم وضعها معا تحت دراسات 'لجنة الموارد'، انظر Rosser 2006

١٦. يقيس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كميات البضائع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد مع مراعاة تضخم الأسعار؛ وبالتالي، يتم استخدامه كمؤشر على الرفاه الاجتماعي.

١٧. إجمالي تكوين رأس المال الثابت هو الاستثمار في الأصول الثابتة مثل المباني والآلات (يوسف ٢٠١٢).

١٨. على سبيل المثال تم دفع تكاليف حملة محو الأمية في أواخر السبعينيات من ميزانية التنمية. وبالتالي، فإنه مسجل ضمن الاستثمار.

١٩. تراجع القيمة الزراعية والصناعات التحويلية وإضافته كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليست دليلاً على المرض الهولندي كما قدمها الخفاجي (٢٠١٢)

٢٠. على نطاق واسع في مجال احترام الحريات الأساسية، كان هناك تدهور واضح، إذ حصل

- نظام البعث على أدنى مؤشر في الحفاظ على حقوق الإنسان واحترام الحريات.
٢١. في المقابل فإن الارتفاع الكبير نسبياً في عائدات النفط في أوائل الخمسينيات لم يسفر عن توطيد سياسي للحكم الملكي في العراق الذي أطيح به بعد موافقة شعبية كبيرة في عام ١٩٥٨ (يوسف وديفيس ٢٠١١).
٢٢. لا تقتصر هذه الملاحظة على العراق فقط، انظر (Hertog 2007)
٢٣. تم تصريح هذا الأمر على وفق بيان وزير الخارجية العراقي آنذاك سعدون حمادي في قناة التايمز البريطانية بعد فترة قصيرة من الحرب في عام ١٩٨٠:
- http://www.youtube.com/watch?v=GE8b_3yvoKc. Accessed November 1, 2014)
٢٤. انظر مركز أبحاث سجلات الصراع (١٩٨٢).
٢٥. الاستهلاك الحكومي فضلاً عن الاستهلاك المنزلي يساوي استهلاك النهائي
٢٦. يشير الانخفاض المحدود إلى أن الدولة كانت لا تزال تقدم إعانات (يوسف ٢٠١٢).
٢٧. انظر يوسف (٢٠١٢).
٢٨. وفيما يتعلق بمسألة الحرمان من الوصول إلى الأسواق العالمية، انظر (Olmsted 2007)
٢٩. وفيما يتعلق بالتجارة بين الحدود العراقية الأردنية انظر (Schenker 2003)
٣٠. تمت هذه الحسابات على وفق بيانات مقدمة من منظمة أوبك ٢٠٠٩.
٣١. إن الواردات المدعومة من الغذاء والدواء في حساب هي سبب تحسن معايير الصحة والتغذية في الثمانينيات خلال الحرب مع إيران (يوسف ٢٠١٢).
٣٢. هذه التقديرات من الناتج المحلي الإجمالي تقلل من مدى الانخفاض في متوسط مستويات المعيشة، ووجدت الدراسة التي أجراها فريق دولي من المتخصصين مباشرة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ أن متوسط الدخل الحقيقي في أغسطس عام ١٩٩١ كانت ٥-٧٪ فقط من مستوياتها في أغسطس ١٩٩٠. (Dreze and Gazdar 1992)
٣٣. ٥٣٪ من الإيرادات تم استخدامها لاستيراد السلع. وتم دفع ٣٠٪ لأضرار الحرب مع

الكويت و ١٣٪ لشراء الغذاء والدواء في المنطقة الكردية (لا تخضع لسيطرة الحكومة المركزية)، و ٤٪ لدفع المصروفات الإدارية للأمم المتحدة. Gazdar and Hussain 2002

٣٤. انظر (Gordon 2010) للحصول على النص كاملاً.

٣٥. انظر Pape (1997) and Elliot 1998

٣٦. للاطلاع على نقد السياسات الاقتصادية الأمريكية في العراق وتحيزهم عقائدياً، انظر يوسف (٢٠٠٧).

٣٧. حاولت سياسات الولايات المتحدة تهميش القطاع العام، إذ وصفت القطاع العام بأنه غير كفوء ومنافس للقطاع الخاص، سعى الائتلاف لخصخصة الشركات المملوكة للدولة لكنه لم يستطع لأسباب قانونية وسياسية (يوسف ٢٠٠٧).

٣٨. على وفق صندوق النقد الدولي (٢٠٠٥)، وبلغت تكلفة توفير الأمن لمشاريع البناء ثلث إلى نصف التكلفة الإجمالية للمشروع. على الرغم من أن هذه التكاليف لا تضيف إلى قيمة الأصول الناتجة عن ذلك (صندوق النقد الدولي)

٣٩. على سبيل المثال، أسهل شكل من أشكال الفساد، حيث يدفع رجل أعمال رشوة لموظف حكومي لتسريع الأوراق المطلوبة.

٤٠. في حادثة مستهجنة، قام وزير التجارة باستخدام شركة العائلة للتصدير والاستيراد لسحب ٣٠ مليون دولار من خزانة الدولة.

٤١. المؤسسات غير الكفوة هي تلك التي لا تقوم بزيادة معدلات النمو، (Acemoglu 2006).

٤٢. أجريت هذه الدراسة من قبل وزارة المالية.

البرنامج الدولي لتقييم الطلبة نتائج ٢٠١٥

ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط

٢٠١٦/١٢/٢٨

المقدمة

أصبح برنامج منظمة التعاون والتنمية الدولي لتقييم الطلبة على مدى العقد الماضي، المقياس الأهم عالمياً لتقييم جودة الأنظمة المدرسية ومساواتها وكفاءتها، ومن خلال التعرّف على خصائص النظم التعليمية عالية الأداء، يسمح البرنامج الدولي لتقييم الطلبة للحكومات والمربين بتحديد السياسات الفعالة التي يمكن أن تتواءم وظروفهم المحلية.

وقد ركز آخر تقييم للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة في عام ٢٠١٥ على العلوم، ابتداءً بتناول مسكن للألم وانتهاءً بتحديد وجبة الغذاء "المتوازنة"، ومن شرب الحليب المبستر إلى تحديد ما إذا كان من المناسب شراء سيارة هجينة، فالعلوم موجودة في كل مكان من حياتنا، إذ إن العلوم ليست مجرد أنابيب الاختبار والجدول الدوري، بل هي أساس كل أداة نستخدمها، ابتداءً بمفك السيارة وصولاً إلى المركبات التي تستكشف الفضاء، وهي الأكثر تقدماً. أما الأهم من ذلك، فهو أن العلم ليس فقط مجالاً للعلماء، ففي زمن تدفق المعلومات الهائل والتغير السريع، يحتاج كل شخص الآن إلى أن يكون قادراً على «التفكير مثل عالم»، أن يكون قادراً على تحليل الأدلة، والتوصل إلى استنتاج، وأن يفهم أن علمية "الحقيقة" قد تتغير مع مرور الوقت، بينما تظهر اكتشافات جديدة، وأنها كبشر نطور فهماً أكبر بالقوى الطبيعية والقدرات التقنية والقيود.

يسلط هذا الكتيب الضوء على بعض نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام ٢٠١٥، ويظهر البرنامج الدولي لتقييم الطلبة أن كل بلد لديه مجال معين للتحسين، حتى أصحاب الأداء الأعلى، ومع مستويات عالية من البطالة بين الشباب، وارتفاع عدم المساواة، ووجود فجوة كبيرة بين الجنسين، والحاجة الملحة لتعزيز النمو الشامل في العديد من البلدان، فليس لدينا وقت نضيعه من أجل توفير أفضل تعليم ممكن لجميع الطلبة.

أنجيل جوريا

الأمين العام للمنظمة

ما البرنامج الدولي لتقييم الطلبة؟

ما هو الشيء المهم الذي يجب على المواطنين معرفته، وأن يكونوا قادرين على القيام به؟ رداً على هذا السؤال، وبسبب الحاجة إلى أدلة قابلة للمقارنة دولياً حول أداء الطالب، أطلقت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مسحاً كل ثلاث سنوات لطلبة تكون أعمارهم خمسة عشر عاماً في جميع أنحاء العالم، والمعروف باسم البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، يقوم هذا البرنامج بتقييم إلى أي مدى يكون الطلبة البالغون من العمر ١٥ عاماً مع نهاية التعليم الإلزامي قد اكتسبوا المعارف والمهارات التي لا غنى عنها للمشاركة الكاملة في المجتمعات الحديثة، ويركز التقييم على المواد الدراسية الأساسية كالعلوم والقراءة والرياضيات، ويتم تقييم كفاءة الطلبة في مجال الابتكار أيضاً (ففي عام ٢٠١٥ كان هذا المجال هو حل المشكلات التعاوني). لا يستند التقييم إلى التحقق فقط مما إذا كان يمكن للطلبة إنتاج المعرفة فقط، بل إنه يراقب أيضاً مدى تمكن الطلبة من استقراء ما تعلموه، وتطبيق هذه المعرفة في مواقع غير اعتيادية، داخل المدرسة وخارجها، ويعكس هذا النهج حقيقة أن الاقتصادات الحديثة تكافئ الأفراد ليس لما يعرفونه، ولكن على ما يمكنهم القيام به من خلال ما يعرفونه.

إن البرنامج الدولي لتقييم الطلبة هو برنامج مستمر، يقدم رؤى للسياسة والممارسة التعليمية؛ مما يساعد على رصد الاتجاهات في اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات في مختلف البلدان، وفي مجموعات سكانية مختلفة في كل بلد، وتكشف نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة ما هو ممكن في مجال التعليم من خلال إظهار ما يمكن للطلبة في نظم التعليم الأعلى أداءً والأسرع تحسناً القيام به، وتسمح النتائج لصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم بقياس معارف ومهارات الطلبة في بلدانهم بالمقارنة مع تلك الموجودة في بلدان أخرى، ووضع أهداف السياسة في مقابل الأهداف القابلة للقياس من خلال أنظمة التعليم الأخرى المتحققة، والتعلم من السياسات والممارسات المطبقة في أماكن أخرى، وفي حين لا يقوم البرنامج الدولي لتقييم الطلبة بتحديد العلاقة بين السبب والنتيجة بين السياسات / الممارسات ونتائج الطلبة، إلا أنه يمكنه أن يظهر للمعلمين وواضعي السياسات والجمهور المهتم كيف أن نظم التعليم متشابهة ومختلفة، وماذا يعني ذلك للطلبة.

الملاح الرئيسة للبرنامج الدولي لتقييم الطلبة ٢٠١٥:

المحتوى:

- ركز مسح البرنامج الدولي لتقييم الطلبة ٢٠١٥ على العلوم، والقراءة، والرياضيات وحل المشكلات التعاوني في مجالات ثانوية من التقييم، وشمل البرنامج أيضاً تقييماً لمحو الأمية المالية للشباب، الذي كان اختيارياً للبلدان والاقتصادات النامية.

الطلبة المشاركون

- أكمل ما يقرب من ٥٤ ألف طالب التقييم في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل حوالي ٢٩ مليون طفل يبلغون من العمر ١٥ عاماً في مدارس ٧٢ من الدول والاقتصادات المشاركة.

التقييم

- تم استخدام الاختبارات المعتمدة على الحاسوب، مع تقييم استمر لساعتين لكل طالب.
- كانت مواد الاختبار خليطاً من الأسئلة متعددة الخيارات، والأسئلة التي تتطلب من الطلبة بناء ردودهم الخاصة عليها، وقد تم تنظيم العناصر في مجموعات بناء على مساق يحدد حالة حياتية، وقد تم تكريس ٨١٠ دقيقة من مواد الاختبار للعلوم والقراءة والرياضيات وحل المشكلات التعاوني، مع أخذ عدد مختلف من الطلبة مجموعات مختلفة من مواد الاختبار.
- أجاب الطلبة أيضاً استبياناً عن الخلفية، استغرق ٣٥ دقيقة لإكماله، وقد طلب الاستبيان معلومات عن الطلبة، وبيوتهم، ومدارسهم، وخبرات التعلم لديهم. وأكمل مديرو المدارس استبياناً غطى نظام المدرسة وبيئة التعلم؛ ومن أجل الحصول على معلومات إضافية، قررت بعض البلدان والاقتصادات توزيع استبيان للمعلمين، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها توزيع هذا الاستبيان إلى المعلمين بشكل اختياري في البلدان والاقتصادات المشاركة، وكما حدث في بعض البلدان والاقتصادات، فقد تم توزيع الاستبيانات الاختيارية إلى الآباء والأمهات، وطلب منهم تقديم معلومات عن تصوراتهم ومقدار تواصلهم مع مدارس أطفالهم، ودعمهم للتعلم في المنزل، وتوقعاتهم لأطفالهم، ولاسيما في مجال العلوم، ويمكن للبلدان اختيار

استبيانين اثنين اختياريين آخرين للطلبة: الأول يسأل الطلبة عن إلمامهم واستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما يطلب الثاني معلومات حول تعليم الطلبة حتى الآن، بما في ذلك أي انقطاع في دراستهم، وما إذا كانوا أو كيف لهم أن يستعدوا لمهنة المستقبل.

التميز والمساواة في التعليم:

ما نخبنا به البيانات:

أداء الطلبة في العلوم ووجهات النظر حول العلوم:

- تتفوق سنغافورة على جميع البلدان والاقتصادات المشاركة الأخرى في العلوم، وتليها دول اليابان وإستونيا وفنلندا وكندا، بترتيب تنازلي من حيث معدل الأداء نفسه.
- حقق حوالي ٨٪ من الطلبة في كل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - ٢٤٪ من الطلبة من سنغافورة- أعلى أداء في العلوم، وهذا يعني أنهم بارعون عند المستوى ٥ أو ٦، ويكون الطلبة في هذه المستويات لديهم ما يكفي من المهارة والدراية العلمية والقدرة الذاتية على التطبيق المستقل لمعارفهم ومهاراتهم في مجموعة واسعة من الحالات، بما فيها تلك الحالات غير المألوفة.
- حقق حوالي ٢٠٪ من الطلبة في كل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أداءً دون المستوى ٢، الذي يعتبر المستوى الأساسي الكفاءة في مجال العلوم، يمكن للطلبة في المستوى ٢ الاعتماد على معرفتهم بالمحتوى والإجراءات في تحديد تفسير مناسب، وتفسير البيانات، وتحديد المسألة التي يجري تناولها في تجربة يسيرة، ويتوقع من جميع الطلبة تحقيق المستوى ٢، بينما يجتازون مرحلة التعليم الإلزامي.
- في معظم البلدان ذات البيانات القابلة للمقارنة، بقي أداء الطلبة في العلوم دون تغيير تقريباً منذ العام ٢٠٠٦، ومع ذلك تحسن معدل الأداء في العلوم بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ في كولومبيا، وإسرائيل، وماكاو (الصين)، والبرتغال، وقطر، ورومانيا، وزادت ماكاو (الصين)، والبرتغال،

وقطر، خلال هذه المدة من حصة الطلبة المؤدين في المستوى ٥، وقللوا في نفسه الوقت من حصة الطلبة المؤدين دون المستوى الأساسي من الكفاءة (المستوى ٢).

- على الرغم من أن الفجوة بين الجنسين في أداء العلوم تميل إلى أن تكون صغيرة، كمعدل، في ٣٣ بلداً واقتصاداً، إلا أن حصة أفضل المؤدين في العلوم كانت أكبر بين الذكور من الإناث، وتُعدُّ فنلندا هي الدولة الوحيدة التي تكون فيها الإناث هن الأفضل أداءً.
- حدث في عموم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - كمعدل - أن ذكر ٢٥٪ من الذكور و ٢٤٪ من الإناث أنهم يتوقعون العمل في مهنة ذات صلة بالعلوم، ولكن الذكور والإناث يميلان إلى التفكير في العمل في مجالات علوم مختلفة: فالإناث يتصورن أنفسهن في مهنة صحية أكثر من الذكور؛ ويرى الذكور في -جميع البلدان تقريباً- أنفسهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمهنيين وعلماء ومهندسين أكثر من الإناث.

أداء الطلبة في القراءة والرياضيات:

- لا يحقق حوالي ٢٠٪ من الطلبة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - كمعدل - المستوى الأساسي من الكفاءة في القراءة، وقد بقيت هذه النسبة مستقرة منذ العام ٢٠٠٩.
- في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ضاقت الفجوة بين الجنسين في القراءة في صالح الإناث بنسبة ١٢ نقطة بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، وتحسن أداء الذكور ولاسيما الأفضل أداءً منهم بينما تدهور أداء الإناث ولاسيما ذوات الأداء الأضعف.
- كان أكثر من واحد من بين كل أربعة طلبة في بكين، وشانغهاي، وغوانغ دونغ، وجيانغسو، وهونغ كونغ (الصين)، وسنغافورة، وتايبيه الصينية من بين الطلبة الأعلى أداءً في الرياضيات، وهذا يعني أنهم يستطيعون التعامل مع المهام التي تتطلب قدرة على صياغة معقدة لحالات رياضية، باستخدام التمثيل الرمزي.

المساواة في التعليم

- تحقق كل من كندا، والدنمارك، وإستونيا، وهونغ كونغ (الصين)، وماكاو (الصين) مستويات أداء عالية ومساواة في مخرجات التعليم.
- كان الطلبة المحرومون اجتماعياً واقتصادياً في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر بثلاث مرات من الطلبة غير المحرومين، في تحقيق المستوى الأساسي من الكفاءة، غير أن حوالي ٢٩٪ من الطلبة المحرومين يُعَدُّون مرّنين، وهذا يعني أنهم تغلبوا على الصعاب وحققوا أداءً بمستويات مرتفعة، ففي ماكاو (الصين)، وفيتنام، يواجه الطلبة أكبر حرمان على نطاق دولي، ويقل أداءهم عن حوالي ٢٠ بلداً واقتصاداً آخر مشارك في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة.
- في حين لم يتحسن بين الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠١٥ أي بلد أو اقتصاد في مجال العلوم والمساواة في التعليم في الوقت نفسه، إلا أن العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وأداء الطلبة قد ضعفت في تسعة بلدان، مما يعني أن درجات العلوم بقيت مستقرة، وتظهر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر تحسن في المساواة خلال هذه الفترة.
- تبين في عموم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبعد أخذ الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الحسبان، أن الطلبة المهاجرين كانوا أكثر مرتين من أقرانهم غير المهاجرين في الأداء تحت المستوى الأساسي من الكفاءة في مجال العلوم، مع هذا فإن ٢٤٪ من الطلبة المهاجرين المحرومين عُدُّوا مرّنين.
- يحدث في معظم البلدان ذات الكثافة السكانية العالية نسبياً من حيث الطلبة المهاجرين، أن يكون حضور المدرسة بنسبة عالية من الطلبة غير مرتبط بأداء الطلبة الأكثر فقراً، بعد حساب المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للمدرسة.

لمحة عامة عن الأداء في العلوم والقراءة والرياضيات

البلدان والاقتصادات التي لديها معدل أداء أو حصة في أعلى الأداءات فوق معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
البلدان والاقتصادات التي لديها حصة في أقل الأداءات أقل من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
البلدان والاقتصادات التي لديها معدل أداء أو حصة في أعلى الأداءات أقل من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
البلدان والاقتصادات التي لديها حصة في أقل الأداءات أعلى من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

العلوم	القراءة	الرياضيات	حصة أقل المؤدين في كل المواد (أقل من المستوى ٢)
--------	---------	-----------	--

معدل الدرجة في PISA ٢٠١٥	معدل فرق الدرجة على مدى ثلاث سنوات	معدل الدرجة في PISA ٢٠١٥	معدل فرق الدرجة على مدى ثلاث سنوات	معدل الدرجة في PISA ٢٠١٥	معدل فرق الدرجة على مدى ثلاث سنوات	حصة أعلى المؤدين فيما لا يقل عن موضوع واحد (المستوى ٥ و ٦)	حصة أقل المؤدين في كل المواد الثلاث (أقل من المستوى ٢)
المعدل	ثلاث سنوات	المعدل	ثلاث سنوات	المعدل	ثلاث سنوات	%	%

OECD average	493	-1	493	-1	490	-1	15.3	13.0
Singapore	556	7	535	5	564	1	39.1	4.8
Japan	538	3	516	-2	532	1	25.8	5.6
Estonia	534	2	519	9	520	2	20.4	4.7
Chinese Taipei	532	0	497	1	542	0	29.9	8.3
Finland	531	-11	526	-5	511	-10	21.4	6.3
Macao (China)	529	6	509	11	544	5	23.9	3.5

Canada	528	-2	527	1	516	-4	22.7	5.9
Viet Nam	525	-4	487	-21	495	-17	12.0	4.5
Hong Kong (China)	523	-5	527	-3	548	1	29.3	4.5
B-S-J-G (China)	518	m	494	m	531	m	27.7	10.9
Korea	516	-2	517	-11	524	-3	25.6	7.7
New Zealand	513	-7	509	-6	495	-8	20.5	10.6
Slovenia	513	-2	505	11	510	2	18.1	8.2
Australia	510	-6	503	-6	494	-8	18.4	11.1
United Kingdom	509	-1	498	2	492	-1	16.9	10.1
Germany	509	-2	509	6	506	2	19.2	9.8
Netherlands	509	-5	503	-3	512	-6	20.0	10.9
Switzerland	506	-2	492	-4	521	-1	22.2	10.1
Ireland	503	0	521	13	504	0	15.5	6.8
Belgium	502	-3	499	-4	507	-5	19.7	12.7
Denmark	502	2	500	3	511	-2	14.9	7.5
Poland	501	3	506	3	504	5	15.8	8.3
Portugal	501	8	498	4	492	7	15.6	10.7
Norway	498	3	513	5	502	1	17.6	8.9
United States	496	2	497	-1	470	-2	13.3	13.6
Austria	495	-5	485	-5	497	-2	16.2	13.5
France	495	0	499	2	493	-4	18.4	14.8
Sweden	493	-4	500	1	494	-5	16.7	11.4
Czech Republic	493	-5	487	5	492	-6	14.0	13.7
Spain	493	2	496	7	486	1	10.9	10.3
Latvia	490	1	488	2	482	0	8.3	10.5
Russia	487	3	495	17	494	6	13.0	7.7
Luxembourg	483	0	481	5	486	-2	14.1	17.0
Italy	481	2	485	0	490	7	13.5	12.2
Hungary	477	-9	470	-12	477	-4	10.3	18.5
Lithuania	475	-3	472	2	478	-2	9.5	15.3
Croatia	475	-5	487	5	464	0	9.3	14.5
CABA (Argentina)	475	51	475	46	456	38	7.5	14.5
Iceland	473	-7	482	-9	488	-7	13.2	13.2
Israel	467	5	479	2	470	10	13.9	20.2
Malta	465	2	447	3	479	9	15.3	21.9
Slovak Republic	461	-10	453	-12	475	-6	9.7	20.1
Greece	455	-6	467	-8	454	1	6.8	20.7
Chile	447	2	459	5	423	4	3.3	23.3
Bulgaria	446	4	432	1	441	9	6.9	29.6
United Arab Emirates	437	-12	434	-8	427	-7	5.8	31.3
Uruguay	435	1	437	5	418	-3	3.6	30.8
Romania	435	6	434	4	444	10	4.3	24.3
Cyprus1	433	-5	443	-6	437	-3	5.6	26.1
Moldova	428	9	416	17	420	13	2.8	30.1
Albania	427	18	405	10	413	18	2.0	31.1
Turkey	425	2	428	-18	420	2	1.6	31.2

دراسات مترجمة

Trinidad and Tobago	425	7	427	5	417	2	4.2	32.9
Thailand	421	2	409	-6	415	1	1.7	35.8
Costa Rica	420	-7	427	-9	400	-6	0.9	33.0
Qatar	418	21	402	15	402	26	3.4	42.0
Colombia	416	8	425	6	390	5	1.2	38.2
Mexico	416	2	423	-1	408	5	0.6	33.8
Montenegro	411	1	427	10	418	6	2.5	33.0
Georgia	411	23	401	16	404	15	2.6	36.3
Jordan	409	-5	408	2	380	-1	0.6	35.7
Indonesia	403	3	397	-2	386	4	0.8	42.3
Brazil	401	3	407	-2	377	6	2.2	44.1
Peru	397	14	398	14	387	10	0.6	46.7
Lebanon	386	m	347	m	396	m	2.5	50.7
Tunisia	386	0	361	-21	367	4	0.6	57.3
FYROM	384	m	352	m	371	m	1.0	52.2
Kosovo	378	m	347	m	362	m	0.0	60.4
Algeria	376	m	350	m	360	m	0.1	61.1
Dominican Republic	332	m	358	m	328	m	0.1	70.7

في وقت ترتبط فيه محور الأمية العلمية على نحو متزايد بالنمو الاقتصادي، والضروري لإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية المعقدة، يحتاج جميع المواطنين - وليس فقط العلماء والمهندسين في المستقبل - لأن يكونوا مستعدين وقادرين على مواجهة المشكلات المتعلقة بالتعلم.

في معظم القرن العشرين كانت مناهج العلوم المدرسية، ولاسيما في التعليم الثانوي تميل إلى التركيز على توفير الأسس لتدريب عدد قليل من العلماء والمهندسين، وقدمت معظم هذه المناهج العلم بنحو يركز على تزويد الطلبة بالحقائق الأساسية والقوانين أو النظريات المتعلقة بمختلف تخصصات العلوم بدلاً من التركيز على مفاهيم أوسع للبحث العلمي والطبيعة المتطورة للحقيقة العلمية، وبناءً على قدرة الطلبة في إتقان تلك الحقائق والنظريات، يميل المعلمون إلى تحديد الطلبة الذين يمكنهم الاستمرار في دراسة العلوم إلى ما بعد التعليم الإلزامي، بدلاً من تشجيع كل طالب على المشاركة مع النشاط العلمي.

إن الترويج لصورة إيجابية وشاملة للعلم أمر مهم، وفي كثير من الأحيان ينظر إلى التعليم المدرسي على أنه الأمر المهم الذي سيحدد في نهاية المطاف أولئك الذين سيكونون من العلماء والمهندسين، فالتعليم المدرسي لا يحسم فقط العديد من مسارات العلماء الذين تمكنوا من الوصول إلى أهدافهم المهنية، بل ينقل أيضاً صورة سلبية عن أولئك الذين لم ينته بهم الأمر بأن يكونوا من العلماء والمهندسين. ولأن المعرفة وفهم العلم جيداً مفيدان حتى ما وراء عمل العلماء، ومن الضروري

-بحسب ما يحدد البرنامج الدولي - المشاركة الكاملة في عالم يستند إلى التكنولوجيا، وينبغي تعزيز العلم المدرسي بنحوٍ أكثر إيجابية، وأن يكون ذلك بمنزلة "نقطة انطلاق" لمصادر جديدة للفائدة والمتعة، يمكن للآباء والمعلمين تحدي القوالب النمطية الجنسانية حول الأنشطة والمهن ذات الصلة بالعلوم لتمكين الذكور والإناث من تحقيق إمكاناتهم.

من بين موضوعات العلوم والرياضيات والقراءة، يحقق موضوع العلوم أصغر معدل فجوة بين الجنسين في الأداء في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، وتتفاوت هذه الاختلافات تفاوتاً كبيراً بين البلدان، وهذا يدل على أن التفاوت بين الجنسين في الأداء لا ينبع من الاختلافات الفطرية في الكفاءة، ولكن من العوامل التي يمكن أن يؤثر فيها الآباء والأمهات والمعلمين وواضعي السياسات وقادة الرأي.

أعرب معظم الطلبة الذين شاركوا في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام ٢٠١٥ عن اهتمام واسع في الموضوعات العلمية، وتعرفوا على الدور المهم الذي يلعبه العلم في عالمهم، لكن أقلية فقط منهم أفادوا بأنهم يشاركون في الأنشطة العلمية، ويختلف الذكور والإناث، والطلبة من خلفيات محرومة وغير محرومة غالباً في طرق التعامل مع العلم، وتصور أنفسهم يعملون في مهن مرتبطة بالعلوم في وقت لاحق، وتظهر الخلافات المتعلقة بنوع الجنس في المشاركة في العلوم والتوقعات المهنية أنها أكثر صلة بالتفاوت فيما يعده الذكور والإناث أنه جيد بالنسبة لهم، أكثر من الاختلافات فيما يمكن أن يقوموا به في الواقع.

إن الصور النمطية عن العلماء وعن العمل في المهن ذات العلاقة بالعلوم -مثلاً علم الحاسوب هو حقل "مذكر" وعلوم الحياة حقل "مؤنث"، والعلماء الذين يتمكنون من تحقيق النجاح بدلاً من أن يتم عدُّهم متألقيين، يتم عدُّهم "مجانين" - يمكن أن تثني بعض الطلبة من الانخراط بمزيد من موضوعات العلوم، وفضلاً عن تحدي القوالب النمطية بين الجنسين، يمكن للوالدين والمعلمين المساعدة في دعم انخراط الطلبة في هذه الموضوعات من خلال مساعدة الطلبة على أن يصبحوا أكثر وعياً بمجموعة من الفرص الوظيفية التي سيتم توفيرها والتدريب الذي سيحصلون عليه في مجال العلوم والتكنولوجيا.

قد تكون أسرع طريقة فورية لتعزيز الاهتمام بالعلوم بين الطلبة الذين يعيشون في البيئات المنزلية الأقل دعماً، هي زيادة التعرض المبكر لتدريس العلوم عالي الجودة في المدارس.

يبين البرنامج الدولي لتقييم الطلبة ٢٠١٥ أنه في معظم البلدان والاقتصادات المشاركة، ترتبط الحالة الاجتماعية والاقتصادية وخلفية المهاجر بوجود اختلافات كبيرة في أداء الطالب، فعلى سبيل المثال، يسجل الطلبة المحرومون ٨٨ نقطة أقل في العلوم من الطلبة غير المحرومين، على معدل عبر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويبقى الطلبة المحرومون، في أكثر من ٤٠ بلداً واقتصاداً، وبعد احتساب أداء الطلبة في تقييم العلوم، أقل عرضة من أقرانهم غير المحرومين، لرؤية أنفسهم يزاولون مهنة في مجال العلوم.

يبين البرنامج الدولي لتقييم الطلبة أيضاً أن العلاقة بين خلفية الطلبة ونتائجهم في التعليم تختلف على نطاق واسع في مختلف البلدان، ففي بعض البلدان ذات الأداء العالي تكون هذه العلاقة أضعف من المعدل، وهو ما يعني أن الانجازات الكبيرة والمساواة في مخرجات التعليم لا تستبعد بعضها بعضاً، وهذا يؤكد تعريف البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لمعنى المساواة، بما أن الطلبة الذين يحققون أداءً عالياً هم من جميع الخلفيات، بدلاً من وجود اختلافات صغيرة كما هو الحال في أداء الطالب فقط. وقد حققت كل من كندا، والدنمارك، وإستونيا، وهونغ كونغ (الصين)، وماكاو (الصين)، في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة ٢٠١٥، مستويات عالية الأداء وقدراً أكبر من المساواة في التعليم.

لمحة عامة عن معتقدات الطلبة للعلوم والمشاركة والتحفيز

البلدان والاقتصادات التي لديها قيم أعلى من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
البلدان والاقتصادات التي لديها قيم لا تختلف عن معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
البلدان والاقتصادات التي لديها قيم أقل من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

معدل درجة العلوم	معتقدات حول طبيعة ومنشأها المعارف العلمية		حصة الطلبة الذين لديهم تطلعات مهنية ذات علاقة بالعلوم				الدافع لتعلم العلوم		
	مؤشر المعتقدات المعرفية ودعم الأساليب العلمية في التحقيق	فرق النقطة- الدرجة لكل وحدة على مؤشر المعتقدات المعرفية	جميع الطلبة	الذكور	الإناث	ازدياد احتمالية توقع الذكور لمهنة ذات علاقة بالعلوم	مؤشر الاستمتاع بتعلم العلوم	فرق النقطة- الدرجة لكل وحدة على مؤشر الاستمتاع بتعلم العلوم	الفجوة الجنسانية في الاستمتاع بتعلم العلوم

المعدل	مؤشر المعدل	فرق الدرجة	%	%	%	الخطر النسبي	مؤشر المعدل	فرق الدرجة	الفرق
--------	-------------	------------	---	---	---	--------------	-------------	------------	-------

OECD average	493	0.00	33	24.5	25.0	23.9	1.1	0.02	25	0.13
Singapore	556	0.22	34	28.0	31.8	23.9	1.3	0.59	35	0.17
Japan	538	-0.06	34	18.0	18.5	17.5	1.1	-0.33	27	0.52
Estonia	534	0.01	36	24.7	28.9	20.3	1.4	0.16	24	0.05
Chinese Taipei	532	0.31	38	20.9	25.6	16.0	1.6	-0.06	28	0.39
Finland	531	-0.07	38	17.0	15.4	18.7	0.8	-0.07	30	0.04
Macao (China)	529	-0.06	26	20.8	22.0	19.6	1.1	0.20	21	0.16
Canada	528	0.30	29	33.9	31.2	36.5	0.9	0.40	26	0.15
Viet Nam	525	-0.15	31	19.6	21.2	18.1	1.2	0.65	14	0.06
Hong Kong (China)	523	0.04	23	23.6	22.9	24.2	0.9	0.28	20	0.26
B-S-J-G (China)	518	-0.08	37	16.8	17.1	16.5	1.0	0.37	28	0.14
Korea	516	0.02	38	19.3	21.7	16.7	1.3	-0.14	31	0.32
New Zealand	513	0.22	40	24.8	21.7	27.9	0.8	0.20	32	0.03
Slovenia	513	0.07	33	30.8	34.6	26.8	1.3	-0.36	22	-0.03
Australia	510	0.26	39	29.2	30.3	28.2	1.1	0.12	33	0.16
United Kingdom	509	0.22	37	29.1	28.7	29.6	1.0	0.15	30	0.18
Germany	509	-0.16	34	15.3	17.4	13.2	1.3	-0.18	29	0.43
Netherlands	509	-0.19	46	16.3	16.9	15.7	1.1	-0.52	30	0.25
Switzerland	506	-0.07	34	19.5	19.8	19.1	1.0	-0.02	30	0.17
Ireland	503	0.21	36	27.3	28.0	26.6	1.1	0.20	32	0.09
Belgium	502	0.00	34	24.5	25.3	23.6	1.1	-0.03	28	0.20
Denmark	502	0.17	32	14.8	11.8	17.7	0.7	0.12	26	0.09

دراسات مترجمة

Poland	501	-0.08	27	21.0	15.4	26.8	0.6	0.02	18	-0.10
Portugal	501	0.28	33	27.5	26.7	28.3	0.9	0.32	23	0.08
Norway	498	-0.01	35	28.6	28.9	28.4	1.0	0.12	29	0.27
United States	496	0.25	32	38.0	33.0	43.0	0.8	0.23	26	0.21
Austria	495	-0.14	36	22.3	26.6	18.0	1.5	-0.32	25	0.23
France	495	0.01	30	21.2	23.6	18.7	1.3	-0.03	30	0.31
Sweden	493	0.14	38	20.2	21.8	18.5	1.2	0.08	27	0.22
Czech Republic	493	-0.23	41	16.9	18.6	15.0	1.2	-0.34	27	-0.06
Spain	493	0.11	30	28.6	29.5	27.8	1.1	0.03	28	0.11
Latvia	490	-0.26	27	21.3	21.1	21.5	1.0	0.09	18	0.03
Russia	487	-0.26	27	23.5	23.2	23.8	1.0	0.00	16	0.07
Luxembourg	483	-0.15	35	21.1	24.3	18.0	1.4	0.10	26	0.14
Italy	481	-0.10	34	22.6	24.7	20.6	1.2	0.00	22	0.24
Hungary	477	-0.36	35	18.3	23.9	12.8	1.9	-0.23	20	-0.02
Lithuania	475	0.11	22	23.9	22.5	25.4	0.9	0.36	20	-0.14
Croatia	475	0.03	32	24.2	26.8	21.8	1.2	-0.11	22	0.05
CABA (Argentina)	475	0.09	28	27.8	26.2	29.3	0.9	-0.20	15	-0.14
Iceland	473	0.29	28	23.8	20.1	27.3	0.7	0.15	24	0.26
Israel	467	0.18	38	27.8	26.1	29.5	0.9	0.09	20	0.06
Malta	465	0.09	54	25.4	30.2	20.4	1.5	0.18	48	0.11
Slovak Republic	461	-0.35	36	18.8	18.5	19.0	1.0	-0.24	25	-0.02
Greece	455	-0.19	36	25.3	25.7	24.9	1.0	0.13	27	0.12
Chile	447	-0.15	23	37.9	36.9	39.0	0.9	0.08	15	-0.09
Bulgaria	446	-0.18	34	27.5	28.8	25.9	1.1	0.28	17	-0.16
United Arab Emirates	437	0.04	33	41.3	39.9	42.6	0.9	0.47	22	-0.02
Uruguay	435	-0.13	27	28.1	23.8	31.9	0.7	-0.10	16	-0.07
Romania	435	-0.38	27	23.1	23.3	23.0	1.0	-0.03	17	-0.05
Cyprus I	433	-0.15	33	29.9	29.3	30.5	1.0	0.15	29	0.06
Moldova	428	-0.14	37	22.0	22.5	21.3	1.1	0.33	22	-0.17
Albania	427	-0.03	m	24.8	m	m	m	0.72	m	m
Turkey	425	-0.17	18	29.7	34.5	24.9	1.4	0.15	12	0.01
Trinidad and Tobago	425	-0.02	28	27.8	24.6	31.0	0.8	0.19	24	-0.01
Thailand	421	-0.07	35	19.7	12.4	25.2	0.5	0.42	18	-0.05
Costa Rica	420	-0.15	16	44.0	43.8	44.2	1.0	0.35	4	-0.03
Qatar	418	-0.10	33	38.0	36.3	39.9	0.9	0.36	25	0.00
Colombia	416	-0.19	21	39.7	37.1	42.0	0.9	0.32	7	-0.02
Mexico	416	-0.17	17	40.7	45.4	35.8	1.3	0.42	12	0.01
Montenegro	411	-0.32	23	21.2	20.1	22.4	0.9	0.09	14	-0.07
Georgia	411	0.05	42	17.0	16.4	17.7	0.9	0.34	23	-0.13
Jordan	409	-0.13	28	43.7	44.6	42.8	1.0	0.53	23	-0.25
Indonesia	403	-0.30	16	15.3	8.6	22.1	0.4	0.65	6	-0.06
Brazil	401	-0.07	27	38.8	34.4	42.8	0.8	0.23	19	-0.04
Peru	397	-0.16	23	38.7	42.7	34.6	1.2	0.40	9	0.01
Lebanon	386	-0.24	35	39.7	41.0	38.5	1.1	0.38	32	-0.04
Tunisia	386	-0.31	18	34.4	28.5	39.5	0.7	0.52	15	-0.12
FYROM	384	-0.18	30	24.2	20.0	28.8	0.7	0.48	17	-0.29
Kosovo	378	0.03	22	26.4	24.7	28.1	0.9	0.92	14	-0.16
Algeria	376	-0.31	16	26.0	23.1	29.2	0.8	0.46	14	-0.12
Dominican Republic	332	-0.10	13	45.7	44.7	46.8	1.0	0.54	6	-0.05

الملاحظات:

١. ملاحظة من تركيا: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة التي تشير إلى «قبرص» تعني الجزء الجنوبي من الجزيرة. ليس هناك سلطة واحدة تمثل كل من القبارصة الأتراك واليونانيين في الجزيرة. وتتعترف الجمهورية التركية بجمهورية شمال قبرص التركية. والى أن يتم التوصل إلى حل دائم وعادل في إطار الأمم المتحدة، تبقى تركيا مصرّة على موقفها بشأن «قضية قبرص».

ملاحظة من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في منظمة التعاون والتنمية: تم الاعتراف بجمهورية قبرص من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستثناء تركيا. المعلومات الواردة في هذه الوثيقة تتعلق بالمنطقة الخاضعة للسيطرة الفعلية لحكومة جمهورية قبرص.

ملاحظات: القيم ذات الدلالة الإحصائية مؤشرة بالخط العريض.

معدل الاتجاه لأطول فترة متاحة منذ PISA 2006 للعلوم و PISA 2009 للقراءة، و PISA 2003 للرياضيات.

تصنف البلدان والاقتصادات النامية مرتبة بشكل تنازلي من معدل درجة العلوم في PISA 2015.

المصدر: قاعدة البيانات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، PISA 2015، الجداول I.5.4a و I.2.4a، I.2.6، I.2.7، I.4.4a.

أما ما يخصُّ الطلبة المحرومين وأولئك الذين يواجهون صعوبة مع العلوم والموارد الإضافية، فيمكنهم أن يحدثوا فرقاً في مساعدة الطلبة على اكتساب المستوى الأساسي لمحو الأمية العلمية، وتطوير الاهتمام مدى الحياة في هذا الموضوع. إن جميع الطلبة سواء أكانوا المهاجرين أم غير المهاجرين، والمحرومين أم غير المحرومين، سيستفيدون أيضاً من تطبيق أكثر محدودية للسياسات التي تفرز الطلبة في المسارات المختلفة للبرامج أو المدارس، ولاسيما إذا تم تطبيق هذه السياسات في السنوات الأولى من المدرسة الثانوية، وهذه السياسات غالباً ما تسهم في التفاوت في المقدار والعمق لتدريس العلوم الذي يتلقاه الطلبة من خلفيات مختلفة، وقد تكون هناك حاجة إلى برامج محددة لإثارة الاهتمام بالعلوم بين الطلبة الذين قد لا يتلقون مثل هذا التحفيز خارج المدرسة، ودعم قرار

الطلبة لمتابعة مزيدٍ من الدراسات في مجال العلوم. إن إعطاء الطلبة مزيداً من الفرص لتعلم العلوم، ومساعدتهم على تعلم «التفكير كالعلماء» هي المهارة التي أصبحت ضرورية في القرن الحادي والعشرين، حتى لو اختار الطلبة عدم العمل في مهنة ذات علاقة بالعلوم في وقت لاحق.

لمحة عامة عن المساواة في التعليم

البلدان والاقتصادات ذات الأداء الأعلى أو المساواة الأعلى من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية									
البلدان التي لديها قيم لا تختلف إحصائياً عن معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية									
البلدان والاقتصادات ذات الأداء الواطئ أو المساواة الأقل من معدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية									
معدل درجة العلوم في PISA ٢٠١٥	تغطية فئة ١٥ سنة الوطنية. (٣ مؤشر تغطية (PISA)	نسبة التباير في أداء المئين من خلال الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطلبة	فرق النقطة- الدرجة في العلوم مرتبطاً بزيادة وحدة واحدة على مؤشر الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطلبة	نسبة الطلبة المرنين	الفرق في أداء العلوم بين الطلبة المهاجرين وغير المهاجرين بعد حساب الحالة الاقتصادية والاجتماعية واللغة المحكية في المنزل	نسبة التباير في أداء العلوم المئين من خلال الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطلبة	فرق النقطة- الدرجة في العلوم مرتبطاً بزيادة وحدة واحدة على مؤشر الحالة الاقتصادية والاجتماعية للطلبة	نسبة الطلبة المرنين	الفرق في أداء العلوم بين الطلبة المهاجرين وغير المهاجرين بعد حساب الحالة الاقتصادية والاجتماعية واللغة المحكية في المنزل

OECD average	493	0.00	33	24.5	25.0	23.9	1.1	0.02	25	0.13
Singapore	556	0.22	34	28.0	31.8	23.9	1.3	0.59	35	0.17
Japan	538	-0.06	34	18.0	18.5	17.5	1.1	-0.33	27	0.52
Estonia	534	0.01	36	24.7	28.9	20.3	1.4	0.16	24	0.05
Chinese Taipei	532	0.31	38	20.9	25.6	16.0	1.6	-0.06	28	0.39
Finland	531	-0.07	38	17.0	15.4	18.7	0.8	-0.07	30	0.04

Macao (China)	529	-0.06	26	20.8	22.0	19.6	1.1	0.20	21	0.16
Canada	528	0.30	29	33.9	31.2	36.5	0.9	0.40	26	0.15
Viet Nam	525	-0.15	31	19.6	21.2	18.1	1.2	0.65	14	0.06
Hong Kong (China)	523	0.04	23	23.6	22.9	24.2	0.9	0.28	20	0.26
B-S-J-G (China)	518	-0.08	37	16.8	17.1	16.5	1.0	0.37	28	0.14
Korea	516	0.02	38	19.3	21.7	16.7	1.3	-0.14	31	0.32
New Zealand	513	0.22	40	24.8	21.7	27.9	0.8	0.20	32	0.03
Slovenia	513	0.07	33	30.8	34.6	26.8	1.3	-0.36	22	-0.03
Australia	510	0.26	39	29.2	30.3	28.2	1.1	0.12	33	0.16
United Kingdom	509	0.22	37	29.1	28.7	29.6	1.0	0.15	30	0.18
Germany	509	-0.16	34	15.3	17.4	13.2	1.3	-0.18	29	0.43
Netherlands	509	-0.19	46	16.3	16.9	15.7	1.1	-0.52	30	0.25
Switzerland	506	-0.07	34	19.5	19.8	19.1	1.0	-0.02	30	0.17
Ireland	503	0.21	36	27.3	28.0	26.6	1.1	0.20	32	0.09
Belgium	502	0.00	34	24.5	25.3	23.6	1.1	-0.03	28	0.20
Denmark	502	0.17	32	14.8	11.8	17.7	0.7	0.12	26	0.09
Poland	501	-0.08	27	21.0	15.4	26.8	0.6	0.02	18	-0.10
Portugal	501	0.28	33	27.5	26.7	28.3	0.9	0.32	23	0.08
Norway	498	-0.01	35	28.6	28.9	28.4	1.0	0.12	29	0.27
United States	496	0.25	32	38.0	33.0	43.0	0.8	0.23	26	0.21
Austria	495	-0.14	36	22.3	26.6	18.0	1.5	-0.32	25	0.23
France	495	0.01	30	21.2	23.6	18.7	1.3	-0.03	30	0.31
Sweden	493	0.14	38	20.2	21.8	18.5	1.2	0.08	27	0.22
Czech Republic	493	-0.23	41	16.9	18.6	15.0	1.2	-0.34	27	-0.06
Spain	493	0.11	30	28.6	29.5	27.8	1.1	0.03	28	0.11
Latvia	490	-0.26	27	21.3	21.1	21.5	1.0	0.09	18	0.03
Russia	487	-0.26	27	23.5	23.2	23.8	1.0	0.00	16	0.07
Luxembourg	483	-0.15	35	21.1	24.3	18.0	1.4	0.10	26	0.14
Italy	481	-0.10	34	22.6	24.7	20.6	1.2	0.00	22	0.24
Hungary	477	-0.36	35	18.3	23.9	12.8	1.9	-0.23	20	-0.02
Lithuania	475	0.11	22	23.9	22.5	25.4	0.9	0.36	20	-0.14
Croatia	475	0.03	32	24.2	26.8	21.8	1.2	-0.11	22	0.05
CABA (Argentina)	475	0.09	28	27.8	26.2	29.3	0.9	-0.20	15	-0.14
Iceland	473	0.29	28	23.8	20.1	27.3	0.7	0.15	24	0.26

Israel	467	0.18	38	27.8	26.1	29.5	0.9	0.09	20	0.06
Malta	465	0.09	54	25.4	30.2	20.4	1.5	0.18	48	0.11
Slovak Republic	461	-0.35	36	18.8	18.5	19.0	1.0	-0.24	25	-0.02
Greece	455	-0.19	36	25.3	25.7	24.9	1.0	0.13	27	0.12
Chile	447	-0.15	23	37.9	36.9	39.0	0.9	0.08	15	-0.09
Bulgaria	446	-0.18	34	27.5	28.8	25.9	1.1	0.28	17	-0.16
United Arab Emirates	437	0.04	33	41.3	39.9	42.6	0.9	0.47	22	-0.02
Uruguay	435	-0.13	27	28.1	23.8	31.9	0.7	-0.10	16	-0.07
Romania	435	-0.38	27	23.1	23.3	23.0	1.0	-0.03	17	-0.05
Cyprus ⁵	433	-0.15	33	29.9	29.3	30.5	1.0	0.15	29	0.06
Moldova	428	-0.14	37	22.0	22.5	21.3	1.1	0.33	22	-0.17
Albania	427	-0.03	m	24.8	m	m	m	0.72	m	m
Turkey	425	-0.17	18	29.7	34.5	24.9	1.4	0.15	12	0.01
Trinidad and Tobago	425	-0.02	28	27.8	24.6	31.0	0.8	0.19	24	-0.01
Thailand	421	-0.07	35	19.7	12.4	25.2	0.5	0.42	18	-0.05
Costa Rica	420	-0.15	16	44.0	43.8	44.2	1.0	0.35	4	-0.03
Qatar	418	-0.10	33	38.0	36.3	39.9	0.9	0.36	25	0.00
Colombia	416	-0.19	21	39.7	37.1	42.0	0.9	0.32	7	-0.02
Mexico	416	-0.17	17	40.7	45.4	35.8	1.3	0.42	12	0.01
Montenegro	411	-0.32	23	21.2	20.1	22.4	0.9	0.09	14	-0.07
Georgia	411	0.05	42	17.0	16.4	17.7	0.9	0.34	23	-0.13
Jordan	409	-0.13	28	43.7	44.6	42.8	1.0	0.53	23	-0.25
Indonesia	403	-0.30	16	15.3	8.6	22.1	0.4	0.65	6	-0.06
Brazil	401	-0.07	27	38.8	34.4	42.8	0.8	0.23	19	-0.04
Peru	397	-0.16	23	38.7	42.7	34.6	1.2	0.40	9	0.01
Lebanon	386	-0.24	35	39.7	41.0	38.5	1.1	0.38	32	-0.04
Tunisia	386	-0.31	18	34.4	28.5	39.5	0.7	0.52	15	-0.12
FYROM	384	-0.18	30	24.2	20.0	28.8	0.7	0.48	17	-0.29
Kosovo	378	0.03	22	26.4	24.7	28.1	0.9	0.92	14	-0.16
Algeria	376	-0.31	16	26.0	23.1	29.2	0.8	0.46	14	-0.12
Dominican Republic	332	-0.10	13	45.7	44.7	46.8	1.0	0.54	6	-0.05

الملاحظات:

١. ملاحظة من تركيا: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة التي تشير إلى «قبرص» تعني الجزء الجنوبي من الجزيرة. ليس هناك سلطة واحدة تمثل كل من القبارصة الأتراك واليونانيين في الجزيرة. وتتعترف الجمهورية التركية بجمهورية شمال قبرص التركية. والى أن يتم التوصل إلى حل دائم وعادل في إطار الأمم المتحدة، تبقى تركيا مصرة على موقفها بشأن «قضية قبرص».

ملاحظة من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في منظمة التعاون والتنمية: تم الاعتراف بجمهورية قبرص من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستثناء تركيا. المعلومات الواردة في هذه الوثيقة تتعلق بالمنطقة الخاضعة للسيطرة الفعلية لحكومة جمهورية قبرص.

ملاحظات: القيم ذات الدلالة الإحصائية مؤشرة بالخط العريض.

معدل الاتجاه لأطول فترة متاحة منذ PISA 2006 للعلوم و PISA 2009 للقراءة، و PISA 2003 للرياضيات.

تصنف البلدان والاقتصادات النامية مرتبة بشكل تنازلي من معدل درجة العلوم في PISA 2015.

المصدر: قاعدة البيانات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، PISA 2015 ، الجداول I.2.12a-b، I.3.1a-c، I.3.10a-b

سياسات وممارسات المدارس الناجحة

ما تقول البيانات لنا؟

سياسات حول تعلم العلوم في المدرسة والأداء في العلوم

- سجل ما يقرب من ٦٪ من الطلبة في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ممن ذكروا أنهم لم يحضروا أي دروس علوم عادية، وكانت ٢٥ نقطة أقل من الطلبة الذين ذكروا أنهم حضروا درس علوم واحداً على الأقل، بعد الأخذ في الحسبان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للطلبة والمدارس، وحدث في ٣٤ نظاماً مدرسياً، ولاسيما في النمسا وبلجيكا، وكرواتيا، وفرنسا، وألمانيا، وجمهورية سلوفاكيا، وتايبيه الصينية، أن الطلبة الذين ذكروا أنهم لم يحضروا دروس علوم عادية كانوا أكثر عرضة لارتياح المدارس المحرومة اقتصادياً واجتماعياً أكثر من غيرها من المدارس.
- في عموم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت المدارس الأفضل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية إلى حد كبير أكثر عرضة من المدارس المحرومة في مجال تقديم المسابقات العلمية ونادي العلوم كأنشطة مدرسية.
- كم من الوقت يقضيه الطلبة في التعلم، وكيف يتم تدريس العلوم المرتبطة بقوة مع أداء العلوم وتوقعات متابعة مهنة العلوم ذات العلاقة أكثر من قسم العلوم المجهز تجهيزاً جيداً والذي يحوي ملاكاً كفوءاً، الذي يقدم الأنشطة العلمية اللامنهجية في المدرسة والمؤهلات لمعلمي العلوم.
- على وفق تقارير الطلبة، وبحسب معدل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يقوم المعلمون في المدارس الأفضل بشرح الفكرة العلمية -التعليم الموجه من قبل المعلم- أكثر مما يفعله المعلمون في المدارس المحرومة، وأن الطلبة الذين ذكروا أن معلمي العلوم في كثير من الأحيان يستخدمون هذه الممارسات ويقومون بتكليف التدريس لتلبية احتياجات الطلبة، يسجلون نقاطاً أعلى في العلوم، ويظهرون معتقدات أقوى حول قيمة البحث العلمي، ويتوقعون ممارسة مهنة ذات صلة بالعلوم أكثر من الطلبة الذي ذكروا أن معلميه يستخدمون هذه الممارسات بنحو أقل.

بيئة التعلم:

- في معظم النظم المدرسية، يميل الطلبة في المدارس المحرومة اجتماعياً واقتصادياً إلى التعيُّب ليوم من المدرسة أكثر من الطلبة في المدارس الأفضل. وقد ارتفعت بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ نسبة الطلبة الذين قد يتغيبون يوماً كاملاً من المدرسة، مرة واحدة على الأقل في الأسبوعين السابقين لاختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة بحوالي ٥ نقاط مئوية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- في عموم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ذكر مديرو المدارس أن تغيب الطلبة عن المدرسة ومقاومة الموظفين للتغيير يُعدُّ من المشكلات التي تعيق تعلم الطالب كثيراً، وذكروا أيضاً أن التعلم في مدارسهم يواجه مشكلات منها استخدام الطلبة للكحول أو المخدرات، أو تخويف الطلبة من قبل طلبة آخرين يمارسون نوعاً من البلطجة.
- ذكر الطلبة في النظم المدرسية أن اختيار الطلبة في برامج التعليم المختلفة أو أنواع المدارس في سن متأخرة يتلقون دعماً أكبر من معلمهم.

إدارة المدارس والتقييم والمساءلة:

- يسجل الطلبة في المدارس الخاصة درجات في العلوم أعلى من الطلبة في المدارس العامة، غير أنه بعد التفكير في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للطلبة والمدارس، تبين أن الطلبة في المدارس الحكومية يسجلون نقاطاً أعلى من الطلبة في المدارس الخاصة بحسب معدل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ٢٢ نظاماً تعليمياً.
- يتم استخدام اختبارات معيارية على نطاق واسع عبر البرنامج الدولي لتقييم الطلبة الذي تشارك فيه البلدان والاقتصادات النامية، ويتم - في حوالي خمسة من أصل ستة أنظمة مدرسية- تقييم ما لا يقل عن نصف الطلبة مرة واحدة على الأقل في السنة من خلال الاختبارات الموحدة الإلزامية، وفي نحو ثلاثة من كل أربعة بلدان، يتم تقييم نصف الطلبة على الأقل مرة واحدة في السنة من خلال الاختبارات الموحدة غير الإلزامية.
- يميل الوالدان - حين اختيار مدرسة لأطفالهم- إلى التفكير في أهمية وجود بيئة مدرسية آمنة، أو

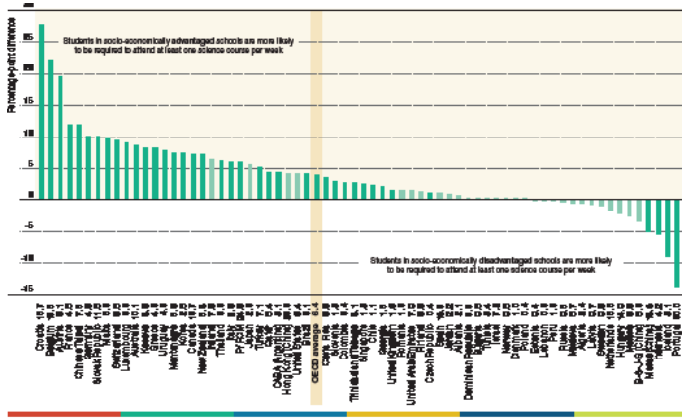
أن يكون للمدرسة سمعة جيدة، وأن يكون لدى المدرسة مناخ نشط وممتع، أكثر من تركيزهم على التحصيل الدراسي للطلبة في المدرسة.

اختيار الطلبة وتجميع:

- استخدمت ثلاثون من البلدان والاقتصادات النامية تكرار درجات أقل في عام ٢٠١٥ مما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٩؛ ولم يزداد ذلك إلا في خمسة بلدان فقط خلال هذه الفترة، وانخفض تكرار الدرجات بنسبة ١٠ نقاط مئوية على الأقل في كوستاريكا، وفرنسا، وإندونيسيا، ولاتفيا، وماكاو (الصين)، ومالطا، والمكسيك، وتونس.
- في عموم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان الطلبة المحرومون اجتماعياً واقتصادياً، والطلبة من أصول مهاجرة، أكثر عرضة لتكرار الصف، حتى بعد احتساب أدائهم الأكاديمي، ودوافعهم السلوكية الذاتية.
- يتم اختيار الطلبة اللاحقين لأول مرة في مدارس، أو برامج تعليم مختلفة، وكلما قلت حالات تكرار الصفوف كان النظام المدرسي أكثر إنصافاً، أو تضعف العلاقة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وأداء الطلبة في العلوم.

الفروقات في اشتراط حضور دروس العلوم العادية من خلال ملف المدارس الاقتصادي والاجتماعي

تستند النتائج إلى تقارير الطلبة الذاتية:



الملاحظات:

يتم وضع علامة فروق ذات دلالة إحصائية في خط أكثر قتامة.

تظهر النسبة المئوية للطلاب الذين لا يطلب منهم حضور أي درس علوم بجانب اسم البلد / الاقتصاد.

تصنف البلدان والاقتصادات النامية بترتيب تنازلي من فرق النقطة المئوية بين الطلاب في المدارس الأفضل وفي المدارس المحرومة الذين يطلب منهم حضور درس علوم واحد في الأقل في الأسبوع.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، PISA 2015، الجدول II.2.3.

الموارد المستثمرة في التعليم:

- يسجل الطلبة في المدارس الأكبر درجة أعلى في مجال العلوم، وهم أكثر عرضة من طلبة في المدارس الصغيرة لتوقع العمل في مهنة العلوم في المستقبل. غير أن الطلبة في المدارس الأصغر ذكروا وجود مناخ انضباطي أفضل في دروس العلوم، وأنهم أقل احتمالاً من الطلبة في المدارس الأكبر لأن يتغيبوا عن المدرسة، أو يصلوا متأخرين إلى المدرسة، بعد معاينة الوضع الاجتماعي

والاقتصادي للمدارس والطلبة.

- بحسب معدل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد أفاد الطلبة في الفصول الأصغر بأن معلمهم يتكيفون مع احتياجاتهم والمعرفة ومستوى الفهم.
- يسجل الطلبة خمس نقاط في العلوم عن كل ساعة إضافية في الأسبوع في دروس العلوم العادية، بعد معاينة الوضع الاجتماعي والاقتصادي.
- تميل الأنظمة المدرسية التي يقضي فيها الطلبة مزيداً من الوقت للتعلم بعد المدرسة، من خلال أداء الواجبات، وتلقي تعليمات إضافية، أو في دراسة خاصة، إلى أداء أقل من جيد في مجال العلوم.

في حال لم يكن لدى كل الطلبة القدرة على تعلم المادة العلمية نفسها، فإن الفرصة لاختيار الدورات العلمية ليس من الضروري أن تصبح فرصة لعدم تعلم العلوم.

يسجل الطلبة الذين لا يحضرون أي دروس علوم في المدرسة أدنى مستوى عند ٤٤ نقطة في العلوم، من الطلبة الذين يحضرون درس علوم لمرة واحدة في الأقل في الأسبوع، ويكون الفرق، في ٢١ بلداً واقتصاداً ٥٠ نقطة على الأقل، وقد يكون ضعف أدائهم واحداً من الأسباب التي تجعل هؤلاء الطلبة لا يحضرون دروس العلوم في المقام الأول. غير أن عدم حضورهم أي درس علوم في المدرسة من شأنه أن يؤدي إلى توسيع الفجوة بينهم وبين أقرانهم الأفضل أداءً.

تشير كل الأدلة التلازمية من البرنامج الدولي لتقييم الطلبة إلى أن تعلم العلوم في المدرسة قد يكون أكثر فعالية من تعلم العلوم بعد المدرسة، فالطلبة الذين يقضون مزيداً من الوقت لتعلم ذلك في المدرسة يسجلون نقاطاً أعلى في العلوم، في حين أن هذا ليس هو الحال نفسه مع الطلبة الذين يقضون مزيداً من الوقت في تعلم العلوم بعد المدرسة. ويسجل الطلبة أيضاً في مادة العلوم أعلى مما في الرياضيات والقراءة حينما ينفقون مزيداً من الوقت في تعلم العلوم في المدرسة بنحو أكثر من الرياضيات ولغة التدريس في المدرسة، غير أن هذا الأمر يكون أقل حينما ينفق الطلبة المزيد من الوقت في تعلم العلوم بعد المدرسة أكثر من الرياضيات ولغة التعليم بعد المدرسة.

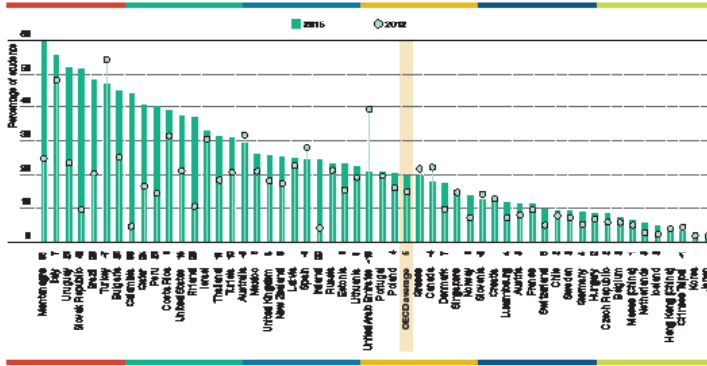
بينما يبدو أن تغيير طريقة تدريس المعلمين هو التحدي، إلا أنه يجب على قادة المدارس

والحكومات محاولة إيجاد سبل لجعل التعليم أكثر فعالية.

إنّ ما يحدث داخل الفصول الدراسية أمر بالغ الأهمية للتعلم والتوقعات المهنية للطلبة، إلا أن كيفية قيام المعلمين بتعليم العلوم يرتبط بقوة أكبر مع أداء العلوم وتوقعات الطلبة للعمل في مهنة العلوم ذات الصلة بالموارد المادية والبشرية أكثر من الأقسام العلمية، بما في ذلك مؤهلات المعلمين، أو أنواع الأنشطة العلمية اللاصفية للطلبة، فعلى سبيل المثال، يسجل الطلبة - في نظم التعليم كلها تقريباً- نقاطاً أعلى في العلوم، حيث ذكر الطلبة أن معلمي العلوم يقومون بـ «شرح الأفكار العلمية»، و«مناقشة أسئلتهم» أو «إثبات الفكرة» على نحو أكثر تواتراً وأنهم أيضاً يحققون نتائج أعلى في مجال العلوم في نظم المدرسة كلها تقريباً، حيث ذكر الطلبة أن معلمي العلوم يساعدون على «تكييف الدرس مع الاحتياجات والمعارف»، أو «تقديم المساعدة الفردية حينما تكون لدى الطالب صعوبات في فهم موضوع أو مهمة».

التغير بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ في تعيُّب الطلبة عن المدرسة

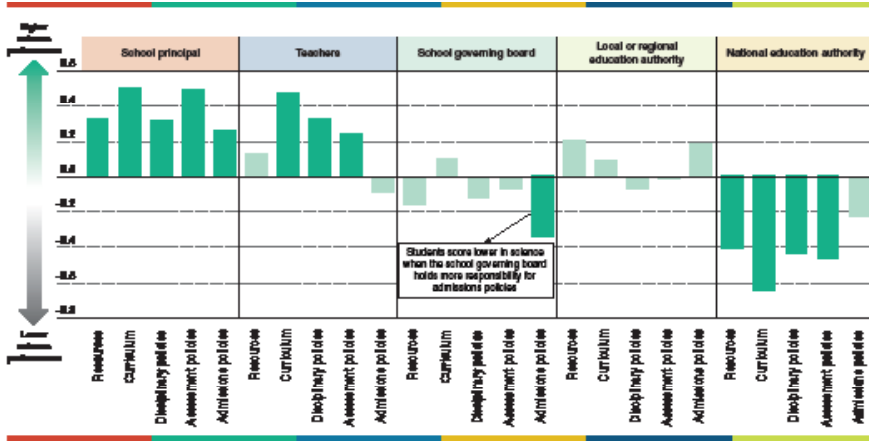
النسبة المئوية للطلبة الذين ذكروا أنهم قد تغيّبوا ليوم من المدرسة في الأسبوعين السابقين
لاختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA



دلالة إحصائية، وتظهر بجانب اسم البلد / الاقتصاد. تصنف البلدان والاقتصادات النامية تنازلياً من نسبة الطلاب الذين قد تخطوا يوماً كاملاً من المدرسة مرة واحدة في الأقل في الأسبوعين السابقين لاختبار PISA، في عام 2015. المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، PISA 2015، الجداول II.3.1، II.3.2، و II.3.3.

الارتباط بين مسؤوليات إدارة المدرسة

نتائج الأداء في العلوم بناءً على تحليلات على مستوى النظام



الملاحظات:

١. يتم قياس مسؤوليات لإدارة المدارس من خلال توزيع حصة من المسؤوليات لإدارات المدارس في الجدول II.4.2 في نتائج PISA 2015 (المجلد الثاني): السياسات والممارسات للمدارس الناجحة.

الملاحظات: تستند النتائج الى ٧٠ نظاماً تعليمياً.

تظهر معاملات الارتباط ذات الدلالة الإحصائية بخط أكثر قتامة.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، PISA 2015.

من شأن منح المدارس مزيداً من الحكم الذاتي على المنهج أن يعطي المعلمين مزيداً من الفرص للتكيف مع تعليمات احتياجات الطلبة والمعارف، ويسجل الطلبة نقاطاً أعلى في العلوم في نظم التعليم التي يمارس فيها المديرون مزيداً من الحكم الذاتي على الموارد، والمناهج الدراسية، والسياسات المدرسية الأخرى، ولكن ذلك يكون خاصاً في البلدان التي يتم تعقب بيانات الإنجاز فيها مع مرور الوقت، أو نشرها علناً، أو حينما يظهر المديرون مستويات أعلى من القيادة التربوية، وتسלט هذه النتائج الضوء على التفاعل بين الحكم الذاتي للمدرسة والمساءلة التي تم تحديدها بالفعل في تقييم البرنامج الدولي لتقييم الطلبة السابق.

يمكن أن تكون التجارب والتدريب العملي على الأنشطة أمراً ملهماً، وقد تساعد الطلبة على تطوير الفهم المفاهيمي للأفكار العلمية والمهارات القابلة للنقل، مثل التفكير النقدي، غير أنه من أجل أن تكون هذه الأنواع من الأنشطة فعالة حقاً، هناك حاجة إلى إعداد مديري المدارس والمعلمين، يحتاج المديرون إلى التأكد من أن المواد المخبرية في حالة جيدة، وأن المعلمين جديرون بالاعتماد والثقة، ويتدربون على وفق ذلك، ويحتاج المعلمون إلى تصميم أنشطة المختبر بشكل منتظم؛ لتشكيل المفاهيم العلمية الأساسية المادية والأفكار، ومساعدة الطلبة على تكوين روابط بين التدريب العملي على الأنشطة والأفكار العلمية ومشكلات الحياة الحقيقية، وينبغي تنبيه الطلبة على معرفة أن عند المشاركة في هذه الأنشطة، قد تتلاعب بالأفكار.

تقديم دعم إضافي للمدارس المحرومة.

لا ينبغي أن يتم إعاقة التعلم من خلال ما إذا كان الطفل ينحدر من عائلة فقيرة، أو من أصول مهاجرة، أو أن الطفل يرباه أحد الوالدين، أو أن الطفل محدود الموارد مثل عدم وجود جهاز كمبيوتر أو غرفة هادئة للدراسة، تدرك نظم التعليم الناجحة هذا الأمر، وقد وجدت طرقاً لتخصيص الموارد من أجل تمهيد الساحة للطلبة الذين يفتقرون إلى الموارد المادية والبشرية في الأسر المحرومة، وحينما يتعلم مزيد من الطلبة تعمُّ الفائدة النظام بأكمله، وتلك هي رسالة مهمة كشفت عنها نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، حيث يتم في البلدان والاقتصادات النامية تخصيص مزيد من الموارد للمدارس المحرومة، ويكون أداء الطلبة الكلي في العلوم أعلى إلى حد ما، ولاسيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تكشف بيانات البرنامج الدولي لتقييم الطلبة عدداً من الاختلافات بين المدارس المحرومة والمدارس الأفضل، من حيث الكم والنوع، وهو ما يرسم بشكل جماعي، صورة لبيئات التعلم المختلفة بنحوٍ كبير في هذه الأنواع المتميزة من المدارس، ويوجد لدى المدارس المحرومة معلوم علوم مؤهلون بنحو أقل، ومن غير المحتمل أن يطلبوا من الطلبة حضور دروس العلوم؛ لأن طلبتهم يقضون وقتاً في الدروس العادية أقل من الطلبة في المدارس الأفضل، ومن غير المحتمل أيضاً أن يكونوا أقل عرضة لجودة التعليم؛ فالمعلمون - في مدارسهم على سبيل المثال - هم أقل عرضة للانخراط في بعض استراتيجيات التدريس الفعالة، مثل شرح فكرة علمية أو الإشارة إليها.

تُعد مجموعة فرص التعلم خارج الفصول الدراسية العادية أضيق بكثير في المدارس المحرومة، إذ تميل هذه المدارس الى تقديم أنشطة لا منهجية أقل، مثل المسابقات العلمية، والأندية، والرياضة، والموسيقى، والأنشطة الفنية، وتميل المدارس المحرومة إلى أن تكون خاضعة لمزيد من المشكلات الانضباطية وعدم مشاركة الطلبة، ويتجلى ذلك في وصول الطلبة في وقت متأخر إلى المدرسة، أو التغيب لأيام؛ مما يعطيهم فرصاً وسطاً للتعلم في المدرسة، ويتم تضخيم بعض هذه الاختلافات بين المدارس المحرومة والمدارس الأفضل في البلدان التي تمارس التعقب المبكر.

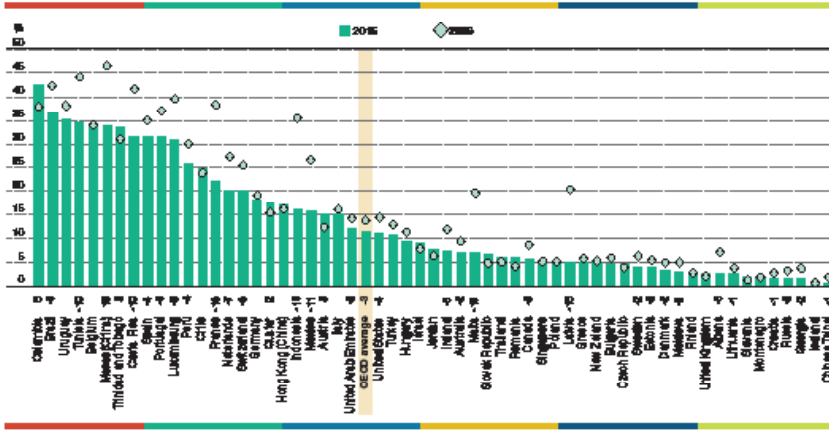
هناك حاجة لتدابير تعويضية، وفي نواح كثيرة - وفي العديد من البلدان - لا بدّ من اتخاذ خطوات أخرى، إذ لا يكفي المدارس المحرومة الحصول على أجهزة حاسوب إضافية لكل طالب؛ لأن تلك الحواسيب يجب ربطها بشبكة الإنترنت، والأهم من ذلك أن يتم استخدامها بشكل يساهم في تحسين التعلم، وليس تشتيته، ولا يكفي الطلبة في هذه المدارس قضاء وقت أكثر في الدراسة بعد المدرسة، بل هم بحاجة إلى قضاء مزيد من الوقت في الدروس التي يكون فيها تعليم أفضل، وهو ما يحصل عليه نظراً لهم في المدارس الأفضل، وأنهم يحتاجون أيضاً إلى دعم أكبر بعد انتهاء اليوم الدراسي، من خلال الدروس الخصوصية، وإثراء الأنشطة اللامنهجية، ولاسيما في البلدان والاقتصادات النامية التي يقضي فيها الطلبة في المدارس الأفضل المزيد من الوقت في الدراسة بعد المدرسة، مثل كرواتيا، وإيطاليا، واليابان، وكوريا، وماكاو (الصين)، وتايبيه الصينية. وقد تحتاج الحكومات إلى توفير موارد إضافية مجانية مثل الدروس الخصوصية في المدارس المحرومة، وذلك لمنع تطور نظام التعليم إلى نظام تعليم في الظل، ولضمان المساواة في فرص التعليم.

وستختلف الحلول اعتماداً على طبيعة النقص، غير أنه - حتى حينما تواجه مدارس مختلفة مشاكل مماثلة - قد تكون هناك حاجة لحلول مصممة خصيصاً للاستفادة من الأصول، ويجب

الاستمرار في مراقبة التقدم من أجل تحقيق أهداف التعلم.

التغيير بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ في معدلات الرسوي

النسبة المئوية للطلبة الذين كرروا الصف في المرحلة الابتدائية أو المرحلة الإعدادية أو المرحلة الثانوية:



الملاحظات:

تظهر الفروق ذات الدلالة الإحصائية بجانب اسم البلد / الاقتصاد.

تظهر البلدان والاقتصادات النامية مع بيانات قابلة للمقارنة من PISA و PISA 2009.

2015.

لكوستاريكا، وجورجيا، ومالطا، ومولدافيا، ويمثل التغيير بين PISA 2015 و PISA 2009.

التغيير بين عامي 2010 و 2015 لأن هذه الدول نفذت تقييم PISA 2009 في عام 2010.

كجزء من PISA 2009+.

تصنف البلدان والاقتصادات النامية تنازليا من نسبة الطلاب الذين أعادوا صفهم في عام

2015.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية، PISA 2015، الجداول II.5.9، II.5.10.

نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة ٢٠١٥:

المجلد الأول: يوجز التميز والمساواة في التعليم، وأداء الطلبة في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة ٢٠١٥، ويدرس الشمولية والعدالة في النظم التعليمية المشاركة.

المجلد الثاني: السياسات والممارسات للمدارس الناجحة، ويدرس كيفية ارتباط أداء الطالب بالخصائص المختلفة للمدارس الفردية والأنظمة المدرسية.

المجلد الثالث (قريباً): رفاهية الطلبة، ويصف مدى تعلم الطلبة المراهقين ومعيشتهم.

المجلد الرابع (قريباً): نحو الأمية المالية للطلبة، ويدرس الطلبة البالغون من العمر ١٥ عاماً «فهم الأمور المالية في ١٥ دولة واقتصاداً مشاركاً في هذا التقييم الاختياري».

المجلد الخامس (قريباً): حل المشكلات، ويدرس قدرة الطلبة على العمل مع شخصين أو أكثر لمحاولة حل مشكلة.

تم نشر هذا العمل على مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الآراء والحجج الواردة في هذه الوثيقة قد لا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

هذه الوثيقة، وأي خريطة مضمنة هنا، لا تمس وضع أو سيادة أي إقليم، أو ترسيم الحدود أو الحدود الدولية، أو اسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

تم توفير البيانات الإحصائية لإسرائيل من خلال وعلى مسؤولية السلطات الإسرائيلية ذات العلاقة، استخدام هذه البيانات من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لا يمس وضع مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على وفق أحكام القانون الدولي.

الأحرف (B-S-J-G) فيما يتعلق بالصين، تشير إلى الأقاليم الصينية الأربعة المشاركة في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة: بكين، وشانغهاي، وجيانغسو، وغوانغدونغ.

المصطلح (CABA) فيما يتعلق بالأرجنتين، يشير إلى منطقة سيوداد دي بوينس آيرس المستقلة.

المصطلح (FYROM) يشير جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

روسيا تشير إلى الاتحاد الروسي.

